Université-Mohamed Khider-Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commeciales & des Sciences de Gestion

LFBM
Laboratoire- Finances-Banques& Management

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال

Revue des Economies Financières Bancaires et de management

Revue semestrielle

Volume: 05/ N: 02

DEC 2019

ISSN : 2335- 1187
ISBN : 3190- 2012

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مخبر- مالية، بنوك و إدارة أعمال

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدراة الأعمال

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدراة الأعمال

مجلة دورية نصف سنوية
المجلد 05/ العدد 02
ديسمبر 2019

ISSN : 2335- 1187
ISBN : 3190- 2012

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال

دورية متخصصة

يصدرها مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال

- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-

• جامعة محمد خيضر بسكرة •

السنة الخامسة (05) - العدد الثاني (02) ديسمبر 2019

الرئيس الشرفي

أ.د/ أحمد بوطرفاية: مدير جامعة محمد خيضر بسكرة

مدير المجلة

أ.د/ عبد الله غالم: مدير مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال

رئيس هيئة التحرير

أ.د/ عبد الله غالم.

هيئة التحرير

د/ فالتة لمين -.د/ أقطي جوهرة - .د/ رحمان أمال.- د/ قصوري انصاف

المراسلات والاشتراكات:

ترسل جميع المقالات إلى: رئيس مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال على منصة

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/181(ASJP)

البريد الإلكتروني: lab.fbm@univ-biskra.dz

هاتف/ فاكس: 033543215

☙ توصيات خاصة بالنشر ❧

- مجلة إقتصاديات المالية، البنوك وإدارة الأعمال مجلة علمية تعنى فقط بالمواضيع المتعلقة باقتصاديات البنوك والمالية وإدارة الأعمال.
- أن تكون البحوث المقدمة في مجال اختصاص المجلة.
- أن لا يكون البحث منشورا من قبل، أو مقدما للنشر في جهة أخرى.
- أن تتضمن الورقة الأولى: العنوان الكامل للمقال، إسم الباحث ورتبته العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني والملخص باللغتين بالاضافة إلى **كلمات مفتاحية و تصنيفات JEL**
- ترسل البحوث للمجلة عبر منصة (ASJP)، مع مراعاة أن يكون البحث حسب القالب.
- الإحالات والمراجع تكتب بطريقة أكاديمية في آخر المقال بصيغة (APA)،.
- لا ترد البحوث لأصحابها سواءا نشرت أولم تنشر.
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

أعضاء الهيئة العلمية الإستشارية

الاسم واللقب	الإنتساب	الاسم واللقب	الإنتساب
أ.د/ ساكـــر محمد العربي	جامعة بسكرة	أ.د /غـــوفي عبـد الحميد	جامعة بسكرة
د/ جودي حنان	جامعة بسكرة	أ.د/ خنشـــور جمـــال	جامعة بسكرة
أ.د/ صـــــالح مفتـاح	جامعة بسكرة	أ.د/ تـــومي ميـــلود	جامعة بسكرة
أ.د/ عدالة لعجال	جامعة مستغانم	أ.د/ قـايد أحمد نور الدين	جامعة بسكرة
أ.د/ رحمـــاني مـــوسى	جامعة بسكرة	أ.د/خـــوني رابـــح	جامعة بسكرة
أ.د/ حســـاني رقـــية	جامعة بسكرة	د/ عصام عبد الخضر العباس	جامعة العراق
أ.د/ يوسف ناصر	جامعة ماليزيا	أ.د/ علجان علي	جامعة المنار -تونس
أ.د/ موسـي عبد النـاصر	جامعة بسكرة	أ.د/مولحسان ايات الله	جامعة باتنة
أ.د/ صدراوي طارق	جامعة تونس	أ.د/ عياش زبير	جامعة ام البواقي
د/ فالتة لمين	جامعة بسكرة	د/ اقطي جوهرة	جامعة بسكرة
أ.د/ غـــالم عبـد الله	جامعة بسكرة	أ.د/ مي عبد الله	جامعة لبنان
د/ قريشي العيد	جامعة جيجل	د/ كنوش محمد	جامعة تركيا
د/ دبلـــة فـــاتح	جامعة بسكرة	د/شنـــشونة محـــمد	جامعة بسكرة
د/ رحمان امال	جامعة بسكرة	أ.د/ حجـــازي اسماعيـــل	جامعة بسكرة
د/طاهري فاطمة الزهـراء	جامعة بسكرة	د/ شربي محمد لمين	جامعة ورقلة
د/قريد عمر	جامعة بسكرة	د/ تاقرارت يزيد	جامعة ام البواقي
د/ دردوري لحســـن	جامعة بسكرة	د/ حطاب موراد	المركز الجامعي تمنراست
د/ شـــرون رقـــية	جامعة بسكرة	د/ خان احلام	جامعة بسكرة
د/ خـــير الدين جمـــعة	جامعة بسكرة	د/ كـــردودي صبريـــنة	جامعة بسكرة
د/عباس صابر	جامعة بسكرة	د/ كـــــردودي سهـــام	جامعة بسكرة
د/بن ابـــراهيم الغـالي	جامعة بسكرة	د/ صولـــح سمـــاح	جامعة بسكرة

د/ برني لطيفة	جامعة بسكرة	د/ غـــــربي وهـــــيبة	جامعة بسكرة
د/شـــــــــين فـــيروز	جامعة بسكرة	د/ بن عبيد فريد	جامعة بسكرة
د/بوسدرة فوزي	جامعة تونس	د/ جوامع ياسين	جامعة بسكرة

الفهرس

الموضوع			الصفحات
أهمية إستراتيجية التمكين الإداري في منظمات الأعمال في ظل اقتصاد معرفي.			
الدكتورة شنافي نوال		جامعة بسكرة	08 -22
تدابير السلطة النقدية الجزائرية للحفاظ على سلامة و صلابة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية للصناعة المصرفية			
الدكتور بالعبيدي عايدة عبير		جامعة بسكرة	54-23
الدكتور شاوش اخوان سهام			
دراسة قياسية للطلب على الطاقة الكهربائية للقطاع العائلي			
الدكتور بولرباح بوخاري		جامعة الشلف	76 - 55
الدكتور.تقرورت محمد			
اختبار العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2016			
الدكتور أسماء مخاليف		جامعة باتنة	
د.طارق خاطر		جامعة باتنة	106 - 77
د.لحسن دردوري		جامعة بسكرة	
دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية			
سكينـة رحمـة		جامعة بسكرة	132 - 107
ميلـود تـومـي		جامعة بسكرة	
اختبار فعالية طريقة البرمجة الخطية في ترشيد قرارات منح القروض البنكية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة قالمة			
بن جلول خالد		جامعة قالمة	156- 133
بعلي حمزة			

مساهمة نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية		
أحمد قايد نور الدين ط د / هلايلي إسلام	جامعة بسكرة	170-157
وجهة نظر بيتر دراكر في أخلاقيات الأعمال		
عبد الناصر موسي	جامعة بسكرة	187-171

Title		pages
How small medium enterprises (SMEs) create shared value (CSV) " Lunicore enterprise model "		
Dr. Ishak Kherchi Dr.Mohamed Fellague Dr. Samira Ahlem Haddou	University of Chlef	188-207
The informal sector in Algeria (Trends, Implications and Strategy for Transformation to the formal economy)		
Dalal Bensmina	University of Biskra	208-225
The importance of applying the governance in the Algerian banking system		
Chahra Adissa, Anfal Necib	University of Biskra	226-239
Funding challenges of infrastructures in developing countrie's economies		
Dr. Guechari Yasmina	University of Biskra	240-257
The Economics contribution of Cryptocurrencies: A Portfolio Analysis in Cameroon		
CHOU AWARA Stephen TCHITCHOUA Jean	University of Yaounde 2 Soa	258-278

☙ كلمة رئيس التحرير ❧

يتزامن إصدار العدد التاسع (09) من المجلد (05) ووطني الجزائر في فجر جديد....

إنّ تطور الشعوب والأمم يبقى رهن الفكر الإنساني الذي يرفض الهيمنة والسيطرة عليه بما يجعله ينتفض ضدّ كل سيطرة أو إستبداد يعيق تطوره الإجتماعي والثقافي والإقتصادي، و هو ما تجسد فعلا بنهوض شعب أبيُ سليل عرق الشهداء بحراك شعبي أعاد هيبة شعب و فرض سلمية الحراك ليتجاوز فكر المنظرين و المحللين بكل أسقاع الأرض ليثبت تحرر الفكر الجزائري،

ويبدأ عهد جديد يسعى للنهوض بالإقتصاد الجزائري ويواكب تطوّر الشعوب و يستفيد من توزيع عادل للثروة و يستثمر في ثروة قوة الشباب الذي يريد إثبات قدرته في صنع القرار و وضع الخطط الإستراتيجية للنهوض بالإقتصاد و إعطاء دفعة لحركة الأموال النظيفة لفرض منطق اللآفساد في مختلف أنشطة الحياة الإقتصادية و إنعاش السوق الوطنية بمنتوجات محلية تسعى لإثبات قدرتها على المنافسة في المحافل الدولية،

وبهذا تأمل الجزائر الجديدة برجالها الشرفاء لوضع الإقتصاد الجزائري لمساره الجديد السليم الذي يضمن تحقيق أهداف التنمية الوطنية و تظافر الجهود للخروج من مختلف الأزمات الإقتصادية المفتعلة التي عكست تراجع عجلة التنمية وهو ما يّعد أكبر تحدي يواجه شباب اليوم وسلطة سياسية تسعى لإثبات قدرتها على الحكم و تحقيق آمال شعب موحد أراد النهوض بالتنمية في كل المجالات

يضم هذا العدد (13) مقال موزعة بين اللغتين العربية والانجليزية بعد إخضاعها للتحكيم تم القبول.

نأمل أن تساهم هذه المقالات في دعم المعرفة العلمية لدى الباحثين .

رئيس التحرير – ديسمبر 2019

الأستاذ الدكتور عبد الله غـالم

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال
ISSN 1187-2335
المجلد 05. / العـــدد: 02 (2019)،
متوفرة على الرابط: HTTP://REVUES.UNIV-BISKRA.DZ/INDEX.PHP/LFBM/

أهمية إستراتيجية التمكين الإداري في منظمات الأعمال في ظل اقتصاد معرفي.

شنافي نوال جامعة محمد خيضر بسكرة
البريد الالكتروني : chenafi.naoual@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/10/21 تاريخ القبول: 2019/12/21 تاريخ النشر: 2020/01/12.

ملخص:

أدت التطورات المتلاحقة التي تشهدها بيئة الأعمال لاسيما في ظل العولمة والمعلوماتية والمنافسة الشديدة إلى ظهور تحديات كثيرة تواجه مختلف المنظمات،مما فرض عليها اخذ كافة التدابير والإجراءات الضرورية لمواجهة هذه التحديات بالعمل على تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة وتركيز الاهتمام بالمورد البشري لأنه مورد استراتيجي ومصدر التميز وتبني مفهوم التمكين كإستراتيجية تعزيز نجاح وتميز الأفراد والمنظمة معا.

كلمات مفتاحية: التمكين الإداري،إستراتيجية تمكين الموارد البشرية.

تصنيفات JEL : ....، ....، ...

Abstract :

The successive developments in the business environment, especially in the context of globalization, informatics and intense competition, have led to many challenges facing different organizations, forcing them to take all necessary measures and procedures to meet these challenges by applying modern management concepts and focusing attention on the human resource as a strategic resource and source of excellence. As a strategy to enhance the success and excellence of individuals and the OrganizationEnter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).

Keywords: Empowerment, Human Resource Empowerment Strategy.
Jel Classification Codes: …, …, …

المؤلف المرسل: شنافي نوال، **البريد الالكتروني:** chenafi.naoual@gmail.com

1. مقدمة:

أدت التطورات الهائلة والتغيرات المتسارعة في بيئات منظمات الأعمال لاسيما العولمة والمعلوماتية واقتصاديات السوق الحرة وبروز الميزة التنافسية المرتكزة أساسا على النموذج الإداري الفعال،إلى ظهور تحديات كثيرة تواجه مختلف المنظمات،مما فرض عليها اخذ كافة التدابير والإجراءات الضرورية لمواجهة هذه التحديات والتعقيدات المتزايدة بتبني الأساليب و المفاهيم الإدارية الحديثة والعمل على تمكين العاملين وتنشيطهم، وبناء إستراتيجيات قوية لمواجهة هذه التحديات التي تصارع المنظمات.

لقد أكدت الاتجاهات الفكرية الحديثة على ضرورة الاهتمام بدور الموارد البشرية المتمكنة المفكرة باعتبارها مورد ا ثمينا يحتاج إلى إثبات وجوده وتحرير طاقته الكامنة وزيادة قدرته على تحقيق التميز والتفر د ،فالتمكين يرتبط ارتباطا وثيقا بكفاءة وفاعلية أداء الأفراد وإنتاجية المنظمات وتحقيقها لأهدافها وغاياتها ما يجعلها قادرة على التكيف والبقاء والنمو وتحقيق التميز والنجاح.

1.1اشكالية الدراسة:

أحدثت التطورات السريعة التي يشهدها محيط المؤسسات الاقتصادية تحولات جديدة في الفكر التسييري حيث تنامى الاهتمام بالمورد البشري باعتباره مورد استراتيجي يملك قدرات ومهارات تفوق كثيرا ما تم استغلاله في مواقع العمل، فهي مورد يملك من الإمكانيات الحالية والمستقبلية إذا ما استغل بشكل صحيح يعطي قيمة فريدة من نوعها تحقق التميز للمنظمة.

وللاستفادة من المورد البشري اعتمدت المنظمة على أساليب متنوعة ومتعددة لاستغلاله الاستغلال الأمثل،و التمكين الإداري واحد من هاته الأسالي ب التي

تسمح بتثمينه وإثبات وجوده و تحرير طاقته الكامنة وزيادة قدرته على الابداع.

ومن هنا فقد جاءت اشكالية بحثنا على النحو التالي:ما أهمية استراتيجية التمكين الاداري وكيفية إيجاده في منظمات الأعمال في ظل اقتصاد معرفي؟

2.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة إلى توضيح جملة من النقاط منها:

- التعرف على الخلفية النظرية للتمكين الإداري.
- التطرق إلى أبعاد التمكين الإداري وأهم نماذجه.
- استكشاف استراتيجيات التمكين الإداري في منظمات الأعمال.

2. التمكين الإداري:

1.2 مفهوم التمكين الاداري:

تبلورت أفكار وأراء اغلب الباحثين في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات حول مفهوم التمكين كونه من المفاهيم الحديثة في الفكر الإداري فضلا عن كونه من المداخل المعاصرة في بيئة إدارة الأعمال والذي يعد احد مفاتيح نجاح وديمومة المنظمة.

ولقد وردت تعاريف كثيرة من طرف الباحثين والمهتمين في هذا المجال فعرفه Johnson على انه "المدى الذي يسمح فيه بمنح سلطة اتخاذ القرارات للعاملين في المستويات الإدارية الدنيا الذين هم في قلب مواقع العمل"،أما Murrel and Mereditih فاعتبراه "العملية التي يتم فيها تمكين شخص ما ليتولى القيام بالمسؤوليات أكبر من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي" (Murrel and M (Mereditih 2000,p110,)،في حين Bennis and Towesnd عرفاه على انه"

تفويض الصلاحيات والمسؤوليات للعاملين ومنحهم الحرية الكاملة لأداء العمل بطريقتهم دون تدخل مباشر من الإدارة مع توفير الموارد المناسبة وبيئة العمل الملائمة لهم وتأهيلهم سلوكيا وفنيا ومهاريا لأداء العمل والثقة فيه" (أيمن احمد العمري،فداء مصطفى كمال،2008،ص469 .)

دائما وفي نفس السياق عرف التمكين على انه" سلطة تمنح للعامل بقدر العمل ويكون للفرد القدرة على المبادرة وتحمل المسؤولية"(Jean Marie Peretti ,2005, p173) فهو "العملية التي يتم من خلالها تفويض السلطة ومنح المسؤولية للأفراد في المستويات الإدارية الدنيا"-Robert J Paul et autre ,2000,pp 471 (485)،

ومنهم من اعتبره العملية التي يقوم المديرون من خلالها بمساعدة العاملين على اكتساب المهارات والسلطة التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم وفي عملهم(زكريا مطلك الدوري،احمد علي صالح،2009،ص27).

بينما (Robbins ,1998) فعرفه على انه " منح الأفراد العاملين الصلاحيات الواسعة لاتخاذ القرارات الخاصة بأوجه تطوير الخدمات المقدمة للزبائن "وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه (Daft,2003) حين عرفه بأنه منح الأفراد العاملين القوه والحرية والمعلومات لصنع القرارات والمشاركة في اتخاذها.

وتأسيسا على ما ورد أعلاه يمكن القول أن التمكين الإداري هو العملية التي يتم من خلالها تفويض السلطات ومنح الصلاحيات اللازمة للأفراد لاتخاذ القرارات والتصرف بحرية في أعمالهم وتحمل المسؤوليات والنتائج المحققة.
ومن التعاريف السابقة نستنتج أهم خصائص التمكين العاملين والمتمثلة في:

-شعور العامل بالتحكم في أدائه للعمل بشكل كبير.

-الوعي والإحساس بإطار العمل الكامل.

-المساءلة والمسؤولية عن نتائج أعمال العامل.

-المشاركة في تحمل المسؤولية فيما يتعلق بالأداء المحقق.

2.2 أهمية التمكين الإداري: تكمن أهمية التمكين في أنه:

- يعزز الرضا الوظيفي للأفراد خصوصا إذا ما اقترن تفويض الصلاحيات وتحمل المسؤوليات بالمكافآت.

-إعطاء الأفراد مسؤولية اكبر وتمكينهم من اكتساب إحساس اكبر بالانجاز في عملهم.

-يعمل على توفير فرص لتطوير مهارات الأفراد ومعارفهم وخبراتهم.

-يدفع الفرد للاحترافية المهنية التي عبرعنها le Boterf على أنها إمكانية تسيير وضعية مهنية معقدة أين يصبح الفرد المحترف فرد الوضعية l'homme de la situation (Gy le Boterf 2001, p45,)

-سرعة اتخاذ القرارات وإطلاق القدرات الإبداعية للأفراد.

-إكساب المنظمة قدرة ومرونة عالية من التكيف السريع مع تغيرات المحيط فهي بحاجة لان تكون أكثر استجابة للمستجدات.

-التحديات التي تواجه بيئة الأعمال اليوم في ظل التنافس الحاد الذي يتطلب حشد قدرات المنظمة لاسيما البشرية منها من اجل تحقيق الأهداف المرسومة.

- دعم التحسينات المستمرة للعمليات والمنتجات.

3 آليات تطبيق التمكين الإداري:

1.3 أبعاد التمكين الإداري: أشارت البحوث والدراسات المتخصصة إلى ضرورة توافر عناصرأوأبعاد للتمكين التي تعد مرتكزا أساسيا لاعتماد إستراتيجية التمكين في المنظمة ولقد أشار الباحثون إلى أبعاد مختلفة للتمكين حسب وجهات نظرهم فمنهم من اعتبر المشاركة بالمعلومات وفريق العمل والهيكل التنظيمي هي من أهم الأبعاد(vancevich, Matteson 2002)،ومنهم من رأى أن أبعاد التمكين هي الهيكل التنظيمي والرقابة (Robbins, 2001) ،بينما حددها

البعض في توافر المعلومات وامتلاك المعرفة والقوة والمكافأة(Daft, 2001) والبعض الأخر حددها بتفويض السلطة،التدريب،التحفيز،الاتصال،فرق العمل(راضي،2010)وذلك كمايلي (راضي،جواد محسن،2010 ،ص62):

أ-تفويض السلطة:هومنح الرئيس جزء من سلطاته وصلاحياته إلى مرؤوسه للقيام بواجبات محددة ومحاسبتهم على النتائج المحققة،ويكون لهم الحق في اتخاذ القرارات دون الرجوع إليه مباشرة.

ب-التدريب:هوعملية تزويد العاملين بمعارف ومهارات جديدة وتطوير قدراتهم وخبراتهم للقيام بمهامهم الحالية والمستقبلية على أكمل وجه.

ج-التحفيز:هوالعملية التي تسمح بحث الأفراد ودفعهم من خلال دوافع معينة لاستنهاض همومهم، لكي يوظفوا طاقتهم وجعلهم يوجهون سلوكهم نحو تحقيق الهدف.

د-الاتصال:هوعملية نقل المعلومات وتبادلها بين شخصين أو أكثر.

ه-فرق العمل:هو مجموعة من الأفراد يعملون مع بعضهم البعض لتحقيق أهداف محددة ومشتركة ويتميزون بوجود مهارات متكاملة فيما بينهم تجمعهم أهداف مشتركة .

2.3أساليب التمكين في المنظمات: تطرق العديد من الكتاب والمنظرين في هذا المجال إلى أساليب التمكين التي هي في الحقيقة متنوعة ومختلفة اختلاف الظروف التي تعيشها المنظمات فضلا عن الإمكانيات المادية والبشرية لها غيرأن أهم الأساليب وأكثرها شيوعا هي(اللوزي موسى سلامة ،حمود خضير كاظم،2008،ص260):

أ-أسلوب القيادة:يقوم هذا الأسلوب على دور القائد في تمكين العاملين وذلك بتفويض الصلاحيات أوالسلطات من الأعلى إلى الأسفل والمنظمة الممكنة تتضمن نطاق إشراف واسع.

ب-أسلوب تمكين الأفراد :يتمحور حول الفرد بما يسمى تمكين الذات ويبرز التمكين عندما تبدأ العوامل الإدراكية للفرد بالتوجه نحو قبول المسؤولية والاستقلالية في اتخاذ القرار،والأفراد المكنين يملكون مستويات اكبر من السيطرة والتحكم في متطلبات الوظيفية وقدرة اكبر على استثمار المعلومات والموارد على المستويات الفردية.

ج-أسلوب تمكين الفريق:التمكين هنا يقوم على بناء القوة وتطويرها وزيادتها من خلال التعاون الجماعي والشراكة والعمل معا،ويؤكد Torringtonأن تمكين الفريق ينسجم مع التغيرات الهيكلية في المنظمات من حيث توسيع نطاق الإشراف والتحول إلى منظمات أفقية والتنظيم المنبسط وهذا ما يؤدي إلى الاعتمادية المتبادلة وتحقيق القيمة المضافة من تعاون أعضاء الفريق.

د-أسلوب الأبعاد المتعددة في التمكين :يقوم هذا الأسلوب على الجمع بين الأساليب السابقة ويجمع بين التعليم،المراقبة الفاعلة،القيادة الناجحة،الدعم والتشجيع المستمر،الهيكلة المناسبة والتفاعل بين الأسس،أي أن الجميع يعمل كشركاء ويأخذون زمام الأمور بشكل جماعي.

فالتمكين ليس شعور شخصيا بل يتم بمقومات وعوامل تنظيمية على أساس الثقة والاحترام والتواصل وتزويد الآخرين بالمعلومات الضرورية لكي يشعر الفرد والفريق بالمسؤولية.

4.التمكين بوصفه إستراتيجية في منظمات الأعمال:

إن وجود المنظمة في محيط تتسم مكوناته بالتعقيد والديناميكية كان ولابد عليها من امتلاك المقومات الأساسية التي تمكنها من النمو والاستمرارية وإحداث

تغييرات متتالية فيها لمواكبته باعتبارها نظام مفتوح يستجيب لذلك،ومن بين ما اتجهت إليه المنظمة هو الاهتمام المتناهي بالمورد البشري باعتباره مورد لا محدود من المعارف والمهارات والقدرات ما يجعل منه القيمة الحقيقية لها ،والاستثمار فيه للمحافظة عليه يمنح التميز للمنظمة والتمكين واحد ما أهم الأساليب التي تسمح بتثمين المورد البشري وإثبات وجوده و تحرير طاقته الكامنة وزيادة قدراته ومهاراته.

وبتبني المنظمة لإستراتيجية التمكين فإنها تعمل على تحسين جودة الخدمات المراد تقديمها إلى المستهلكين من خلال تصميم المنتجات والعمليات وفق متطلبات المستهلكين وحاجتهم و التأكد من فاعلية الأداء المنجز وفق رؤية المستهلكين وليس من خلال الإدارة (يحي سليم ملحم ،2009،ص49)،كما أن التزام العاملين ودافعيتهم للانجاز يعطي للعمليات المنجزة بعدا اشمل في التطوير والتحسين لأنهم يشعرون بأنهم أساسيون في نجاح المنظمة ويشعرون بقيمة اكبر من خلال التمكين وخصوصا عندما يمارسون عملية اتخاذ القرار فتزيد فاعلية المنظمة ورفاهية العاملين فيها وهوما يخلق شعورا بالالتزام والانتماء للمنظمة فتبلغ التميز الذي تصبو إليه.

1.4نماذج التمكين الإداري: هناك عدة نماذج للتمكين منها:

أ-النموذج التحفيزي(kanungo et conger1988) :عرفه هذا ن الباحثان التمكين على انه تعزيز الكفاءة الذاتية، واقترحا أن التمكين هو بناء تحفيزي يتضمن عامل حفز ودافعية من خلال تفعيل قدراته الذاتية وليس وصف لتفويض السلطة للقيام بمهام محددة ،فالقدرة تعني إيجاد الظروف الدافعة لزيادة الانجاز للمهام عن طريق تطوير الإحساس بالكفاءة الذاتية وأن

التفويض والمشاركة في الموارد هي واحدة من شروط التمكين (سعد بن مرزوق العتيبي جوهر تمكين العاملين إطار مفاهيمي ،2005،ص17).

ب-النموذج الإدراكي(Thomas et Velthouse 1990) قام Thomas et Velthouse بإكمال العمل الذي أنجزه Kanungo et Conger،وذلك ببناء نموذج التمكين الإدراكي وعرف التمكين كزيادة في تحفيز المهام الداخلية التي تتضمن الظروف العامة للفرد (سعد بن مرزوق العتيبي،أفكار لتعزيز تمكين العاملين في المنظمات العربية،2004،ص 170).

ج-نموذجDennis C.Kinlaw: قدمDennis C.Kinlawنموذج لإدارة فلسفة التمكين يتكون من مجموعة من الخطوات تتفاعل مع بعضها البعض لتؤدي إلى تطوير مستمر لتلك الفلسفة ولقد اقترح ستة خطوات يجب إتباعها وهي:

-تعريف وتوصيل مفهوم ومعنى التمكين لكل أفراد المنظمة.

-وضع الأهداف والاستراتيجيات التي تكون الإطار العام المنظمة للأفراد.

-تدريب الأفراد لأداء أدواره م الجديدة ومهامهم بطرق تنجس م مع أهداف المنظمة.

-تعديل الهيكل التنظيمي بوجه يحقق المرونة في الإدارة والح د من البيروقراطية.

-تعديل أنظمة المؤسسة كالتخطيط والحوافز والتدريب وغيرها ل دعم تمكين الأفراد.

-تقييم وتحسين فلسفة التمكين بقياس التحسينات الجارية وإدراك أفراد المنظمة للعملية.

د-نموذجMarquradet: يرىMarquradetأن التمكين يطلق العنان نحو التعلم من اجل تحسين الأداء،فهو المفتاح لكل عمليات التعلم الوظيفي،فكلما زادت درجة التمكين في المنظمة كلما زاد التعلم الذي يقود إلى تحسين الأداء وتميزه.

ه-نموذجToms Peters:يقوم على عنصرين أساسيين هما مشاركة العاملين واستخدام فرق العمل ذاتية الإدارة،فتشجع الأفراد على المشاركة وإعطائهم الوقت الكافي لشرح أفكارهم ومقترحاتهم وتهيئة مناخ العمل الذي يساعد على ظهور الأفكار الجديدة واستقطاب المهارات والاحتفاظ بها ،يساعد على نجاح فلسفة التمكين داخل المؤسسة ويعطي ثماره.

و-نموذج (Davis 2001):يرىDavisأن التمكين يكون من خلال تفويض الصلاحيات، التدريب ،توفير المعارف والمعلومات،توفير تغذية عكسية عن أداء العمال،وجود جو من التقديروالاحترام مع التركيزعلى السماح للعامل بالتجربة والخطأ لزيادة تعلمه وإبرازذاته.

2.4استراتيجيات التمكين:إن استراتيجيات التمكين هي عبارة عن تطور الفكر الإداري للتمكين وذلك بسبب التغيرات المتسارعة في البيئة المحيطة بنشاط المنظمة والتي هي الدافع الرئيس لهذا التطور الجوهري(الشربيني عبد العزيز،1996،ص5).

ويعتبر(Nixon,1994)التمكين إستراتيجية إدارية تستخدم لحث الأفراد وتشجيعهم على استخدام مهاراتهم وخبراتهم في العمل على أحسن ما يرام عن طريق إعطائهم القوة ومنحهم الحرية في التصرف وتزويدهم بالموارد الممكنة لتحقيق أهداف المنظمة وغاياتها . وتتخذ إستراتيجيات التمكين أشكال عدة منها:

أ-إستراتيجية المشاركة:يعتبر(Barker,1993)التمكين وفق هذه الإستراتيجية هي خطة عمل يتصرف بموجبها العاملون في عملية اتخاذ القرار بوساطة توسيع حرية التصرف في هذا المجال. وذلك عبر تكليف العاملين بعد امتلاكهم صلاحية اتخاذ القرارات من أداء الأعمال المباشرة وتنفيذ الخدمة للزبائن بوجود رقابة.

ب- إستراتيجية الإثراء الوظيفي :تتضمن هذه الإستراتيجية بناء برنامج تدريبي متكامل يشجع العاملين على إدراك وتقمص الدور العاطفي لتلبية رغبات وحاجات الزبون، بهدف إعطاء قيمة مضافة للخدمة المقدمة من قبل المنظمة واللجوء إلى المبادرات في تلبية متطلبات خدمته(Lashley, Conrad,2000,p10)

وعادة ما يعد أسلوب الإثراء الوظيفي في التمكين من طبيعة هيكلية الإدارة وتوزيع صلاحياته داخل المنظمة وتشجيع المبادرات بهدف ضمان قيادة العاملين لأنفسهم من خلال تكوين المعرفة وتعزيز الإدارة على تلبية احتياجات الخدمة. وهذا يعني وجود أفراد لديهم صلاحيات لحل مشاكل الزبائن وتحسين استجابة العاملين لتلبية متطلبات الخدمة السريعة للزبائن.

ج-إستراتيجية المشاركة بالملكية :أضاف(Lashley ,2001) أن هذه الإستراتيجية مهمة لتعزيز مكانة الفرد المتمكن في اتخاذ القرارات، إذ من خلالها يستطيع العاملون مقاومة الضغوطات والاستغلال الذي يمارسه المالكون بحقهم.

د- إستراتيجية الالتزام :وتتضمن تمكين العاملين من خلال التزامهم لأهداف المنظمة وتشجيعهم على تحمل مسؤوليات اكبر عن أدائهم. ويمكن الحصول على التزام العاملين من خلال تحسين رضا العاملين عن العمل والشعور بالانتماء للمنظمة.إن تحقيق التزام العاملين يمكن أن يتداخل مع تمكين العاملين من خلال المشاركة والاندماج (سعد بن مرزوق العتيبي،جوهر تمكين العاملين إطار مفاهيمي،ص 17).

3.4 تطبيقات التمكين الإداري :عندما تبلور الإقناع الكامل بالدور الرئيسي للموارد البشرية في هيكل الفكر الإداري الحديث الذي ينطلق في اهتمامه بالموارد البشرية بأن لها قدرات ومهارات تفوق كثيرا ما تم استغلاله في مواقع العمل، فهي مورد يملك من الإمكانيات الحالية والمستقبلية إذا ما استغل بشكل صحيح يعطي قيمة فريدة من نوعها تحقق التميز للمنظمة، تركزت الجهود أكثر حول ضرورة

تمكين الموارد البشرية والعمل على زيادة الفعالية التنظيمية لها وضرورة انخراطها ومشاركتها في صياغة وتطوير الإستراتيجيات.

وىتخذ تطبىق التمكىن أشكالا مختلفة إذ تمكن المنظمات عاملىها بدرجات متفاوتة وفق إدراك المنظمة لإستراتيجية التمكىن ومدى توافر المهارات والقدرات لدى عاملىها أو بىئة المنظمة المناسبة.

وحدد(Daft, 2001)أربع مراحل رئىسة للتمكين كما في الشكل:

الشكل رقم01: تسلسل التمكين.

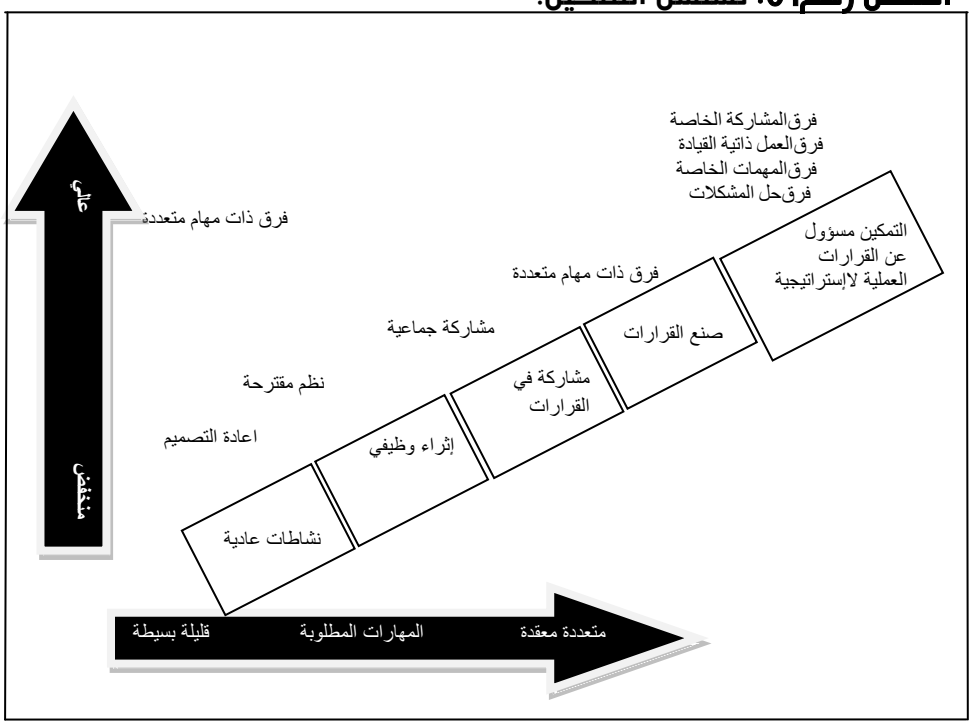

Source : Daft, R, 2001,opcit,p 50

تبدأ المرحلة الأولى مع إعادة تصمىم الأعمال بما ىحقق الإثراء الوظىفي للعاملىن وزيادة مسؤولىتهم تجاه الأعمال القائمىن بها وتتضمن المرحلة الثانية تشج ىع العاملىن على تقدىم المقترحات و ىحتفظ المد ىرون

بالصلاحيات النهائية لاتخاذ القرارات ،أما المرحلة الثالثة فتختص بمنح العاملين الذين يمتلكون المهارة والقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات ،بينما المرحلة الرابعة هي التمكين الكلي يتضمن فرق العمل بأنواعها المختلفة إذ يشارك العاملون بشكل فاعل في صنع واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى منحهم القوة في التأثير في مجالات المنظمة المختلفة كالأهداف التنظيمية والهياكل وأنظمة المكافآت ويصاحب ذلك تدرج في المهارات

فهي تبدأ بالمهارات البسيطة ذات الأنشطة الاعتيادية التي تكون فيها درجة التمكين منخفضة وتنتهي بالمهارات المتعددة والمعقدة والتي تكون فيها درجة التمكين عالية.

إذن فالتمكين هو إعطاء صوت حقيقي للعاملين مع منحهم وتزويدهم بالمهارات والأدوات والمعلومات ومساعدتهم على التفاعل مع الآخرين وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة، لهذا يعتبر Daft أن التمكين طريقة جديدة لتغيير المنظمات باتجاه مستقبل أكثر منافسة وأكثر تعقيدا من أي وقت مضى كما انه يجعل المنظمات غاية في المرونة والقدرة على التعلم والتكيف بغية اللحاق بالمنافسة وتلبية طلبات العملاء والمحافظة على حصتها السوقية وتوسيعها.والعمل في بيئة تتميز بمنافسة عالية مكثفة وتكنولوجيا جديدة سوف يعزز السرعة والمرونة ويشعر العاملين بالمسؤولية وحس عال بالملكية ورضا عن الانجاز كما انه يمنح العاملين سلطة واسعة في تنفيذ مهامهم ويزيد الصلة بينهم إذ إن منطق العمل بإستراتيجية التمكين يستوجب العمل لمنطق الفريق وإن إدراك هذه الأمور شيء مهم بالنسبة للمنظمة(Daft, R,2001,p501)

الخاتمة:

تماشيا مع التطورات والتغيرات الحديثة التي يشهدها محيط المنظمات أجبرت هاته الأخيرة على تطبيق كل ما من شانه أن يزيد من سرعة الانجاز فضلا عن الجودة والدقة في الأداء وتحقيق التميز والبقاء وذلك من خلال إيمانها بمواردها البشرية وبقدراتها ومهاراتها وقابلياتها في تحمل المسؤوليات المناطة بها، لهذا جاء التمكين كاستجابة لحاجة بيئة الأعمال في ظل ظروف التنافس التي تتطلب استخدام كل قدرات المنظمة وبخاصة البشرية. ومما سبق نستشف مايلي:

-التمكين الإداري هو العملية التي يتم من خلالها تفويض السلطات ومنح الصلاحيات اللازمة للأفراد لاتخاذ القرارات و التصرف بحرية في أعمالهم وتحمل المسؤوليات والنتائج المحققة.

- يساعد التمكين العاملين على إطلاق الأفكار الجديدة والإبداعية ما يزيد من تميز المنظمة.

-تمثل إستراتيجية تمكين العاملين طريقا أساسيا أمام المنظمات التي تسعى إلى خلق بيئة عمل تتسم بالثقة العالية والدافعية المميزة في العمل بطرق مبدعة.
وبناء على ما تقدم يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التالية:
-ضرورة تركيز المنظمات على إستراتيجية تمكين العاملين كأحد أهم الإستراتيجيات التي تساعدها على تنمية مواردها البشرية وبلوغ الأهداف.
-نشر ثقافة العمل الجماعي وبناء فرق العمل بأنواعها المتعددة القادر على الاستجابة للمتغيرات البيئية.
-بناء منظمة متعلمة ذات روح تعاونية عالية .

قائمة المراجع:

- *k. Murrel and M. Mereditih ,Empowering employee ,New york ,Mcarw hill,2000.*
- أيمن احمد العمري،فداء مصطفى كمال،درجة ممارسة لتمكين العاملين وعلاقته بولاء المعلمين التنظيمي من وجهة نظر معلمي مدارس محافظة مجلة دراسات العلوم التربوية،الأردن،المجلد 38،2008.
- *Jean Marie Peretti, Gestion des ressources humaines, Vuibert, paris,2005.*
- *Robert J Paul , Brian P Niehoff , William M Turnley, Empowerment, expectations and the psychological contract-managing the dilemmas and gaining the advantages. Journal of Socio-Economics, North Holland,vol 29,2000.*
- زكريا مطلك الدوري،احمد علي صالح،إدارة التمكين واقتصاديات الثقة،دار اليازوري،الأردن ،2009.

-Gy le Boterf, Compétences et Navigation professionnelle, 3émeEdition, Edition d'organisation, Paris, 2001.

- راضي،جواد محسن، ،التمكين الإداري وعلاقته بإبداع العاملين ،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد *12* ، العدد،2010.
- اللوزي موسى سلامة ،حمود خضير كاظم ،مبادئ إدارة الأعمال ، إسراء للنشر والتوزيع ،عمان،2008.
- يحي سليم ملحم،التمكين كمفهوم إداري معاصر،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر،2009.
- سعد بن مرزوق العتيبي،جوهر تمكين العاملين إطار مفاهيمي، الملتقى السنوي الع اشر إدارة الجودة الشاملة، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية،(17 – 18 ابريل)،الرياض،السعودية، 2005.
- سعد بن مرزوق العتيبي،أفكار لتعزيز تمكين العاملين في المنظمات العربية،المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة،شرم الشيخ،مصر، 2004.
- الشربيني عبد العزيز ،أين الإدارة العربية من الميزة التنافسية (نشرة دورية تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،العدد السادس عشر ، أيلول ،القاهرة العاصمة،1996.
- *Lashley, Conrad, Empowerment through Involvement: A case study of TGIFriday Restaurants, Personal Review, Vol. 29..*
- سعد بن مرزوق العتيبي،جوهر تمكين العاملين إطار مفاهيمي، مرجع سابق.
- *Daft, R, Organization Theory and Design, 7th ed., South Western College Publishing, U.S.A., New York, 2001.*

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال
ISSN 1187-2335
المجلد .05 / العـــدد: 02 (2019)،
متوفرة على الرابط: http://revues.univ-biskra.dz/index.php/LFBM/

تدابير السلطة النقدية الجزائرية للحفاظ على سلامة و صلابة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية للصناعة المصرفية

Les mesures de l'autorité monétaire algérienne pour maintenir l'intégrité et la solidité de la stabilité financière du secteur bancaire algérien à la lumière des développements mondiaux de l'industrie bancaire

المؤلف الأول: د/بالعبيدي عايدة عبير
جامعة محمد خيضر بسكرة
aidaabir.bellabidi@univ-biskra.dz

المؤلف الثاني: د/شاوش اخوان سهام
جامعة محمد خيضر بسكرة
Siham.chaouchkhouane@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/12/22 تاريخ القبول: 2020/01/02 تاريخ النشر: 2020/01/12.

الملخص :

تشير الدراسات الحديثة بصورة متزايدة إلى أن ضعف وعدم سلامة الأ نظمة المالية والمصرفية أدى بشكل كبير إلى اشعال الأزمات المالية و الاقتصادية وتفاقمها، و لهذا دخلت قضية الاستقرار المالي والمصرفي جدول أعمال العديد من البلدان من خلال مواكبة المعايير الدولية للرقابة المصرفية ، فالسلطة النقدية الجزائرية كغيرها من السلطات تسعى إلى الحفاظ على استقرار نظامها المصرفي . و في هذا الصدد جاءت هذه الدراسة للبحث في تدابير بنك الجزائر للحفاظ على سلامة وصلابة الاستقرار للنظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية لصناعة المصرفية، وهي بذلك تهدف إلى إبراز دور بنك الجزائر في ا لحفاظ على سلامة وصلابة الاستقرار للنظام المصرفي الجزائري، و ذلك من خلال تسليط الضوء على أهم تدابير التي قام بها بنك الجزائر في هذا الإطار ، وتوصلت الدراسة إلى أن بنك الجزائر اتخذ عدة تدابير وإجراءات التي تساهم بشكل كبير في تحسين أساليب المحافظة على استقرار النظام المصرفي الجزائري، أهمها مواكبة معايير لجنة

المؤلف المرسل: د/بالعبيدي عايدة عبير aidaabir.bellabidi@univ-biskra.dz

بازل (II - III) والمعايير الدولية المحاسبية؛ وتحديث أنظمة الدفع والإعلام؛ وانضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)؛ كما تم إدخال آليات حديثة كنظام التنقيط المصرفي (SNB) واختبارات الاجهاد المالي.

الكلمات المفتاحية: الصناعة المصرفية، بنك الجزائر، الاستقرار المالي والمصرفي، النظام المصرفي الجزائري.

Résumé

Les études récentes indiquant que la faiblesse et le manque de solidité des systèmes financiers et bancaires ont conduit à déclencher et à aggraver les crises financières et économiques, pour cela l'autorité monétaire algérienne cherche à maintenir la stabilité de son système bancaire. À cet égard, cette étude examine les mesures de la Banque d'Algérie pour maintenir l'intégrité et la solidité de la stabilité financière du secteur bancaire algérien à la lumière des développements mondiaux de l'industrie bancaire, Elle vise à souligner le rôle de la Banque d'Algérie dans le maintien de l'intégrité et de la solidité de la stabilité du système bancaire algérien. A travers l'étude, on constate que la Banque d'Algérie avait pris plusieurs mesures parmi les plus importants sont la modernisation des systèmes de paiement et d'information; l'adhésion de l'Algérie au Programme d'évaluation du secteur financier (PASF); les nouveaux mécanismes tels que le système de notation bancaire (SNB) et les Tests de stress.

Les Mots Clés: Industrie bancaire, Banque d'Algérie, Stabilité financière et bancaire, Système bancaire algérien.

1. مقدمة:

أدت التغيرات السريعة في الساحة الدولية إلى التأثير على الأنظمة المصرفية والمالية، حيث ساعدت على انفتاح البنوك على عالمها الخارجي، إذ كان للعولمة المالية و التحرر المالي انعكاسا على أعمال البنوك، إذ أصبحت البنوك لها توجهات وكيانات حديثة و معاصرة في القطاعات المصرفية المحلية عبر العالم، أهمها ظهور البنوك الشاملة والاندماج المصرفي و البنوك الإلكترونية التي ساعدت على تطور الصناعة المصرفية وخلق منافسة بين البنوك داخل النظام المصرفي

المحلى، و من أجل ذلك تسعى البنوك المحلية جاهدة إلى اكتساب تكنولوجيا نظم المعلومات و الإلكترونيات وتحديث تقنيات العمل المصرفي لديها من أجل المحافظة على بقاءها و القدرة على مواجهة التغيرات الهائلة و السريعة الحاصلة في مجال العمل المصرفي، وكل هذا أدى إلى تعاظم المخاطر المصرفية و زيادة الأزمات المالية، مما أدى بالبنوك المركزية بتوفير البيئة المصرفية الملائمة للعمل المصرفي من خلال تعزيز الرقابة والإشراف على أعمال البنوك سعيا منها للمحافظة على الاستقرار النقدي للبلد، و في هذا الإطار فالسلطة النقدية الجزائرية كغيرها من السلطات تسعى إلى مواكبة هذه التطورات خصوصا بما يتعلق الصناعة المصرفية للحفاظ على سلامة و استقرار نظامها المصرفي، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية : فيما تتجسد تدابير بنك الجزائر للحفاظ على سلامة و استقرار النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الحديثة للصناعة المصرفية؟

للإجابة على الإشكالية يتم صياغة الفرضية التالية : تتجسد تدابير بنك الجزائر للحفاظ على سلامة و استقرار النظام المصرفي الجزائري في مواكبة التطورات العالمية الحديثة و المعاصرة في مجال الرقابة المصرفية ونظم المعلومات والتكنولوجيا.

و في هذا الصدد تكمن أهمية الدراسة في توضيح مدى أهمية مواكبة التطورات العالمية الحديثة و المعاصرة للصناعة المصرفية في ا لحفاظ على سلامة وصلابة النظام المصرفي الجزائري.

أما أهداف الدراسة تتمحور في إبراز دور بنك الجزائر في الحفاظ على سلامة وصلابة النظام المصرفي الجزائري، و ذلك من خلال تسليط الضوء على أهم تدابير والاجراءات التي قام بها بنك الجزائر في هذا الإطار.

وفيما يخص المنهجية المتبعة في الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لدارسة تدابير التي قام بها بنك الجزائر.

2. أساسيات حول ا لصناعة المصرفية في ظل التطورات العالمية

للصيرفة: يلعب البنك دوراً رئيسياً في الاقتصاد، ولا سيما من خلال تمويل الشركات والأفراد، والاستثمارات الخاصة والعامة، وتوفير وسائل الدفع والوصول إلى المنتجات المالية، كما أنه شركة رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات. ومع ذلك، سيتعين على الصناعة المصرفية لمختلف بلدان العالم أن تتطور في سياق يتسم بزيادة المنافسة الدولية.

2-1. التغيرات الأساسية في الصناعة المصرفية:

اتسمت بيئة الصناعة المصرفية بالعديد من التغيرات والتطورات كان لها أثر كبير على أعمال البنوك والصناعة المصرفية، كما " تصدرت التغيرات التي شهدتها الصناعة المصرفية مجموعتان من العوامل التي كان لها الأثر الكبير هما التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات، وتحرير المصارف من القيود (أو الرقابة)، وقد أدى ذلك إلى نشوء بيئة اقتصادية كلية إيجابية، على أساس ذلك، حققت صناعة الخدمات المالية توسعا كبيرا داخل الأقطار و بينها، و تزايد إصدار وتداول الأدوات المالية الجديدة والأكثر تعقيدا، وتنامت الارتباطات السوقية وتعاظمت ضغوط المنافسة" (الراوي، 2010، صفحة 82). و فيما يلي أهم التغيرات الحاصلة في بيئة الصناعة المصرفية:

2-1-1. زيادة حدة المنافسة:

تتنافس البنوك فيما بينها أو مع المؤسسات المالية الأخرى في عدة مجالات سواء تعلق الأمر بتعبئة الودائع أو منح القروض والائتمان أو مجالات أخرى، و مع التطورات العالمية في مجال الصيرفة لوحظ تعاظم المنافسة المصرفية، ولكي يحافظ البنك على شروط المنافسة فإنه يجب أن يتبع أحد الطريقتين الآتيين أوكلاهما (النبهاني، 2014، صفحة 26):

- أن يحرص على تطوير الخدمة المصرفية المقدمة إلى عملائه للمحافظة عليهم، ومن تم جدب عملاء محتملين جدد فضلا عن جدب عملاء المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

- رفع نسبة الفائدة على ودائع العملاء لجدبهم و تقليل هذه النسبة على الائتمان الممنوح و العمل على تقليل التباين بينهما لإغراء المودعين على زيادة إيداعاتهم و حث المستثمرين والمستهلكين على طلب القروض.

2-1-2. الصيرفة الاستثمارية: تحظى إدارة عمليات الاستثمار البنوك باهتمام متزايد في الوقت الحاضر،" فمن النشاطات المهمة و الحيوية التي جعلت المصارف تركز جهودها هو نشاط الصيرفة الاستثمارية أي من خلال دخول إلى مجالات الاستثمار المختلفة كوساطة ومتاجرة و كأدوات داخل الميزانية وخارجها" (الشمري، 2013، صفحة 36)، وتمثلت أهم الخدمات التي تقدمها البنوك في مجال تنمية محفظة الأوراق المالية في خدمات البنوك في مجال تنشيط التعامل بالأوراق المالية وخدمات يقدمها للعملاء في مجال الاستثمار في الأوراق المالية.

2-1-3. إزالة القيود وإعادة التنظيم: تعد من القوى المهمة والأساسية التي ساهمت في دخول المصارف إلى مجالات مصرفية و مالية عديدة لم تكن ضمن أنشطتها السابقة. " فإن شدة المنافسة وتكاثر الخدمات المصرفية شجعت على عملية التحرر من القيود المصرفية والتحرر من الرقابة الحكومية على صناعة الخدمات المالية التي بدأت منذ العقدين الماضيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشرت بعدئذ في كل أنحاء العالم" (صرن، 2007، صفحة 116).

2-1-4. الإبداع المالي: تميزت البيئة المصرفية الحديثة بزيادة جوانب الإبداع و الابتكار في الأدوات المالية والمصرفية وظهور تقنيات جديدة في مجال الهندسة المالية ومن أبرز هذه الأدوات المشتقات المالية و تعرف على أنها "مجموعة عقود تتحدد قيمتها من قيمة الأصول موضوع العقد، وهذه الاخيرة تتنوع ما بين أسهم وسندات و سلع وعملات و يمكن للمستثمر أن يحقق مكاسب أو خسائر بالاستناد إلى أداء موضوع العقد" (النبهاني، 2014، صفحة 30) وتتمثل

المشتقات المالية في: العقود المستقبلية؛ عقود الخيارات؛ عقود الآجلة؛ عقود المبادلات.

2-1-5. التسنيد (التوريق): يعد التوريق من التغيرات الحديثة التي غيرت من فلسفة إدارة الأموال في البنوك فالتوريق هو عملية إصدار أوراق مالية مدعوم بأصول معينة وتمثل تحويلا للقروض المصرفية من طبيعتها كأصل غير سائل إلى آخر سائل، أي تحويل الديون من المقرض الابتدائي وهو هنا المصرف، إلى مقرضين آخرين عن طريق إصدار سندات بقيمة القروض تطرح في الأسواق المال" (النبهاني، 2014، صفحة 31).

وتهدف البنوك من وراء عملية التوريق لتحقيق الفوائد التالية (السكر، 2011، صفحة 90): تقليل درجة مخاطرة التمويل مع توفير السيولة؛ تمكين البنك من تحسين مركزه المالي لأن عملية توريق الديون المصرفية يترتب عليها استبعاد مبلغ القروض من ميزانية البنك؛ تحسين وضع مخاطر الائتمان المصرفية لدى البنك؛ تساعد عملية التوريق على تحسين الوضع الاستثماري عن طريق ايجاد بدائل جديدة استثمارية تتيح للمستثمرين توظيف أموالهم بها؛ تساعد عملية التوريق أيضا على ايجاد مصادر التمويل للبنوك.

2-1-6. العولمة: تعد العولمة التي زادت من تقارب العالمي و أزالت العديد من القيود و منحت مجالات العمل المصرفي و المالي توسعا. " فالعوامل التي تحرك العولمة نحو الظهور و التمركز في المصارف تقع ضمن فئة العوامل السوقية والاقتصادية و البيئية و التنافسية، فالعوامل السوقية تحدد تلقي الزبون و قبوله للخدمة المصرفية العالمية، و تحدد العوامل الاقتصادية فيما إذا كانت الاستراتيجية المصرفية العالمية تقدم أدنى تكاليف للخدمة المصرفية، في حين تبحث العوامل البيئية كيفية دعم البنى الهيكلية المصرفية، و تتطلب العوامل التنافسية مصارف قادرة منافسة مثيلاتها في دول أخرى" (صرن، 2007، صفحة 116)، فمن أجل مسايرة التطور العالمي يجب على البنوك مراعاة ما يلي:

- تعزيز الابتكارات المصرفية و تقديم خدمات جديدة تنسجم مع فكر العولمة في جودة الخدمات المصرفية؛

- تطوير الخدمات المصرفية و إدخال التقانة فيها، كونها أصبحت سمة مميزة للعمل المصرفي في عصر العولمة؛

- وضع الضوابط كفيلة برقابة الأداء المصرفي بصفة عامة، والأداء الائتماني بصفة خاصة؛

- ربط المصارف المحلية بالمصارف العالمية بواسطة الشبكات العالمية؛

- تطبيق المواصفات المصرفية الدولية؛

- إعداد الموارد البشرية للتعامل والتكيف مع متطلبات العولمة محليا وعالميا لكي تواكب مسيرة العولمة المالية.

2-1-7. التقدم التكنولوجي: لقد غير التقدم التكنولوجي من آلية التعامل المصرفي فبعد أن كان النشاط المصرفي معظمه يتم وجها لوجه مع الزبون أصبح يسمى المصرف الافتراضي أي المصرف الذي ليس له موقع محدد وثابت إنما يكون موقعه على الانترنيت من خلال ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية (الشمري، 2013، صفحة 38).

كما تشير" التقانة إلى النماذج والأنواع والأشكال التقانة المطبقة لتشغيل وتخزين وإرسال المعلومات المصرفية في شكل الإلكتروني، وتتضمن التجهيزات الفنية التي تستخدم لغرض ربط التقانة بالعولمة كالحواسب و التجهيزات و شبكات الاتصالات وآلات الفاكس، كذلك منظمو الخانات و التقارير الإلكترونية" (صرن، 2007، صفحة 143).

2-2. المساعي المتبعة لمواجهة التطورات العالمية الحديثة

للصناعة المصرفية: تسعى السلطات النقدية على إتباع عدة إجراءات من شأنها أن تحافظ على سلامة الاستقرار المالي لقطاعها المصرفي في ظل التطورات العالمية الحديثة للصناعة المصرفية ومن أهمها:

2-2-1. ضرورة مواكبة المعايير الدولية للرقابة المصرفية:

كنتيجة لارتفاع المخاطر المصرفية مع انتشار العولمة ، أصبح ضروريا على البنوك أن تحتاط لمواجهة هذه المخاطر، لهذا وجب عليها الالتزام بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة التي أعدّتها لجنة بازل للرقابة المصرفية – التي تأسست سنة 1974- بالتعاون مع السلطات الرقابية في مجموعة الدول العشر. وفي إطار هذه المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة ركزت مقررات لجنة بازل1 على تحديد الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة على المخاطر؛ تحديد أساليب الرقابة البنكية؛ تحديد معيار كفاية أو ملاءة رأس المال، ويرتكز هذا المعيار الموحد الذي حدد سنة 1988 على أن يصل معدل رأس المال إلى مجموع الأصول الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى (8%) كحد أدنى مع نهاية عام 1992. ولقد تم تعديله سنة 1995 بإضافة الشريحة الثالثة لرأس المال ومخاطر السوق. لكن مع العديد من الأزمات المصرفية والمالية التي شهدتها الكثير من دول العالم خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، إذ زادت حدة تلك الأزمات اعتبارا من الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام 1994 وأوائل عام 1995، وكانت أزمة جنوب شرق آسيا أكثر الأزمات شدة وتأثيرا وكان ذلك عام 1997 وعام 1998 وكان تأثيرها واضحا على الاقتصاد العالمي وخصوصا على القطاعات المالية والمصرفية، حيث تم دق ناقوس الخطر والتهديد بتقويض العولمة المالية. هذه الأزمات أدت بالمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق نقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التسويات الدولية، و بالدول العشر الكبرى بتكثيف جهودها لمحاولة تقوية و دعم القطاعات المالية والمصرفية على المستوى الدولي، و في هذا صدد يأتي إصدار

الطبعة الأولى من وثيقة لجنة بازل 2 في سنة 1999 والطبعة الثانية 2001 أما الطبعة الثالثة في 2003.

2-2-2. تفعيل آليات حوكمة و نظم رقابة البنوك: تتسع دائرة الاهتمام بحوكمة المصارف بهدف المحافظة على نظام مصرفي صحي وسليم في ظل التغيرات السريعة في البيئة المصرفية الدولية، التي عرضت البنوك إلى درجة كبيرة من التقلبات والمخاطر، و تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة المصارف كالآتي " من منظور الصناعة المصرفية، تتضمن حوكمة الشركات الطريقة التي تتم بها إدارة أعمال وشؤون المؤسسات المصرفية من مجالس الإدارة، و الإدارات العليا، والتي تؤثر في كيفية قيام البنوك" (راضي، 2013، صفحة 30).

و تعتبر نظم الرقابة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك لما تحققه من أهداف أهمها (حسن، 2010، صفحة 73):

- دعم وحماية الجهاز البنكي، وبالتالي المحافظة على حقوق المودعين والدائنين للبنك؛

- منع التركز في ملكية البنك، مما ينعكس سلبا على المنافسة، وعلى نوعية الخدمات البنكية التي تقدمها هذه البنوك؛

- الوقوف على سلامة العمليات البنكية التي قام بها البنك وتحقيقه للأهداف المرسومة.

2-2-3. عصرنة أنظمة الدفع: إن أول من قام بإدخال وظيفة الإشراف على أنظمة الدفع هو النظام الاحتياطي الفيدرالي، وهو جهاز حكومي فيدرالي الذي تأسس عام 1913 ويعمل في الولايات المتحدة عمل البنوك المركزية، فباستثناء هذا الجهاز يعتبر البنك المركزي الأوروبي أول من سجل الإشراف على أنظمة الدفع ضمن أهدافه الأساسية.

تهدف عصرنة أنظمة الدفع إلى "وضع مجموعة من آليات الدفع الوطنية والجهوية وذلك مع احترام المعايير الدولية، من أجل اشباع جميع الحاجيات المتنامية لكل القطاعات الاقتصادية للدولة، والمتمثلة في قطاعات المستهلكين والتجارة و الصناعة و الحكومة والأسواق المالية الوطنية والدولية" (GASMI, 26/27/Avril/2011)، وتمثلت أهم أنظمة الدفع في نظام التحويل الآلي والتسوية و نظام ما بين البنوك للمقاصة الآلية.

2-2-4. عصرنة أنظمة المعلومات: تعتبر المعلومات كمحرك لذكاء المؤسسة الاقتصادية، وهي باقترانها بالتكنولوجيا الحديثة تصبح أكثر فعالية، و من أهم العناصر التي تتضمنها المعلومات هي النظم وتعرف على أنها "مكونات مترابطة تعمل مع بعضها بعضا على جمع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات لدعم اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة و التحليل في المصرف" (صرن، 2007، صفحة 132)

2-2-5. الانضمام إلى برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) (PESF): في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات أطلق البنك الدولي (BM) وصندوق النقد الدولي (FMI) برنامج تقييم القطاع (PESF) في عام 1999 من أجل تقييم مواطن القوة و الضعف بشكل منتظم للأنظمة المالية في بلدانهم الأعضاء، فبرنامج تقييم القطاع المالي هو تقييم مشترك تقوم به بعثة مشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لجميع البلدان الاعضاء الأخرى ، ويهدف برنامج تقييم القطاع المالي الذي تقوم به البعثات المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى تدعيم رقابة الأنظمة المالية للبلدان الأعضاء، يرمي هذا البرنامج لمساعدة السلطات ال نقدية في التعريف بالجوانب الهامة ومواطن الضعف المحتملة للأنظمة المالية، و هكذا دخلت قضية الاستقرار المالي جدول أعمال العديد من البلدان، وعليه أدى ذلك إلى وضع معايير و قوانين دولية مختلفة تجمع أفضل الممارسات لتعزيز الاستقرار المالي.

3. التدابير المتبعة من السلطة النقدية الجزائرية لمواكبة التغيرات الحديثة للصناعة المصرفية العالمية:

نتيجة للعولمة المالية والتطورات السريعة في اقتصاديات العالم، رغبت السلطة النقدية في الجزائر في تطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي التي تسمح برفع القيود والعراقيل ، و تساعد على اندماج النظام المصرفي الجزائري عالميا . وعلى هذا الأساس قامت السلطة النقدية بالتجسيد الفعلي لهذا التحرر من خلال إبرام اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية (GATS)، وكذا الحرص على مواكبة التكنولوجيا وعصرنة أنظمة الإعلام و استعمال وسائل متطورة للاتصال والمعلومات، وكذا تطوير وعصرنة وظيفة الرقابة والإشراف وفق المعايير الدولية.

من خلال ما سبق تهدف السلطة النقدية لتطوير الصناعة المصرفية الجزائرية وذلك بتوفير البيئة الملائمة للبنوك العاملة في السوق المحلية سواء كانت بنوك عمومية أم أجنبية، ومن أجل ذلك اتخذت السلطة النقدية عدة تدابير وإجراءات لتطوير الصناعة المصرفية للنظام المصرفي الجزائري تمثلت أهمها في:

3-1. تعزيز التدابير الاحترازية و التنظيمية و المحاسبية:

لقد تمثلت أهم التدابير الاحترازية والتنظيمية والمحاسبية الذي قام بها بنك الجزائر من أجل الوصول إل نظام صحي وفعال ما يلي:

3-1-1. رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة في الجزائر :

من أجل تحسين ملاءة المالية للبنوك الجزائرية، قام البنك الجزائر برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، والذي تم تحديده أولا في سنة 1990 بـ 500.000.000 دج للبنوك وبـ 100.000.000 دج للمؤسسات المالية بموجب نظام رقم (01/90) المتعلق بحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر (المادة (01) من النظام رقم (01/90) ، 1990). ولقد تم رفع الحد الأدنى لرأس المال مرتين في سنة 2004 و سنة 2008:

- في سنة 2004 تم رفع الحد الأدنى لرأسمال للبنوك والمؤسسات المالية بموجب النظام رقم (01/04) المؤرخ في 04 مارس 2004 إلى 2.500.000.000 دج للبنوك و 500.000.000 دج للمؤسسات المالية (المادة (02) من النظام رقم (01/04) ، 2004).

- في سنة 2008 تم رفع الحد الأدنى لرأسمال للبنوك والمؤسسات المالية بموجب النظام رقم (04/08) المؤرخ في 23 ديسمبر 2004 إلى 10.000.000.000 دج للبنوك و 3.500.000.000 دج للمؤسسات المالية (المادة (02) من النظام رقم (04/08)، 2008).

3-1-2. تكييف الإطار التنظيمي وفق المعايير الدولية: بغية رفع الإطار التنظيمي الوطني إلى مستوى أحسن من الممارسات والمقاييس الدولية لإشراف مصرفي فعلي وفعال ، والترجمة في الواقع لتطورات الإطار المؤسساتي للإشراف المصرفي المنبثق من التدابير الجديدة للأمر رقم (04/10) المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر (11/03) المؤرخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، واصل كل من مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر خلال السنة 2013 مجهودات تكييف وتعزيز الهيكل التنظيمي المعمول به، و خصت الأعمال المدرجة في هذا الصدد عصرنة وتعزيز القواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية من جهة.

من جهة أخرى، انطلق بنك الجزائر في الثلاثي الرابع من سنة 2013 في أشغال تصميم نصوص تنظيمية تتلاءم مع المتطلبات الاحترازية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية بموجب المقاييس المنصوص عليها في لجنة بازل II وبازل III. (بنك الجزائر، 2014، صفحة 130)

استنادا إلى التوصيات المنبثقة عن تقرير بعثة التقييم المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أقام بنك الجزائر مجموعة عمل مكلفة بإعادة

صياغة الإطار الاحترازي المعمول به ترقبا للانتقال المبرمج خلال الثلاثي الرابع من سنة 2014 إلى تطبيق قواعد بازل II وبعض قواعد بازل III. و فعلا تم إصدار النظام رقم (01/14) المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، حيث " تم رفع نسبة الملاءة للأموال الخاصة القانونية للبنوك إلى (9.5%) وتحديد نسبة الملاءة للأموال الخاصة القاعدية بـ (7%)، كما تم إضافة إلى مخاطر القروض كل من مخاطر السوق و المخاطر العملياتية" (المادتين (02) و(03) من النظام رقم (01/14) ، 2014).

وعليه ترتكز الأعمال التي تمت مباشرتها في هذا الصدد على تعديل نسب الأموال الخاصة وقاعدة توزيع المخاطر، من أجل وضع متطلبات نوعية جديدة في مجال الأموال الخاصة، تتطابق مع التطورات و مع أحسن الممارسات في هذا المجال. كما تعلق الأمر بكل من قواعد التصنيف وتكوين المؤونات وكذا التسجيل المحاسبي لمختلف فئات المستحقات. وتهدف هذه العملية الواسعة، في نهاية المطاف، إلى مقاربة أفضل لمستوى تطابق نظام الإشراف في الجزائر مع المعايير المحددة وفقا للمبادئ 29 لجنة بازل من أجل رقابة مصرفية فعالة. (بنك الجزائر، 2014، صفحة 132)

3-1-3. التدابير المحاسبية: تمثلت أهم التدابير في وضع مخطط محاسبي بنكي جديد وتقرير محاسبي جديد:

- وضع مخطط محاسبي بنكي جديد: لقد حدد بنك الجزائر بموجب النظام رقم (04/09) المؤرخ في 24 جويلية 2009 مخططا للحسابات البنكية والقواعد المحاسبية مستوحاة من معايير المحاسبة الدولية ومعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)، " إذ يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تسجل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم (11/07) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه"

(المادة (03) من النظام رقم (04/09) ، 2009). كما أن قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأصول و الخصوم و الأعباء والنواتج تم تحديدها بموجب قرار متخذ في 26 جويلية 2008، والذي تم إصداره في إطار المرسوم التنفيذي رقم (156/08) المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (11/07)، وأهم ما جاء به الإطار التصوري للمحاسبة المالية (المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم (156/08)، 2008، صفحة 11):

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية؛
- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة و يسهل تفسير المعايير المحاسبية و فهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها في التنظيم المحاسبي.

كما يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى (المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم (156/08)، 2008، صفحة 11):

- تطوير المعايير و تحضير الكشوف المالية، وتفسير المعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية للمستعملين؛
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.
- وضع تقرير محاسبي جديد: تبعا لتطبيق المخطط المحاسبي البنكي الجديد أصدر بنك الجزائر قواعد جديدة لإعداد تقرير محاسبي دوري جديد يتضمن احتياجات المعلومات الاحترازية عن طريق تعليمة رقم (03-11) المؤرخة في 20 سبتمبر 2011 و المتضمنة الوثائق المالية الدورية، و تمثلت أساسا في (المادة (02) من التعليمة رقم (11/03)، 2011):

✓ الوضعية المحاسبية لكل ثلاثي وملحقاتها، والتي تشمل الأصول والخصوم والتزامات خارج الميزانية؛

✓ جدول حسابات النتائج لكل سداسي الذي يوضح التكاليف والإيرادات المرتبطة بالنشاط.

كما قد تم تحديد شروط إعداد ونشر الوثائق المالية للبنوك والمؤسسات المالية بموجب النظام رقم (05/09) المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، وتتكون هذه الكشوف المالية القابلة للنشر في (المادة (02) من النظام رقم (05/09)، 2009): ميزانية وخارج الميزانية؛ حسابات النتائج؛ جدول تدفقات الخزينة؛ جدول تغير الأموال الخاصة و الملحق.

3-2. تطوير البنى التحتية و الهياكل المصرفية: لقد سعت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة 2004 إلى تطوير البنى التحتية و الهياكل المصرفية لنظامها المصرفي خاصة فيما يتعلق بأنظمة الدفع و أنظمة الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى تنظيم وتسيير مركزيات المعلومات.

3-2-1. عصرنة أنظمة الدفع: يحتاج النظام المصرفي الجزائري من أجل الترقية إلى إنشاء بيئة عمل جذابة وتكون قادرة على الانفتاح على المنافسة الدولية، لهذا بدأت الجزائر مشروع لتطوير وتحديث أنظمة الدفع على أساس من المبادئ والمعايير الدولية في سنة 2004، إذ قام بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وإشراك الأسرة المصرفية بتطوير وتحديث أنظمة الدفع، وذلك من خلال تطوير المعايير والمقاييس وتحديث البنية التحتية المصرفية في مجال أنظمة الدفع و تدعيم البنية التحتية في مجال الاتصالات الإلكترونية المرتبطة بذلك، وتتمثل الأهداف الرئيسية ل تحديث أنظمة الدفع في ما يلي (Banque d'Algérie, 2005, p. 93):

- وضع البنى التحتية التي تسمح بفعالية أكبر في معالجة العمليات بين البنوك والسوق المالي خصوصا تطور نظام الدفع للمبالغ الكبيرة؛

- تطوير المقاييس والهاييرلمستقبل نظام المقاصة والتحويلات للمبالغ الصغيرة؛

- تحديث نظام الإعلام الآلي لبنك الجزائر ، و تعزيز البنى التحتية للاتصال بين بنك الجزائر ومقر الاجتماعي للبنوك والمؤسسات المالية ، البريد والمواصلات ، والخزينة العمومية.

- نظام التسوية الإجماليةُ الفوريةُ للمبالغ الكبيرةُ والدفع المستعجل (آرتس-ARTS): يعرف النظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرةُ والدفع المستعجل، الذي وضعه بنك الجزائر، والمسمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية (آرتس-ARTS) على أنه" نظام للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أوالبريدية للمبالغ الكبيرةُ أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام" (المادةُ (02) من النظام رقم (04/05) ، 2005). ونص هذا النظام في المادةُ رقم (21) على أنه يجب معالجة أوامر الدفع عن طريق تحويل لكل مبلغ يعادلأو يفوق المليون دينار جزائري بواسطة نظام آرتس، كما يعالج أيضا أوامر الدفع المستعجلة التي تقل عن هذا الحد الأدنى والتي تصدر عن المشاركين . ولقد دخل نظام الآرتس في الإنتاج أي التشغيل في فيفري 2006. ومن أهم العمليات التي يقوم بها هذا النظام ما يلي (Banque Extérieure d'Algérie, 2006, p. 1):

- التحويلات بين المشاركين (المبالغ الكبيرةُ أو المستعجلة) لحسابهم الخاص أولحساب العملاء؛
- التغطية بالدينار للتحويلات الدولية؛
- تسويات لعمليات السوق النقدية و عمليات الأمانة اليومية؛
- التسوية النهائية لأرصدةُ الأنظمة الخارجية.

- نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الكثيفة (آتكي- ATCI): لقد شرعت السلطة النقدية سنة 2004 بوضع مشروع لإنجاز نظام مقاصة إلكترونية خاص بأوامر الدفع الخاصة بالجمهور العريض، يعرف هذا النظام بنظام الجزائر

للمقاصة الآلية بين البنوك - آتكي (ATCI)، وفي أوت 2004 قام بنك الجزائر بمساهمة البنوك بإنشاء فرع تابع له يدعى مركز المقاصة الم سبقة بين البنوك (CPI)، والذي تتمثل مهامه الأساسية في السهر على تطبيق وتسيير نظام الجزائر للمقاصة الآلية بين البنوك - آتكي (ATCI). ويعتبر نظام الآتكي " نظام ما بين البنوك للمقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الأتوماتيكية السحب والدفع باستعمال البطاقة المصرفية، كما لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تقل قيمتها الإسمية عن مليون دينار الجزائري" (المادة (02) من النظام رقم (06/05)، 2005). تتمثل الوظائف الأساسية لنظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الكثيفة فيما يلي (Banque d'Algérie, 2005, p. 97):

- تسيير المبادلات بين البنوك بوسائل الدفع غير المادية ، و تسيير المقاصة المتعددة الأطراف الذي يتجسد بحساب الأرصدة المتعددة الأطراف لكل أداة من أداوت الدفع (شيك، الأوراق مالية، الحولات، الكمبيالة، البطاقة البنكية...)؛
- تدفق أرصدة المقاصة المحسوبة في نظام التسوية آرتس لتسويتها و تحصيل الشيكات المشخصة (Scannés) وتجميعها نحو البنوك المسحوبة عليها؛ الحفاظ على أرشيف للمعطيات الإلكترونية.

2-2-3. عصرنة أنظمة الإعلام و الاتصال: إن استخدام نظام متكامل للمعلومات يساعد الإدارة في التخطيط الاستراتيجي للبنك ويستخدم كذلك كأداة تزيد من دقة وسرعة العمليات المنفذة، وتحسين صورة البنك في نظر العملاء بتقديم خدمات أفضل وأسرع، بالإضافة إلى دورها في دعم رقابة الإدارة على عمليات البنك وسياسته. من أجل ذلك سعت السلطات والبنوك الجزائرية في تطوير ونقل التكنولوجيا الحديثة إليها ، لغرض تحديث أنظمتها خاصة بالإعلام الآلي و الاتصال بغية تحسين طرق التنظيم والقيادة في البنوك. كما تعتبر نوعية الأنظمة في أي بلد مؤشرا جيدا لمستوى لتشغيل الاقتصاد.

رغم أن البنوك الجزائرية استخدمت أنواع مختلفة من أنظمة الإعلام في السابق إلا هناك عدة نقائص والثغرات التي تعيق سياسة القروض خاصة فيما يتعلق بالقروض وتسيير مخاطر الائتمان والتحصيل للقروض في البنوك الجزائرية، ولا سيما نقص المؤهلات والمدة التي يستغرقها معالجة ملفات القروض، التي تمتد أحيانا إلى شهور.

وعلى هذا الأساس شرعت البنوك الجزائرية العمومية منها مؤخرا في استخدام نظام معلوماتي موحد يعرف بـ (Oracle Flexcube Core Banking) هو حل مصرفي عالمي صممه أوراكل للبنوك فهو يسعى لتحقيق ما يلي (Oracle Financial Services, 2009):

- استبدال الأنظمة القديمة و زيادة القدرة التنافسية و تسهيل الامتثال التنظيمي؛

- تحسين تدفق المعلومات وقيمة العميل و خلق بنية موجهة للخدمة (SOA)؛

3-2-3. تنظيم و تسيير مركزيات المعلومات: تتمثل في:

- مركزية المخاطر: تم تأسيس مركزية المخاطر بموجب المادة (160) من قانون رقم (10/90) المتعلق بالنقد القرض لسنة 1990، كما تم تعزيز إطارها القانوني من خلال المادة (98) من الأمر رقم (03/11) المتعلق بالنقد والقرض في سنة 2003. تكلف هذه المركزية " بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية " (المادة (160) من القانون رقم (10/90)، 1990). حيث فرض على كل مؤسسات القرض من البنوك والمؤسسات المالية أو أي مؤسسة قرض أخرى الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها ، وبموجب نظام رقم (01/92) المؤرخ في 22 ماس 1992 المتضمن تنظيم مركزية الأخطار وعملها تم

تحديد مبادئ التنظيم والعمل لهذه المركزية. وفي سنة 2010 قام بنك الجزائر بإدماج تصريحات قروض الأسر (المقاولين الفرديين والأفراد) وذلك بموجب المادة رقم (98) المعدلة بالأمر رقم (04/10) المؤرخ في 26 أوت 2010 والمتعلق بالنقد والقرض. وفعلا في سنة 2012 تم إصدار نظام رقم (01/12) المؤرخ في 20 فيفري 2012 المتضمن مركزية المخاطر المؤسسات ومخاطر الأسر وعملها. ومن خلاله تم تقسيم مركزية المخاطر إلى قسمين (المادة (01) من النظام رقم (01/12) ، 2012):

- ✓ مركزية المخاطر المؤسسات: التي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذين يمارسون نشاطا مهنيا بدون أجر؛
- ✓ مركزية المخاطر الأسر: التي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد.

- مركزية للمبالغ غير مدفوعة : تم تأسيس مركزية للمبالغ غير مدفوعة في سنة 1992 من طرف بنك الجزائر بموجب نظام رقم (02/92) المؤرخ في 22 مارس 1992 المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير مدفوعة وعملها. من طرف بنك الجزائر، حيث " يجب على كل الوسطاء الماليين والمتمثلين في كل من البنوك المؤسسات المالية ، الخزينة العمومية، المصالح المالية للبريد والمواصلات، وكل المؤسسات الأخرى التي تضع بحوزة الزبائن وسائل الدفع وتسييرها الانضمام إلى هذه المركزية " (المادة (03) من النظام رقم (02/92)، 1992). وتتمثل مهام هذه الهيئة فيما يلي (المادة (03) من النظام رقم (02/92)، 1992):

- تنظيم وتسيير بطاقية " مركزية لعوارض الدفع "، وما قد يترتب عليها من متابعات؛

- تبليغ الوسطاء الماليين وكل سلطة أخرى معنية دوريا بقائمة عوارض الدفع، وما قد يترتب عليها من متابعات.

- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد: تأسس سنة 1992 جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة بموجب النظام رقم (03/92) المؤرخ في 22 مارس 1992 والمتضمن الوقاية والمكافحة ضد إصدار الشيكات بدون رصيد، وذلك للقيام بمهمة " التركيز على نظام مركزية المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين " (المادة (03) من النظام رقم (03/92)، 1992). يهدف إلى تطهير النظام المصرفي من المعاملات التي يتخللها عنصر الغش ووضع آليات للرقابة بغية حسن استعمال إحدى أهم وسائل الدفع ألا وهي الشيك والاستفادة من مزايا التعامل بها.

- مركزية الميزانيات: تم إنشاء مركزية الميزانيات لدى بنك الجزائر في سنة 1996 بموجب النظام رقم (07/96) المؤرخ في 03 جويلية 1996 والمتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها، ويتمثل هدفها في مراقبة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية، وقصد تعميم استعمال طرق موحدة للتحليل المالي الخاص بالمؤسسات في النظام المصرفي. كما تتمثل مهمة هذه مركزية في " جمع المعلومات المحاسبية والمالية ومعالجتها ونشرها، المتعلقة بالمؤسسات التي تحصلت على قرض مالي من البنوك والمؤسسات المالية وشركات الاعتماد الإيجاري التي تخضع لتصريح المركزية لبنك الجزائر" (المادة (02) من النظام رقم (07/96) ، 1996).

3-3. عصرنة وظيفة الرقابة و الإشراف: يتضن جهاز الرقابة في الجزائر نوعين من الرقابة ألا وهما الرقابة على أساس المستندات والرقابة بعين المكان، ومن خلالهما يتم تقييم البنوك والمؤسسات المالية من حيث (بنك الجزائر، 2014، الصفحات 134-135):

- موثوقية حساباتها ونوعية تسييرها للمخاطر؛

- نوعية تصريحاتها الدورية المرسلة إلى بنك الجزائر أو إلى هيئة الرقابة؛

- تطبيق القوانين والتنظيمات، لا سيما تلك المتعلقة بالصرف وبجهاز مكافحة ضد تبيض الأموال وتمويل الإرهاب؛

- نوعية الرقابة الداخلية وكذا الإجراءات المتخذة لضمان أمن أنظمة الدفع.

ويسعى بنك الجزائر في مجال تنظيم، والرقابة والإشراف على النشاط المصرفي لتحقيق الهدف الأول والمتمثل في تجنيب الصناعة المصرفية كل المخاطر الكبيرة، بما في ذلك المخاطر المؤسسية.

3-3-1. الرقابة على أساس المستندات: يسهر جهاز الرقابة على أساس المستندات، التي تمارس بشكل دائم على متابعة تطور الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة من خلال مدى احترامها للتدابير القانونية والتنظيمية المطبقة عليها.

تتعلق هذه الرقابة بمعالجة وتحليل المعلومات المحاسبية والاحتوازية وتقارير الرقابة الداخلية والمكافحة ضد تبييض الأموال المرسلة من طرف الخاضعين وكذا تقارير محافظي الحسابات. تستند هذه الرقابة على التقارير والمعلومات المرسلة من طرف المصارف والمؤسسات المالية لإدلاء بملاحظاتها واستنتاجاتها اتجاه وضعيتاهم وتمارس هذه الرقابة على المستوى الفردي (تحليل احتوازي جزئي) و على المستوى الإجمالي للنظام المصرفي في مجمله (تحليل احتوازي كلي).

- الرقابة الاحترازية الجزئية: تتمحور الرقابة الاحترازية الجزئية خاصة حول تحقيق الأشغال التي تهدف إلى (بنك الجزائر، 2012، الصفحات 141-142)؛

- التأكد من احترام الآجال التنظيمية لإرسال التقارير المحاسبية و الاحترازية؛

- التأكد من اتساق المعلومات، بالقيام بالرقابة ما بين وداخل التقارير، لغرض تقييم موثوقية هذه الأخيرة؛

- دراسة المعطيات المحاسبية والاحترازية المرسلة وتفسير التطورات وتبليغ سلطة الإشراف بالنتائج هذه الأشغال؛

- اكتشاف المخالفات، واستجواب المؤسسات الخاضعة صاحبة المخالفات، لغرض التطابق مع التدابير القانونية والتنظيمية المعمول بها، وإرسال بيان الحالات المخالفات إلى اللجنة المصرفية؛

- دراسة تحفظات محافظي الحسابات في تقرير التصديق، وكذا في تقرير الوسيط.

- الرقابة الاحترازية الكلية: تمارس الرقابة الاحترازية الكلية من طرف هيئة العامة على النظام المصرفي، إذ تتمحور هذه الرقابة حول تحقيق الأشغال والمتمثلة أساسا في (بنك الجزائر، 2012، صفحة 142):

- تجميع معطيات للبنوك والمؤسسات المالية المؤسساتية، المحاسبية و الاحترازية على مستوى كل النظام حساب المؤشرات المتوسطة للمجموعات المتجانسة وللنظام؛

- استعمال المعطيات المجمعة في التحاليل المقارنة لغرض توجيه بيان التوجهات العامة، و في تمارين ثلاثية لاختبار الصلابة عبر أشغال محاكاة سيناريوهات الصلابة على المتغيرات المالية.

وفي الأخير يمكن القول أن الرقابة على المستندات تهدف إلى تحديد نقاط الضعف والمخاطر الخاصة بكل بنك ومؤسسة مالية وتسمح للجنة المصرفية، التي تستلم التقارير المُلخّصة، بتخطيط وتوجيه عمل الرقابة بعين المكان بغية حصر أفضل لأهداف هذا النوع من الرقابة.

2-3-3. الرقابة بعين المكان: سواء تعلق الأمر بمهمات آنية أو دورية أوحسب قطاع نشاط أو ذات طابع عام تتم الرقابة بعين المكان طبقا للبرنامج المسطر من طرف سلطة الإشراف المتمثلة في اللجنة المصرفية. تسمح هذه الرقابة بالتأكد من موثوقية المعلومات المرسلة إلى بنك الج زائر بموجب المتابعة المستمرة وكذا بفحص جوانب النشاط وتسيير المؤسسات الخاضعة للرقابة التي لا يمكن تقييمها عن طريق الرقابة على أساس المستندات.

وتميزت هذه الرقابة بالشروع المديرية العامة للمفتشية العامة في سنة 2011 في إطار التطبيق التدريجي للمنهج الجديد المتعلق بالإشراف المصرفي والمركز على المخاطر على مجمل المصارف والمؤسسات المالية في الساحة، ألا وهو نظام التنقيط المصرفي (SNB) الذي ينتج عنه تنقيط المؤسسة المعنية، سيحدد وتيرة ومستوى المتابعة المرتبطة بالمخاطر المتعرض لها من طرف كل مؤسسة.

4. إجراءات بنك الجزائر الأساسية لتدعيم سلامة و صلابة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري :

لقد قامت السلطة النقدية بجهد كبير لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي بالجزائر من قيام إتباع عدة إجراءات أساسية لتدعيم سلامة وصلابة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري تمثلت أهمها فيما يلي:

4-1. انضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP (PESF)):

تم الشروع في تقييم الجهاز الوطني للإشراف المصرفي الجزائري في سنة 2003 بناءا على انضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي وهو تقييم مشترك تقوم به بعثة مشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لجميع البلدان الاعضاء الأخرى.

يهدف برنامج تقييم القطاع المالي الذي تقوم به البعثات المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى تدعيم رقابة الأنظمة المالية للبلدان الأعضاء ومن ضمنها الجزائر، يرمي هذا البرنامج لمساعدة السلطات الوطنية في التعريف بالجوانب الهامة ومواطن الضعف المحتملة للأنظمة المالية. ولقد قامت المؤسسات الدولية في إطار برنامج تقييم القطاع المالي، بإجراء ثلاث تقييمات للنظام المالي الجزائري، فالتقييم الأول في سنة 2003، التقييم الثاني في 2007، التقييم الثالث في 2013.

2-4. إنشاء لجنة الاستقرار المالي: في سنة 2009 لقد قام بنك الجزائر بتنصيب لجنة للاستقرار المالي قصد التكفل بمهمة استقرار القطاع المصرفي من خلال السياسة الاحترازية الكلية، ويترأس هذه اللجنة محافظ بنك الجزائر وتتكون من ثلاثة من نوابه وأربعة مدراء العامين للمديريات المعنية بإشكالية الاستقرار وصلابة النظام المصرفي. وتتولى هذه لجنة المهام التالية (بنك الجزائر، 2013، صفحة 211):

- مراجعة مؤشرات الصلابة المالية المصارف، أساسا من خلال المؤشرات المسماة (المؤشرات الدنيا) الإحدى عشرة التي أقامها صندوق النقد الدولي والتي يصرح بها بنك الجزائر لهذه المؤسسة المالية متعددة الأطراف كما هو الشأن بالنسبة لكل الدول الأعضاء الأخرى؛

- دراسة تقارير تقييم الاستقرار القطاع المصرفي التي يعدها بنك الجزائر منذ سنة 2009؛

- تقييم بصفة دورية صلابة القطاع المصرفي، لا سيما من خلال اختبارات الصلابة التي طورت من سنة 2007، والتي تمكن لنتائجها أن تكف مسبقا مخاطر هشاشة القطاع المصرفي. وبغية تطوير نموذج أكثر فعالية لاختبارات الصلابة، طلب بنك الجزائر المساعدة التقنية من البنك الدولي. ولقد دخل النموذج الجديد مرحلة التجريب.

4-3. إقامة نظام اختبار على تحمل الضغوط: سعيا منه لتطوير أدوات الرقابة قام بنك الجزائر بالمساعدة التقنية للبنك الدولي بتطوير نظام متكامل وديناميكي لاختبار القدرة على تحمل الضغوط.

لقد أجرت مصالح بنك الجزائر منذ سنة 2009 اختبارات القدرة على تحمل الضغوط قصد تقييم متانة وقدرة النظام المصرفي الجزائري على المقاومة، وذلك باستخدام منهجية طوّرها صندوق النقد الدولي.

ابتداء من سبتمبر 2012، باشر بنك الجزائر بالمساعدة التقنية لخبراء من البنك الدولي، في مشروع جديد يتضمن منهجية جديدة لاختبار القدرة على تحمل الضغوط. ترتكز هذه المنهجية على نظام توقعات مالية واختبار القدرة على تحمل الضغوط على المستوى الكلي. وتندرج في منظور ديناميكي يسمح بتحقيق سيناريوهات أزمات معقولة حادة تهدف إلى تحديد وقياس هشاشة وقدرة المصارف والمؤسسات المالية فرديا وهشاشة وقدرة النظام المصرفي في مجمله على المقاومة (بنك الجزائر، 2014، صفحة 133).

لتحقيق هذا المشروع، كلف بنك الجزائر فريقا من عملاءه المعنيين للتكفل بأعمال تكييف وتعديل المنهجية لتوافق الأحكام التنظيمية المعمول بها والتحكم في استعمالها.

4-4. وضع جهاز مراقبة داخلي فعال: إن الأحكام التشريعية الجديدة التي أتى بها الأمر رقم (04/10) المؤرخ في 26 أوت 2010 ألزمت البنوك والمؤسسات المالية على وضع جهاز رقابة فعال من أجل ضمان ما يلي (بنك الجزائر، 2011، صفحة 146):

- التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها، و السير الجيد للعمليات الداخلية خاصة تلك التي تساعد في الحفاظ على أصولها والضامنة للشفافية ومتابعة العمليات المصرفية؛

- موثوقية المعلومات المالية و الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية.

ومن أجل تدعيم الرقابة الداخلية تم إصدار خلال سنة 2011 نظام رقم (08/11) المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية يحدد وينص على ما يلي (بنك الجزائر، 2012، صفحة 137): الأصناف الإضافية من المخاطر الواجب مراقبتها من طرف جهاز الرقابة الداخلية (خطر التركيز، خطر السيولة، خطر المطابقة، خطر العملياتي...)؛ جهار رقابة مطابقة العمليات والإجراءات.

يتضمن نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية على ما يلي (المادة (07) من النظام رقم (08/11)، 2011):

- رقابة دائمة للمطابقة والأمن والمصادقة للعمليات المحققة، وكذا احترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية و التدابير المتخذة من البنك والمؤسسة المالية، خصوصا تلك المتعلقة بمراقبة المخاطر المتعلقة بالعمليات؛

- رقابة دورية لانتظام وأمن العمليات واحترام الإجراءات الداخلية وفعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر الممكن التعرض له فعلا وأخيرا فعالية وملائمة أجهزة التحكم في المخاطر، مهما كانت طبيعتها.

5-4. إقامة نظام التنقيط المصرفي(SNB): لقد واصل بنك الجزائر أشغال العصرنة وإعادة صياغة كلية للعمليات المرتبطة بنشاطات الرقابة التي تقوم بها المديرية العامة للمفتشية العامة.

لقد باشر بنك الجزائر في سنة 2011 مشروعا من خلال إنشاء لجة مكلفة بتسيير وتتبع المشروع المتعلق بإقامة نظام يسمح بالمعالجة والاستغلال الآلي للتقارير الاحترازية، ويعتبر هذا النظام المسمى نظام التنقيط المصرفي (SNB) طريقة إشراف موحدة جديدة، مستوحاة من طريقة كاملز (CAMELS)، ومن أحسن الممارسات الدولية. يقوم هذا النظام على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المصارف

والمؤسسات المالية عن طريق إعطائها علامة، بفضل مقاربته التنبؤية للمخاطر، ولقد تم الانتهاء من المرحلة التجريبية النهائية مع نهاية سنة 2012، يسمح هذا النظام ب (بنك الجزائر، 2012، الصفحات 138-139):

- رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة، لمواجهة الصعوبات التي قد يعرفها البنك؛

- تخفيض معتبر لتكلفة الإشراف، بتقييم أحسن لخطر كل مؤسسة والاستعمال العقلاني لموارد الإشراف؛

- استهداف المؤسسات التي تعرف صعوبات.

5. الخاتمة:

إن سلامة القطاع المصرفي تعتمد على سن القوانين والتشريعات التي تحد من خطر انتشار الأزمات النظامية والتي تقع نتيجة لعدم احترام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لقواعد العمل المصرفي السليم، خاصة بعد اتجاه الدول المتزايد نحو تطبيق إجراءات التحرير المالي والعولمة المصرفية، والتي أدت إلى التزايد الملموس في أنواع وحجم المخاطر التي تواجه القطاع المالي والمصرفي . يعتبر دور البنك المركزي في غاية الأهمية لرقابة البنوك والوقوف علي مدى التزامها بقواعد ومبادئ و آليات الحوكمة الالكترونية و الالتزام بمتطلبات لجنة بازل، والتأكد من اعتماد معيار الالتزام بالحوكمة ضمن معايير تقييم جدارة البنوك والمؤسسات ونشر ثقافة الحوكمة لدى المسؤولين عن منح الائتمان.

تهدف السلطة النقدية في الجزائر لتطوير الصناعة المصرفية الجزائرية وذلك بتوفير البيئة الملائمة للبنوك العاملة في السوق المحلية سواء كانت بنوك عمومية أم أجنبية، ومن أجل ذلك اتخذت السلطة النقدية عدة تدابير وإجراءات

لتطوير الصناعة المصرفية والمحافظة على سلامة واستقرار النظام المصرفي الجزائري.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة في:

- تعزيز التدابير الاحترازية و التنظيمية و المحاسبية: من خلال رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة في الجزائر؛ تكييف الإطار التنظيمي وفق المعايير الدولية لجنة بازل (II - III)؛ وضع مخطط محاسبي بنكي جديد وتقرير محاسبي جديد؛

- تطوير البنى التحتية و الهياكل المصرفية خاصة فيما يتعلق بـ:

✓ عصرنة أنظمة الدفع وذلك بإنشاء نظامين للدفع ألا وهما نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (آرتس- ARTS) و نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الكثيفة (آتكي- ATCI)؛

✓ عصرنة أنظمة الإعلام و الاتصال من خلال شروع البنوك الجزائرية العمومية منها مؤخرا في استخدام نظام معلوماتي موحد يعرف بـ (Oracle Flexcube Core Banking) هو حل مصرفي عالمي صممه أوراكل للبنوك؛

✓ تنظيم و تسيير مركزيات المعلومات وتمثلت أساسا في مركزيتي المخاطر (المؤسسات و الأسر) و مركزية للمبالغ غير مدفوعة و جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد ومركزية الميزانيات؛

- عصرنة وظيفة الرقابة و الإشراف خاصة فيما يتعلق با لرقابة على أساس المستندات سواء كانت الرقابة الاحترازية الجزئية أو الرقابة الاحترازية الكلية، و الرقابة بعين المكان.

- انضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) (PESF) إذ تم من خلال تقييم القطاع المصرفي و المالي أربعة مرات في السنوات التالية: 2003، 2007، 2013، 2017؛

- إنشاء لجنة الاستقرار المالي و وضع جهاز مراقبة داخلي فعال؛

- إقامة نظام التنقيط المصرفي (SNB) و إقامة نظام اختبار على تحمل الضغوط.

ومن أهم التوصيات المقترحة ما يلي:

- ضرورة نشر الوعي على ثقافة مفهوم و أهمية الحوكمة الإلكترونية لدى كل الأطراف الفاعلة والمستفيدة سواء كانت داخلية أو خارجية بما يساهم في توظيف الآليات المناسبة في نجاح تطبيق الحوكمة الالكترونية؛
- العمل على تقييم الأداء المستمر للبنوك الجزائرية وفق مؤشرات الحوكمة المعتمدة.

6. المراجع:

المراجع بالغة العربية:

الكتب:

1. أحمد النبهاني. (2014). الدورات الائتمانية ودورات الأعمال في ظل تطور الصناعة المصرفية. عمان ، الأردن: دار آمنة للنشر و التوزيع.
2. حاكم محسن محمد وأحمد عبد الحسين راضي. (2013). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار اليازوري.
3. خالد وهيب الراوي. (2010). العمليات المصرفية الخارجية. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
4. رعد حسن صرن. (2007). عولمة جودة الخدمة المصرفية. سوريا، دمشق: دار التواصل العربي.

5. رمضان الشراح وتركي الشمري ومحمد السكر. (2011). البنوك التجارية. الكويت: آفاق للنشر و التوزيع.

6. صادق راشد الشمري. (2013). استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

7. صلاح حسن. (2010). تحليل وادارة و حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية (الإصدار الطبعة الاولى). القاهرة: دار الكتاب الحديث.

القوانين:

8. المادة (01) من النظام رقم (01/90). (04 جويلية 1990). المتعلق بحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

9. المادة (160) من القانون رقم (10/90). (14 أفريل 1990). والمتعلق بالنقد والقرض.

10. المادة (03) من النظام رقم (02/92). (22 مارس 1992). و المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير مدفوعة وعملها.

11. المادة (03) من النظام رقم (03/92). (22 مارس 1992). والمتضمن الوقاية والمكافحة ضد إصدار الشيكات بدون رصيد.

12. المادة (02) من النظام رقم (07/96). (03 جويلية 1996). المؤرخ في 03 جويلية 1996 والمتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها.

13. المادة (02) من التعليمة رقم (11/03). (20 سبتمبر 2011). والمتضمنة الوثائق المالية الدورية للبنوك والمؤسسات المالية.

14. المادة (02) من النظام رقم (01/04). (04 مارس 2004). المتعلق بحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

15. المادة (02) من النظام رقم (04/05) . (13 أكتوبر 2005). والمتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل.

16. المادة (02) من النظام رقم (06/05). (15 ديسمبر 2005). والمتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض.

17. المادة (02) من النظام رقم (04/08). (23 مارس 2008). والمتعلق بحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

18. المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم (156/08). (26 جويلية 2008). والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (11/07) المتضمن النظام المحاسبي المالي. والصادر في الجريدة الرسمية العدد (27) بتاريخ 28 ماي 2008.

19. المادة (02) من النظام رقم (05/09). (18 أكتوبر 2009). والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

20. المادة (03) من النظام رقم (04/09). (24 جويلية 2009). والمتضمن المخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية.

21. المادة (07) من النظام رقم (08/11). (28 نوفمبر 2011). والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

22. المادة (01) من النظام رقم (01/12). (20 فيفري 2012). و المتضمن مركزية المخاطر المؤسسات ومخاطر الأسر وعملها.

23. المادتين (02) و(03) من النظام رقم (01/14). (16 فيفري 2014). والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية.

التقارير:

24. بنك الجزائر. (2011). بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 للتطور الاقتصادي والنقدي الجزائر. الجزائر.

25. بنك الجزائر. (2012). التقرير السنوي 2011 للتطور الاقتصادي والنقدي الجزائر. الجزائر.

26. بنك الجزائر. (2013). التقرير السنوي 2012 للتطور الاقتصادي والنقدي الجزائر. الجزائر.

27. بنك الجزائر. (2014). التقرير السنوي 2013 للتطور الاقتصادي والنقدي الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

28. Banque d'Algérie .(2005) .*Rapport Annuel 2004 Evolution Economique et Monétaires en Algérie* .Algerie.

29. Banque Extérieure d'Algérie. (2006, Avril). Amélioration des Processus de l'Organisation et la Gouvernance de l'Entreprise. *Revue d'Information Apogée*(3).

30. GASMI, M. M. (26/27/Avril/2011, Avril 26/27). Conférence scientifique internationale quatrième sur: La Modernisation du système de paiement dans les banques algérienne et la problématique de la mise en oeuvre de la commerce électronique- Indication des expériences internationales. *Modernisation du Système de Paiement et Financement du commerce Internationale*. Khemis Miliana, Algerie: centre universitaire Khemis Miliana.

مواقع الأنترنت:

31. Oracle Financial Services. (2009). Consulté le 01 05, 2017, sur http://www.oracle.com/us/industries/financial-services/046059.pdf.

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال
ISSN 1187-2335
المجلد .05 / العـــدد: 02 (2019)،
متوفرة على الرابط: HTTP://REVUES.UNIV-BISKRA.DZ/INDEX.PHP/LFBM/

دراسة قياسية للطلب على الطاقة الكهربائية للقطاع العائلي

دراسة حالة الشلف شمال (جانفي2007-ديسمبر2017)

بولرباح بوخاري[1]- محمد تقرورت[2]
1- جامعة الشلف - البريد الالكتروني:boukhari_boulerbah@yahoo.fr
2- جامعة الشلف - البريد الالكتروني:Tagmoh2@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: .2019/11/06 تاريخ القبول: 16 /2019/12 تاريخ النشر: 2020/01/12

ملخص : من خلال هذه الدراسة نهدف الى تحليل دالة الطلب على الطاقة الكهربائية في ولاية الشلف، و ذلك عن طريق نمذجة قياسية للعوامل المؤثرة في الطلب على الكهرباء، و المتمثلة في: عدد المشتركين، الدخل المتاح للفرد، درجة الحرارة، مستعنين في ذلك بالنماذج المقدرة سابقا (الاجنبية منها و المحلية). و قد تم الاعتماد على منهجية النمذجة القياسية في بناء نموذج قياسي يحقق المعايير الاحصائية و يوافق النظرية الاقتصادية.

كلمات المفتاحية: الطاقة الكهربائية، نموذج، ولاية الشلف.

تصنيفات JEL: Q40، L94، C51، C52.

Astract: In this study we aim to analyze the demand function of electric power in the state of Chlef, by standard modeling of the factors affecting the demand for electricity, namely: number of subscribers, disposable income per capita, temperature, using the estimated models Previously (foreign and domestic). The standard modeling methodology is based on the construction of a standard model that meets statistical standards and is consistent with economic theory.

Keywords: Electricity, Model, Wilaya of Chlef.
Jel Classification Codes: Q40, L94, C51, C52

المؤلف المرسل: بولرباح بوخاري، **البريد الالكتروني:** boukhari_boulerbah@yahoo.fr

1.مقدمة: يعد قطاع الكهرباء مجال حيوي حيث لا يمكننا الاستغناء عنه، كما أن له أهمية استراتيجية و حيوية في سياسات الدول، و يمثل العمود الفقري للنمو و التقدم الاقتصادي. و قد أصبح أحد معايير قياس تقدم الأمم و ازدهارها، و ذلك من خلال قراءة معدل الانتاج و مستوى استهلاك الفرد من الطاقة.

و لقد أولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة اهتماما كبيرا بقطاع الطاقة الكهربائية ايمانا منها بالدور المحوري الذي يلعبه هذا القطاع في الارتقاء بمستوى المعيشة، و من المتوقع أن يستمر تنامي الطلب على الكهرباء بشكل كبير خلال الأعوام القادمة مما يستدعي الحاجة إلى استثمارات مالية كبيرة لمواكبة الطلب على هذه الخدمة الأساسية.

هذا النمو المطرد في الطلب على الكهرباء يستلزم وضع سياسات تعتمد على وسائل علمية، و تحليلها تحليلا علميا قبل أن نصل إلى قرار معين أو رسم سياسة معينة، لذا استدعى الأمر القيام بدراسة دالة الطلب على الطاقة الكهربائية بتطبيق طرق الاقتصاد القياسي، و ذلك حسب ما هو متوفر من البيانات الحديثة عن مختلف المتغيرات التي لها علاقة بهذا الموضوع.

أصبح من المهم تفسير زيادة الطلب على الكهرباء و تحديد العوامل التي تؤثر فيه بشكل أساسي، حيث جاءت هذه الدراسة استكمالا للأبحاث و الدراسات السابقة التي بحثت في دالة الطلب على الطاقة الكهربائية في الجزائر، إلا أننا سنركز على إحدى أهم ولايات الجزائر، و هي ولاية شلف باستخدام نموذج قياسي تم من خلاله التعرف على العلاقة بين المتغيرات التي تؤثر في استهلاك الطاقة الكهربائية، حيث تحاول هذه الدراسة تحليل الطلب على الطاقة الكهربائية بولاية الشلف باستخدام الأساليب الاحصائية العلمية و لمعرفة مدى تأثير أهم العوامل المسببة في زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية. مما تقدم يمكننا صياغة الإشكالية، من خلال طرح السؤال الجوهري التالي:

كيف تكون العلاقة بين أهم محددات استهلاك الطاقة الكهربائية و الكمية المستهلكة من هذه الطاقة؟

1.1.فرضيات الدراسة: لتسهيل الإجابة على التساؤلات المطروحة، ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

هنالك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الطلب على الطاقة الكهربائية و بين عدد الزبائن المشتركين.

هنالك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الطلب على الطاقة الكهربائية و بين المتوسط الشهري لدرجة الحرارة.

هنالك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الطلب على الطاقة الكهربائية و بين الدخل المتاح للفرد.

2.1.أهمية الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تناقش العوامل المؤثرة على طلب الطاقة الكهربائية، من خلال معرفة العوامل الأكثر أهمية في تحديد الطلب على الطاقة الكهربائية، مع توجه الدولة نحو ترشيد استهلاك الكهرباء بغرض مواجهة زيادة الطلب على الكهرباء، و الخروج بتصور حول الطلب على الطاقة الكهربائية في ولاية الشلف.

3.1.الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة سواء كانت محلية، عربية أو اجنبية تناولت و تحدثت عن الطاقة الكهربائية، و بالأخص الطلب على هذه الطاقة و من بين هذه الدراسات:

1.3.1.دراسة احمد محمد 2011: هدف الدراسة هو بناء النماذج القياسية و مدى فعاليتها في التخطيط الاقتصادي بالتطبيق على دالتي الطلب و الاستهلاك للطاقة الكهربائية بالقطاع المنزلي بالسودان، افترضت الدراسة أن الدخل و عدد السكان و السعر، متغيرات تؤثر على الكمية المطلوبة للكهرباء المنزلية، و أن الميل الحدي للاستهلاك من الطاقة الكهربائية من المؤشرات الهامة

التي تدخل في صياغة السياسة الاقتصادية للكهرباء بالسودان. و توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن الدخل المتاح لم يعد من المتغيرات الهامة التي تؤثر على الكمية المطلوبة بالقطاع المنزلي، و عدد السكان يعتبر متغير مهم، كذلك أن الميل الحدي للاستهلاك ليس مؤشرا هاما في صياغة السياسات الاقتصادية الخاصة بقطاع الكهرباء.

2.3.1.دراسة بطانية عيسى خالد 2010: هدفت الدراسة إلى التحقق من المحددات الرئيسية للطلب على الكهرباء في الأردن خلال الفترة 1979-2008، و كانت المتغيرات التي قاست من خلالها الطلب على الكهرباء في هذه الدراسة: الكفاءة، و سعر الكيلو واط من الكهرباء، و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: حيث بلغت قيمة معامل التحديد R=0.589، و بلغت قيمة احصائية فيشر للنموذج F=11.9 و التي تدل على المعنوية الاحصائية للنموذج المتحصل عليه، و كذلك العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الطلب على الكهرباء كانت ايجابية و دالة احصائيا، أما العلاقة بين السعر و الكفاءة كانت سلبية و دالة احصائيا.

3.3.1.دراسة Massimo, Nina & Leticia 2011: و قامت هذه الدراسة بتحليل طلب القطاع السكني على الكهرباء في اسبانيا باستخدام البيانات المجمعة من أجل ايجاد دالة الطلب على الكهرباء في اسبانيا من خلال استخدام بيانات مقطعية شملت 47 محافظة للفترة 2000-2008، و قد تم استخدام ديناميكية النموذج باستخدام المربعات الصغرى و أيضا نموذج الأثر الثابت و أيضا مقدر GMM الذي اقترحه بلونديل و بوند 1998، و الغرض من اجراء هذا التحليل هو معرفة أهم ما تتسم به اسبانيا في ما يخص الطلب السكني على الكهرباء ،و ذلك من خلال استخدام كل من المتغيرات الدخل و احوال الطقس و الأسعار. و توصلت الدراسة إلى أن الأسعار لها تأثير على المدى القصير و

الطويل، و مرونته سلبية، بينما كل من الطقس و الدخل لها تأثير ايجابي و كبير على استهلاك الكهرباء.

2.واقع الطاقة الكهربائية في الجزائر : يأخذ قطاع الكهرباء اليوم في الجزائر نصيبا وافرا من اهتمامات الحكومة، من خلال توفير هذا المورد الحيوي للقطاع العائلي و القطاع الصناعي و الخدمي و المرفق العامة. كما أنها تسعى إلى التكييف الدائم بين العرض و الطلب على سلعة الكهرباء بما أنها سلعة غير قابلة للتخزين و هذا لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية حيث تسعى الجزائر إلى زيادة الانتاج، و توسيع شبكات نقل الطاقة الكهربائية، زيادة محطات التوليد و كذا الحرص على انتهاج سياسة ترشيد استخدام الطاقة الكهربائية. إن دراسة استهلاك الطاقة الكهربائية يقتضي الإلمام بواقع قطاع الطاقة الكهربائية و الإحاطة به.

1.2.تطور الطاقة الكهربائية في الجزائر: عقب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في جوان من سنة 1948 م قررت الحكومة الاستعمارية بالجزائر تنمية الاقتصاد الاجتماعي بالجزائر بإنشاء مؤسسة لتوزيع الطاقة(كهرباء وغاز الجزائر[1]EGA التي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز) و بقي نشاط قطاع الكهرباء الذي تم استرجاعه في 1965 متواضعا إلى غاية 1969 وذلك نظرا لضعف وسائل الإنجاز و لم يعرف قطاع الكهرباء نمو معتبر إلا بعد سنة 1970.

انشاء شركة سونلغاز : لقد تم انشاء شركة سونلغاز وفقا للأمر رقم 69-59,المؤرخ في 28 جويلية 1969 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 63 بتاريخ 1 أوت 1969 المتضمن حل شركة "كهرباء وغاز الجزائر" EGA و انشاء الشركة الجديدة المتمثلة في الشركة الوطنية للكهرباء والغاز" SONELGAZ". و تعد سونلغاز أكبر مرفق كهربائي في المغرب العربي دون منازع و من بين أكبر المرافق الكهربائية على صعيد العالم العربي الرابعة بعد الشركات السعودية و

المصرية و الكويتية، و تملك الشركة اليوم خططا لاستخدام الغاز الطبيعي في انتاج كمية إضافية من الطاقة الكهربائية تطمح إلى تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي.

2.2.التطور العام لاستهلاك الكهرباء: عرف الاستهلاك الوطني للكهرباء تطورا كبيرا من حيث الحجم، من حيث المشتركين، ومن حيث الاستهلاك السنوي للمشترك، هذه التطورات كانت مختلفة حسب الانتماء إلى شبكة الترابط في الشمال أو شبكات الجنوب، حسب مراكز التوزيع وكذلك حسب قطاعات النشاط الاقتصادي.

من حيث الحجم: عرف استهلاك الكهرباء في الجزائر تطورا مستمرا حيث انتقل من 939 GWH^2 في سنة 1963 إلى 14612 GWH في سنة 1993,كما عرف استهلاك الكهرباء في الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة 1995-2004 في ارتفاعا مستمرا بنسبة نمو سنوي متوسط يقدر ب 5.1%[3].

من حيث عدد المشتركين: عرف عدد المشتركين تطورات معتبرة عبر مختلف المراحل، حيث كان العدد سنة 1963 بـ 703877 مشترك [4] و انتقل إلى 720718 مشترك خلال سنة 1970، و بقي هذا التزايد مستمر إلى أن وصل إلى 1161651 مشترك سنة 1976، كما بقي عدد المشتركين في التزايد اذ وصل إلى 4896620 خلال سنة 2002[5]. و وصل خلال سنة 2007 حوالي 6.061.412 مشترك حيث سجلت فئة التوتر المنخفض اكبر نسبة فانتقلت من 4.864.003 GWH سنة 2002 إلى 6.022.334 GWH سنة 2007 و الجدول التالي يبين مختلف هذه التطور حسب مستويات التوتر.

الشكل رقم 01: عدد المشتركين حسب مستويات التوتر

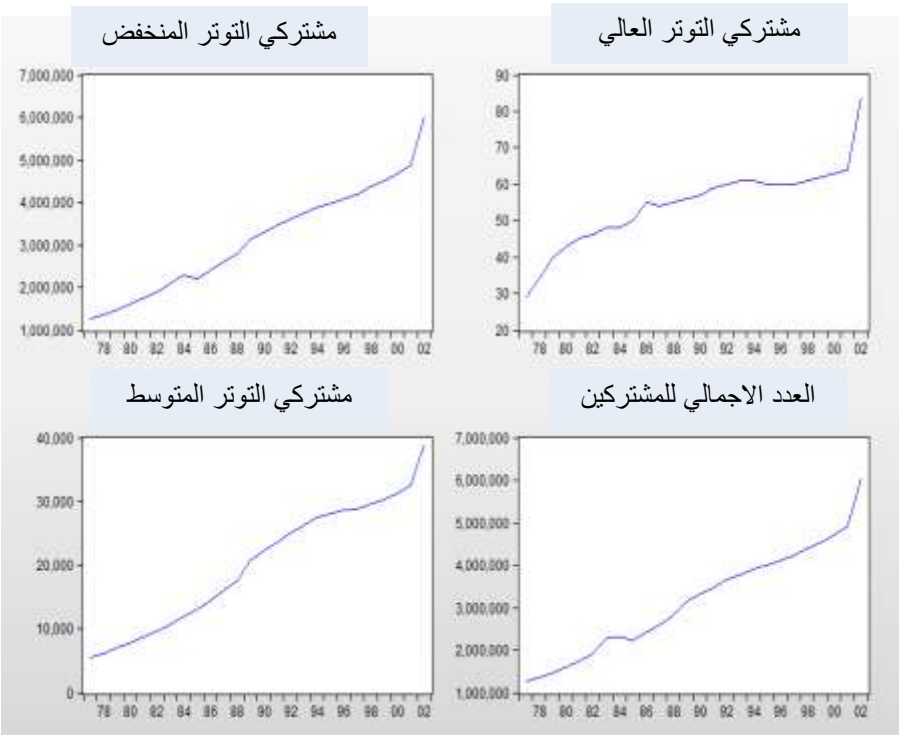

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات شركة Sonalgaz.

3.2.تطور انتاج الكهرباء في الجزائر:

عرف نظام انتاج، نقل و توزيع الكهرباء في الجزائر منذ الاستقلال تغيرات معتبرة في جانب المستوى و جانب البنية، فبالنسبة للإنتاج تضاعفت القدرة المقامة بأكثر من ثلاث مرات و بعد متابعة هذا التطور نجد أنه عرف ثلاثة مراحل أساسية متسايرة مع مراحل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر[6].

مرحلة شبه ركود عرفتها حظيرة الانتاج تطور القدرة المقامة إلا بحوالي 1.54% **نظرا لضعف النشاط الاقتصادي** [7] **و هذا خلال السنوات (** 1963-1971)، **ثم مرحلة النمو فلقد تطورت القدرة المقامة بحوالي** 20.1% **لتنتقل من** 652 MW **إلى** 3398 MW **أهم ما أقيم في هذه المرحلة كان يتعلق أولا**

بمحطات توربينات الغاز التي تضاعف بحوالي 22 مرة ثم بالمحطات البخارية التي تضاعفت بحوالي 6 مرات[8]

و كانت خلال السنوات (1972-1986) ثم مرحلة متابعة النمو و استمرت القدرة المقامة بالزيادة لكن باقل وتيرة نظرا لمستوى الكهربة الذي بلغته الجزائر بالإضافة إلى فوائد تطوير ترابط الشبكات، التي تضمن الاتصال و الترابط المستمر بين محطات الانتاج و مراكز الاستهلاك، مما يسمح بتجنيد كل محطات الانتاج لتلبية الطلب، بالإضافة إلى تحسين نوعية الخدمة و التقليل من تكلفة الاستغلال فتطوير الترابط يخفف من ضرورة وجود الاحتياطات في اجزاء الشبكة لتصبح كاحتياطي للشبكة بأكملها مما يقلل اللجوء إلى اقامة محطات جديدة[9].

و تغيرت حظيرة الانتاج لصالح المحطات الحرارية على حساب المحطات الكهرومائية، كما تدعمت شبكة النقل و التوزيع لتتساير مع تطورات حظيرة الانتاج حتى تسمح بإمكانية نقل و توزيع كميات متزايدة من الطاقة الكهربائية، استجابة لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة و الرفع من قدراتها الانتاجية و امكانية تنويع نشاطاتها. و توفير الكهرباء للمزيد من سكان المدن و الأرياف لرفع مستوى المعيشة[10].

عرف انتاج الكهرباء تطورا موازيا تقريبا بتطوير الاستهلاك، حيث انتقل الانتاج من 1691.4 GWH سنة 1970 إلى 15451 GWH أي بمعدل سنوي يصل إلى 12%، و وصل إلى 36.936 GWH خلال سنة 2007.

و يتميز الانتاج بمصدره الحراري أساسا (اكثر من 96%) اذ تقوم المحطات الحرارية البخارية و العنفات الغازية بـ 1943 MW و 1920 MW[11] على التوالي، بينما كان هذا النمط من الوسائل لا يغطي سنة 1970 إلا نحو 64% مع 3.5% فقط بالنسبة للعنفات الغازية[12]، و طاقة جاهزة قدرها 288 MW

للمحطات البخارية و 56 MW للعنفات الغازية أما باقي الانتاج فهو يتوزع بين المحطات المائية ذات الامكانات المحدودة أي 285 MW انتاج يتراوح بين 300 و 600 GWH و بين محطات ديزل المخصصة لمناطق الجنوب المنعزلة غير المزودة بالغاز الطبيعي.

الشكل رقم 02: تطور انتاج الكهرباء في الجزائر

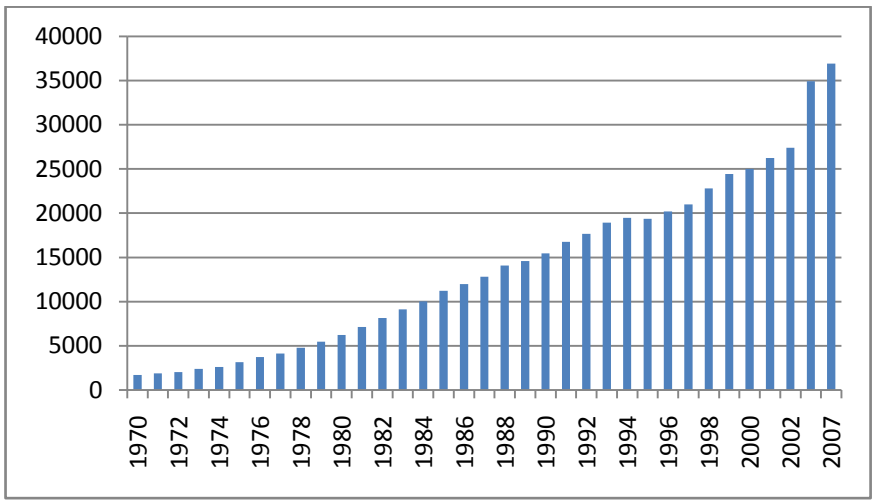

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات شركة Sonalgaz.

3.الدراسة القياسية: سنقوم في هذا الجزء بنمذجة دالة الطلب على الكهرباء و نستخرج النموذج المفسر لاستهلاك الكهرباء و مختلف المتغيرات المفسرة له، مما يجعلنا نختبر مدى التوافق و التعارض مع العوامل المؤثرة على الطلب على الكهرباء بولاية الشلف.

1.3.تحديد المتغيرات: يمكن تحديد هذه المتغيرات كما يلي:

- الكمية المستهلكة من الكهرباء Cons: تتمثل في الاستهلاك الشهري للكهرباء ذات التوتر المنخفض الخاص بولاية في الشلف، و التي تم الحصول على بياناتها من طرف شركة سونلغاز الشلف شمال، مقاسة بالكيلو واط ساعي kwh[13].

- **عدد المشتركين Nb**: و هي بيانات شهرية تم الحصول على بياناتها من شركة سونلغاز الشلف شمال.

- **درجة الحرارة Tem**: و هي بيانات شهرية تعبر عن متوسط درجة الحرارة، تم الحصول على بياناتها من الموقع الالكتروني www.infoclimat.fr و وحدة قياسها الدرجة المئوية ($^{\circ}$).

- **الدخل المتاح للفرد Rv**: تم الحصول على بياناته بقسمة الناتج المحلي الداخلي (تم الحصول على PIB[14] من الديوان الوطني للإحصاء ONS[15]) على عدد السكان (و هي بيانات شهرية تخص عدد سكان 20 بلدية المعنية بالتغطية الكهربائية، و قد تم الحصول على بياناتها من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بالشلف DPSB[16].

2.3.تحويل البيانات و معالجتها: من خلال البيانات التي تم الحصول عليها و التي كانت على ثلاثة اشكال لسلسلة البيانات و هي بيانات شهرية، رباعية و سنوية مما أوجد صعوبة في تقدير الدالة باستعمال بيانات مختلفة من حيث الفترات الزمنية، و لعلاج هذه المشكلة تم توحيد شكل سلسلة البيانات، و هو شكل سلسلة شهرية، و ذلك من خلال استخدام برنامج Eviews8.

3.3.الشكل الرياضي المستخدم: تم اعتماد النموذج الخطي من اجل صياغة الشكل الرياضي لدالة الطلب على الطاقة الكهربائية في ولاية الشلف شمال كما هو مبين في الصيغة الآتية:

$$Cons_t = c + b_1 Nb_t + b_2 Tem_t + b_3 Rv_t + \varepsilon_t$$

إن المتغير $Cons_1$ هو متغير تابع، أما المتغيرات Rv،Tem،Nb هي متغيرات مستقلة.

من اجل تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد في المعادلة 1 باستخدام برنامج Eviews8 و توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع من خلال

طريقة المربعات الصغرى OLS[17]. و من اجل تقليل التباين و الانحراف المعياري الموجود في بيانات السلاسل الزمنية المعتمدة في هذه الدراسة، و من اجل تفسير معاملات المتغيرات الموجودة في النموذج على أنها مرونات بين كل من المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى عدم تجانس وحدات قياس المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة، نقوم بإدخال دالة اللوغاريتم على معطيات النموذج محل الدراسة، لتصبح صيغة النموذج كما يلي:

$$\ln Cons_t = c + B_1 \ln Nb_t + B_2 \ln Tem_t + B_3 \ln Rv_t$$

حيث أن قيمة B_1 تحدد مرونة عدد المشتركين و من المتوقع أن تكون العلاقة طردية فكلما زاد عدد المشتركين زاد الطلب على الكهرباء، و قيمة B_2 تحدد مرونة التغير في درجات الحرارة و التي تؤثر بشكل ايجابي على الطلب على الكهرباء، و قيمة B_3 هي مرونة الدخل المتاح للفرد و من المتوقع أن تكون العلاقة طردية فكلما زاد الدخل المتاح للفرد زاد الطلب على الكهرباء.

و قبل القيام بالدراسة القياسية للنموذج المعبر عن استهلاك الطاقة الكهربائية في ولاية شلف، نقوم بدراسة تحليلية لسلوك و تطور المتغيرات محل الدراسة و ذلك خلال فترة الدراسة جانفي 2007 إلى غاية ديسمبر 2017.

4.3.دراسة تحليلية لبيانات المتغيرات: سوف نقوم في هذا الجزء بتقديم دراسة تحليلية لجميع متغيرات النموذج المحدد لدالة الطلب على الطاقة الكهربائية.

1.4.3. دراسة تحليلية لسلسلة الشهرية للكمية المستهلكة من الكهرباء Cons:

السلسلة Cons المدرجة في جداول الملاحق، تتمثل في الاستهلاك الشهري للكهرباء ذات التوتر المنخفض الخاص بولاية الشلف، و يمكن تمثيل هذه السلسلة في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 03: الكمية المستهلكة من الكهرباء في شمال ولاية شلف

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات شركة Sonalgaz وحدة شلف

نلاحظ من خلال الشكل البياني اعلاه، أن استهلاك الكهرباء في ولاية الشلف في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث عرف تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، و هذا منذ سنة 2012 حتى 2017، و اخذ ميلا موجبا و الذي حقق اعلى المستويات في الفترات الأخيرة 2014-2017، و هذا راجع لعدة أسباب من بينها التوسع السكاني الكبير الذي تشهده الولاية من سنة إلى اخرى و زيادة عدد المشتركين، بالإضافة إلى زيادة في مشاريع انجاز المجمعات السكنية و ايصال الكهرباء إلى معظم المناطق المعزولة كالأرياف و المناطق النائية. كما يظهر جليا وجود المركبة الموسمية في هذه السلسلة لأن استهلاك الكهرباء عادة ما يرتفع بشكل موسمي (القيم الكبرى في الشهور الصيفية، و القيم الصغرى توافق اشهر الشتاء) بالإضافة إلى التغير المتشابه و المنتظم في كل موسم، و من خلال المنحنى يمكن استخلاص النقاط التالية:

-بمرور الزمن فإن الكميات المستهلكة من الكهرباء تزداد حسب تطور و ازدياد السكان، و كذلك تحسن مستوى معيشة الأسر الجزائرية، و كذا حسب تغير الفصول.

-وجود تذبذبات الناتجة عن اختلاف الكميات المستهلكة من الكهرباء من فترة إلى اخرى، لو دققنا النظر لوجدنا هذه التذبذبات تتكرر بانتظام و بنفس الشكل في كل سنة، مع اختلاف الوتيرة التي تزداد بها من سنة إلى اخرى. فارتفاع الاستهلاك يوافق الأشهر الصيفية من السنة، أما الانخفاض يتزامن مع الأشهر الشتوية من السنة.

و يرجع ذلك إلى أن السلسلة المدروسة تخص منطقة الشلف التي تتميز بارتفاع درجة الحرارة صيفا، فهذا ما يفسر ارتفاع الطلب على الكهرباء خلال الصيف نتيجة لاستخدام المكيفات و المراوح الكهربائية و مضاعفة استخدام الثلاجات،.....الخ.

2.4.3.دراسة تحليلية لسلسلة عدد المشتركين في سونلغازNb:

السلسلة الشهرية لعدد المشتركين في سونلغاز N، و المدرجة في الملحق رقم، تتمثل في عدد المشتركين لدى مؤسسة سونلغاز الشلف شمال، و يمكن تمثيل هذه السلسلة في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 04: عدد المشتركين في سونلغاز "شمال شلف"

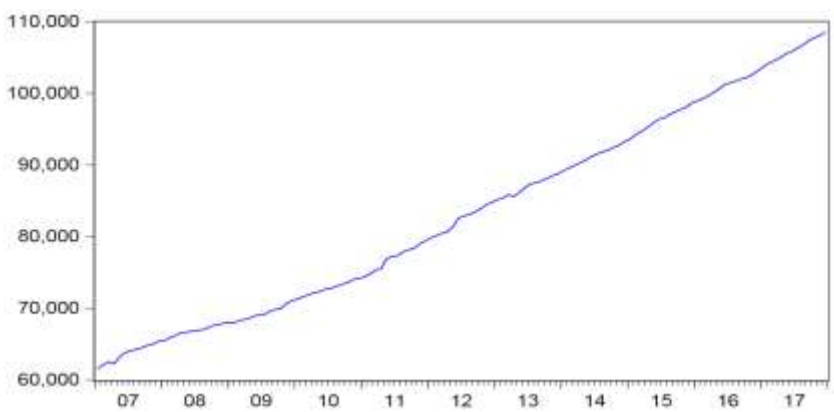

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات شركة Sonalgaz وحدة شلف

من التمثيل البياني نلاحظ أن عدد المشتركين لدى سونلغاز في تزايد من شهر جانفي 2007 إلى غاية شهر ديسمبر 2017. و لا يوجد انخفاض طول هذه الفترة. تزايد عدد المشتركين لدى الشركة سونلغاز راجع لعدة أسباب و أهم سبب هو أن سونلغاز هي الممول الوحيد للسكان بالطاقة الكهربائية بالإضافة إلى تزايد عدد السكان الذي يصاحبه زيادة في المجمعات السكنية، بالإضافة للنزوح الريفي إلى داخل المدينة للحصول على حياة اسهل و اكثر رفاهية و راحة. كما أن هذه الزيادة في عدد المشتركين تكون نتيجة زيادة مشاريع ايصال الكهرباء إلى المناطق النائية، و الأرياف، بالإضافة إلى زيادة في مشاريع ايصال الكهرباء إلى المناطق الفلاحية.

3.4.3. دراسة تحليلية للسلسلة الشهرية لدرجة الحرارة لولاية الشلف Tem:

السلسلة الشهرية لدرجة الحرارة لولاية الشلف T المدرجة في الملحق رقم 01، تتمثل في درجة الحرارة لولاية الشلف، و يمكن تمثيل هذه السلسلة في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 05 : متوسط درجة الحرارة لولاية الشلف T

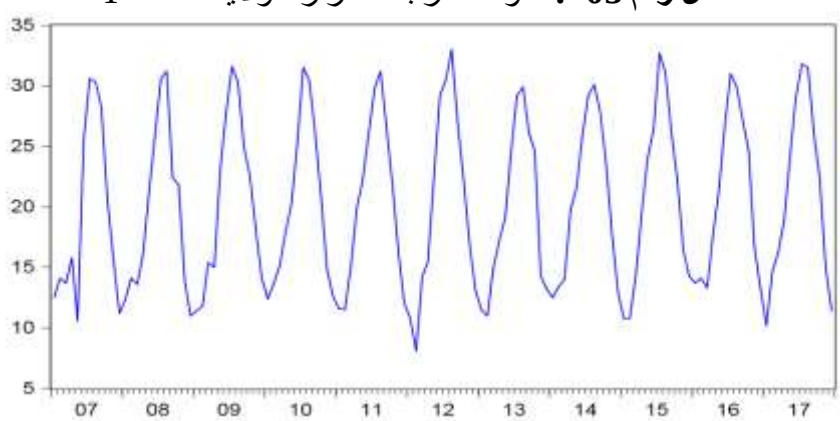

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات شركة Sonalgaz وحدة شلف

من خلال التمثيل البياني نلاحظ تذبذبات منتظمة و هذه التذبذبات راجعة إلى كون درجة الحرارة ترتفع في فصل الصيف حيث سجلت اقصاها 33^{o} كمتوسط في شهر أوت 2012، و تنخفض في فصل الشتاء حيث سجلت 8.1^{o} كحد ادنى في شهر فيفري من سنة 2012، أي تتغير درجة الحرارة بتغير الموسم بصفة منتظمة (وجود المركبة الموسمية).

4.4.3. دراسة تحليلية للسلسلة الشهرية للدخل المتاح للفرد Rv:

الدخل المتاح للفرد R أو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و يسمى أيضا معدل الدخل الفردي و هو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما و اثرها الاجتماعي، و يتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج الداخلي الخام على عدد السكان، و هو يستعمل لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة.

الشكل رقم 06: الدخل المتاح للفرد Rv

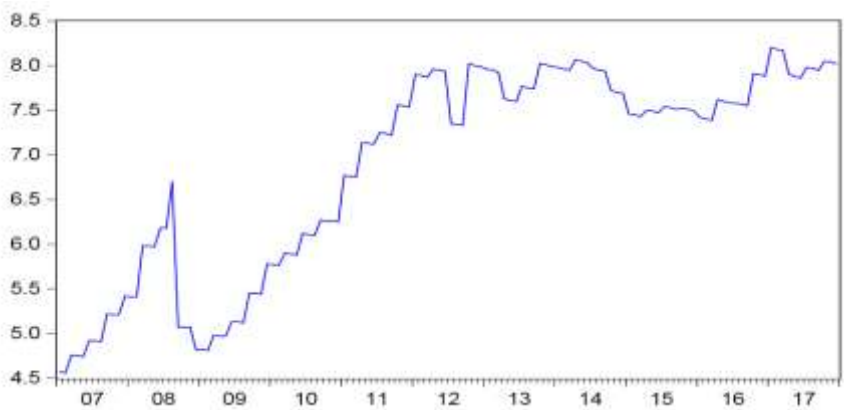

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات شركة Sonalgaz وحدة شلف

من خلال المنحنى نلاحظ أن الدخل المتاح للفرد شهد فترتين ارتفع فيهما بشكل كبير و هما الفترتين الأولى من جانفي 2007 إلى غاية سبتمبر 2008 و الثانية من مارس 2009 إلى غاية ماي 2012، و هذا راجع إلى الارتفاع الكبير في اسعار المحروقات في الأسواق الدولية. أما بالنسبة للفترة جوان 2009 إلى

غاية 2017 فكان مستوى الدخل المتاح للفرد متذبذب، نظرا لانخفاض اسعار المحروقات، و كل ذلك يعكس مدى الارتباط الموجود بين اسعار المحروقات و هذا المتغير.

5.3.تقدير النموذج: بعد الدراسة التحليلية لجميع متغيرات الدراسة و بالاعتماد على النموذج الرياضي المعتمد، سنقوم في هذه المرحلة بتقدير العلاقة التي تربط بين المتغيرات، حيث نتحصل على النتائج المقدمة في الجدول.

Dependent Variable: LCONS
Method: Least Squares
Date: 11/29/18 Time: 08:07
Sample: 2007M01 2017M12
Included observations: 132

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.326117	1.501161	-1.549545	0.1237
LNB	1.644958	0.152629	10.77748	0.0000
LRV	0.061549	0.139990	0.439671	0.6609
LTEM	0.086865	0.036626	2.371674	0.0192

R-squared	0.793513	Mean dependent var	16.65715
Adjusted R-squared	0.788673	S.D. dependent var	0.325707
S.E. of regression	0.149728	Akaike info criterion	-0.930153
Sum squared resid	2.869581	Schwarz criterion	-0.842795
Log likelihood	65.39008	Hannan-Quinn criter.	-0.894655
F-statistic	163.9845	Durbin-Watson stat	1.737855
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم 01: نتائج تقدير النموذج

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews8

1.5.3.التحليل الاحصائي للنموذج (تشخيص النموذج): تدل قيمة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ و المساوية لـ 78.8673% على أن المتغيرات المفسرة الداخلة في النموذج تتحكم بنسبة معتبرة و جيدة في التغيرات الحاصلة في الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية في ولاية الشلف.

و بالنسبة لمعنوية المعلمات المقدرة، فنلاحظ أن t المحسوبة لمعلمة الدخل المتاح للفرد $t_{cal}=0.439671$ اصغر من t المجدولة $t_{tab}=1.978$ عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$، و منه فإن هذه المعلمة غير معنوية احصائيا، أي لا يتم قبولها في صيغة النموذج. و نلاحظ كذلك أن معلمة الثابت C غير معنوية احصائيا في النموذج

الأولي المقدر، أما بالنسبة للمعلمات المقدرة و المتعلقة بالمتغيرات الأخرى نلاحظ أنها مقبولة احصائيا.

و لذلك نقوم بتحسين و تعديل النموذج المقدر اعلاه، و ذلك بحذف متغير الدخل المتاح للفرد. حيث نتحصل على النتائج التالية لهذه العملية.

الجدول رقم 02: نتائج تقدير النموذج بعد الحذف

Dependent Variable: LCONS
Method: Least Squares
Date: 11/30/18 Time: 07:22
Sample: 2007M01 2017M12
Included observations: 132

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.859773	0.880560	-3.247674	0.0015
LNB	1.702528	0.078180	21.77701	0.0000
LTEM	0.086885	0.036511	2.379677	0.0188

R-squared	0.793201	Mean dependent var	16.65715
Adjusted R-squared	0.789995	S.D. dependent var	0.325707
S.E. of regression	0.149260	Akaike info criterion	-0.943795
Sum squared resid	2.873915	Schwarz criterion	-0.878277
Log likelihood	65.29048	Hannan-Quinn criter.	-0.917172
F-statistic	247.3971	Durbin-Watson stat	1.737846
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews8

2.5.3.التحليل الاحصائي للنموذج المعدل: من خلال نتائج تقدير النموذج المعدل نلاحظ تحسن طفيف في معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$ **، حيث انتقل من** 78.8673% **إلى** 78.9995% **بالإضافة إلى قبول معلمة الثابت** C **احصائيا في صيغة النموذج. و بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج فإن** F=247.3971 **المحسوبة للنموذج اصغر من** F=3.065 **المجدولة عند مستوى المعنوية** α=5%**، و منه النموذج له معنوية كلية أي كليا مقبول احصائيا. و للتأكد من جودة النموذج المقدر نقوم بإجراء اختبارات الكشف عن مختلف المشاكل القياسية التي من الممكن أن تكون موجودة في هذا النموذج.**

3.5.3.اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج "المعدل": لدينا DW **المحسوبة تساوي** DW=1.737846**، و بما أن مستوى المعنوية المأخوذ في هذه الدراسة يساوي** α=5%**، و كذلك لدينا متغيرين مستقلين** k=2**، بالإضافة إلى أن**

1.73

عدد المشاهدات أو حجم العينة n=132. و اعتماد على المعطيات السابقة و محور احصائية داربن واستون فإننا نتحصل على ما يلي:

من خلال موقع احصائية داربن واتسون نلاحظ أنها تقع في منطقة الشك، حسب هذا الاختبار لا يمكن اتخاذ قرار احصائي في ما يخص وجود أو غياب مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج المقدر، لذلك نلجأ إلى اختبار اخر للكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي، و هو اختبار Breusch-Godfrey، حيث يركز هذا الاختبار على مضاعف لاقرونج، و الذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي للبواقي ذو الرتبة واحد أو اكثر. و نتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.003296	Prob. F(1,128)	0.1594
Obs*R-squared	2.034065	Prob. Chi-Square(1)	0.1538

من خلال نتائج هذا الاختبار لدينا Prob=0.1594>0.05 فإننا نقبل فرضية العدم H_0، أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج المقدر و المتحصل عليه.

4.5.3.اختبار ثبات تجانس تباين البواقي: للكشف عن ما اذا كان هناك تجانس لتباين البواقي سيتم الاعتماد على اختبار Brensch-Pagan-Godfrey و نتائج هذا الاختبار نقدمها في الجدول التالي:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	4.362843	Prob. F(2,129)	0.0147
Obs*R-squared	8.362931	Prob. Chi-Square(2)	0.0153
Scaled explained SS	6.542897	Prob. Chi-Square(2)	0.0380

من خلال الجدول اعلاه لدينا Prob=0.0147<0.05 و كذلك بالنسبة لجميع احصائيات الاختبار الأخرى اقل من مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة ، و هو α=5%، و منه ترفض فرضية العدم H_0، و منه توجد مشكلة عدم ثبات تجانس تباين البواقي، و لمعالجة هذه المشكلة بالنسبة لهذا النموذج نقوم بتقدير

النموذج المعدل و المحسن باستعمال خاصية White في تقدير معلمات النموذج لنتحصل على نتائج تقدير النموذج التالية:

الجدول رقم 03 : نتائج تقدير النموذج بخاصية white

Dependent Variable: LCONS
Method: Least Squares
Date: 12/02/18 Time: 07:54
Sample: 2007M01 2017M12
Included observations: 132
White heteroskedasticity-consistent standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.859773	0.984652	-2.904347	0.0043
LNB	1.702528	0.087386	19.48287	0.0000
LTEM	0.086885	0.035574	2.442361	0.0159

R-squared	0.793201	Mean dependent var	16.65715
Adjusted R-squared	0.789995	S.D. dependent var	0.325707
S.E. of regression	0.149260	Akaike info criterion	-0.943795
Sum squared resid	2.873915	Schwarz criterion	-0.878277
Log likelihood	65.29048	Hannan-Quinn criter.	-0.917172
F-statistic	247.3971	Durbin-Watson stat	1.737846
Prob(F-statistic)	0.000000	Wald F-statistic	196.9782
Prob(Wald F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews8

5.5.3.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر المعدلو بعد

معالجة اكبر مشكلتين قد تواجه النماذج القياسية ننتقل إلى مرحلة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر الأخير الأفضل، حيث تحصلنا على النتائج التالية.

الشكل رقم 07 : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

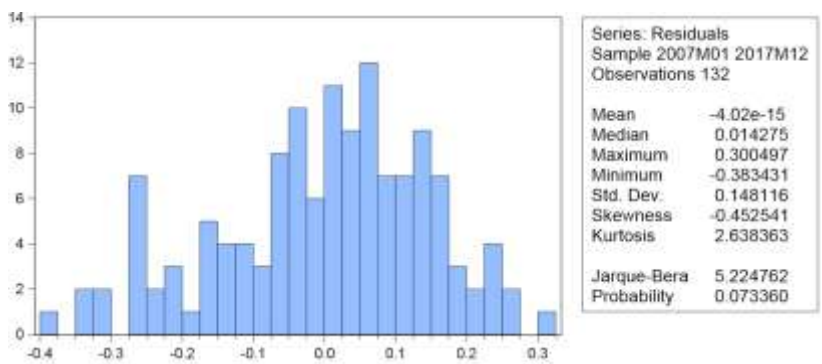

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews8

من خلال الشكل اعلاه تبين النتائج، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera تساوي 0.073360 و هي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، و هذا يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية H_0 للإختبار، و هي فرضية خضوع سلسلة البواقي المقدرة للتوزيع الطبيعي.

6.3.النموذج النهائي لدالة الطلب على الكهرباء: بعد التطرق إلى معظم اختبارات جودة النموذج نتحصل على الصيغة النهائية للنموذج المعبر عن العلاقة التي تربط بين الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية في ولاية الشلف و المتغيرات المستقلة، و هي:

$$\ln Cons = -2.859773 + 1.702528 \ln nb + 0.08685 \ln tem$$
$$(0.984652) \qquad (0.087386) \qquad (0.035574)$$
$$\bar{R}^2 = 0.789995$$

1.6.3.التحليل الاحصائي للنموذج: يعتبر النموذج ككل مقبول احصائيا $F_{cal}>F_{tab}$ عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05\%$، كما أن للنموذج قوة تفسيرية عالية حيث بلغ معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2 = 0.789995$ ، أي أن كل من المتغيرين المستقلين المؤخذين في النموذج، و هما: عدد الزبائن، و معدل درجة الحرارة يفسران الكمية المستهلكة للكهرباء في ولاية الشلف بنسبة 78.995%، أما النسبة المتبقية 21.0005% تفسر بواسطة متغيرات اخرى غير مدرجة في النموذج.

و تعتبر المعلمات المقدرة في النموذج معنوية عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$، و ذلك بعد ازالة المتغير المستقل الثالث: معدل الدخل المتاح للفرد من النموذج.

2.6.3.التحليل الاقتصادي للنموذج: من خلال النموذج اعلاه نلاحظ ما يلي:

بالنسبة لمعامل اللوغاريتم لسلسلة عدد المشتركين، نلاحظ أن اشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع الكمية المستهلكة للكهرباء، و المتغير المستقل

عدد المشتركين، و تتفق هذه النتيجة مع التوقعات و منطق النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير عدد المشتركين بـ 1% فإن معدل استهلاك الكهرباء سيتغير بـ 1.702528%، اذا معامل عدد المشتركين له معنوية احصائية.

بالنسبة لمعامل اللوغاريتم لسلسلة درجة الحرارة، نلاحظ أن اشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع الكمية المستهلكة للكهرباء، و المتغير المستقل درجة الحرارة، و تتفق هذه النتيجة مع التوقعات و منطق النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير عدد المشتركين بـ 1% فإن معدل استهلاك الكهرباء سيتغير بـ 0.086885%، اذا معامل عدد المشتركين له معنوية احصائية.

من خلال جميع ما سبق يتضح أن النموذج المتوصل اليه مقبول احصائيا و اقتصاديا.

4.الخاتمة: من خلال تقدير دالة الطلب على الكهرباء بولاية الشلف، يمكن استنتاج ما يلي:

1-إن متغير معدل الدخل الفردي المتاح ليس له تأثير معنوي و قوي على الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية، و ذلك عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$.

2-إن كل من المتغيرين عدد الزبائن (المشتركين)، و درجة الحرارة لهما تأثير معنوي، و يفسران التغير في الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية بولاية الشلف بنسبة 78.995%، و هي نسبة معتبرة.

3- أن العلاقة بين كل من المتغيرين عدد المشتركين، و معدل درجة الحرارة، و بين الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية هي علاقة طردية، و بمرونات تقدر بـ 1.702528% و 0.086885% على التوالي.

5.المراجع:

1.Electricité et Gaz d'Algérie.
2.GWH: gigawatt-heure
3.لجنة ضبط الكهرباء و الغاز،الاحتياجات المتوسطة للكهرباء، 2006-2015، ص03.
4.بشير بلغيث، مسالة التكييف الدائم بين العرض و الطلب على الكهرباء، رسالة ماجيستير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 1995،ص130.
5.Réstropective 1970-2002, Mines et energie, ONS, Alger, 2005,p133.
6.Sonelgaz, Etude de devloppement du réseaux H.T, de la région est (1986-1995), 1986.
7.Sonelgaz, Schéma directeur à moyen terme, Electricité 1987-1997, Réseaux de transport, Alger, 1983.
8.Sonelgaz, production et transport de l'électricité (schéma directeur 2000-2015), alger, 1983.
9.بشير بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص103.
10.Sonelgaz, 2000, Une image prospective, alger, 1985.
11.MW: mégawatt
12.العنفة الغازية هو نوع من التوربينات له استخدامات كثيرة فهو يستخدم في محطات توليد الطاقة الكهربائية و خصوصا في أوقات ساعات الذروة.
13.kwh: kilowatt-heure.
14.PIB : produit intérieur brut.
15.ONS: Office National des Statistiques.
16.DPSB: Direction de Programmation et de Suivi de Budget.
17.OLS: Ordinary Least Squares.

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال
ISSN 1187-2335
المجلد 05 / العــدد: 02 (2019)،
متوفرة على الرابط: HTTP://REVUES.UNIV-BISKRA.DZ/INDEX.PHP/LFBM/

اختبار العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2016

Tester la relation entre l'inflation et le déficit budgétaire en Algérie à l'aide des modèles VAR sur la période 1990-2016

د.أسماء مخاليف - د.طارق خاطر [2] - د.لحسن دردوري[3]
1- جامعة باتنة 1- Mekh.asma@gmail.com
2- جامعة باتنة 1- tarekkh07@yahoo.fr
3- جامعة بسكرة - lahcene_dardouri@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/04/26 تاريخ القبول: 2019/06/11 تاريخ النشر: 2020/01/12

ملخص:

يعد استقرار معدل التضخم وتحقيق فائض في الموازنة العامةمن أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعبر عن استقرار اقتصاد البلد، وقد استقطبت العلاقة بين هذين المتغيرين اهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين في محاولة لتفسيراتجاه العلاقة بينهما وفهم طبيعة العوامل المحددة لهما. لذلك يحاول هذا البحث معرفة طبيعة هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2016 باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، وقد اوضحت نتائج هذه الدراسة ان هناك علاقة تفاعلية في اتجاهين بين المتغيرين.

كلمات مفتاحية: التضخم، عجز الموازنة، الاقتصاد الجزائري، نموذج VAR.

تصنيفات JEL: C51, E31, H62

المؤلف المرسل: د.أسماء مخاليف، Mekh.asma@gmail.com

Résumé:

La stabilité du taux d'inflation moyen et la réalisation d'un excédent dans le budget général sont considérées des plus importants indicateurs économiques et monétaires qui reflètent la stabilité de l'économie du pays. Et la question de la relation entre ces deux variables a été toujours au centre d'intérêt des différents chercheurs économiques qui tentent d'expliquer et d'interpréter l'aboutissement de cette relation et de comprendre la nature des facteurs qui la régissent.

A cet effet, notre travail tente de déterminer la nature de cette relation dans l'économie algérienne durant la période 1990 - 2016 en utilisant le modèle VectorialAutoRegressive VAR.

Les résultats de cette étude ont montré qu'il existe une relation interactive dans deux directions entre ces deux variables.

Keywords: inflation, déficit budgétaire, économie algérienne, modèle VAR.

Jel Classification Codes: C51, E31, H62

1. مقدمة:

يعتبر التضخم وعجز الموازنة من بين الظواهر الاقتصادية التي تولد عنها نقاشا وجدلا كبيرا بين مختلف النظريات الاقتصادية، حيث استحوذ كلاهما على اهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين الذين حاولوا تفسير هذين الظاهرتين، والبحث في أهم العوامل التي تقف وراء تفاقم معدلاتها باعتبارهما من الاختلالات التي تحول دون تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي والاجتماعي مؤكدين على وجود علاقة تفاعلية بين هذين المتغيرين.

والجزائر كغيرها من عديد الدول التي عرف اقتصادها مدا تضخميا متزايدا منذ الاستقلال رغم اختلاف الانظمة الاقتصادية المتبعة، بالاضافة الى ارتفاع عجز موازنتها خاصة في السنوات الاخيرة نتيجة تراجع اسعار النفط في

الاسواق العالمية، الامر الذي انعكس بالسلب على الاقتصاد الجزائري فأصبح يعاني من اختلالات حادة على المستوى الكلي.

وفي هذا السياق العام حاولنا بحث **الإشكالية** التالية: ماهي طبيعة العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة في الجزائر؟

الاسئلة الفرعية: للإجابة على الاشكالية الرئيسية تمت تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع كل من التضخم وعجز الموازنة في الجزائر؟
- هل يمكن اعتبار عرض النقود بمثابة المتغير الحاسم في تفسير العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة في الاقتصاد الوطني؟
- ماهي النماذج الاقتصادية والقياسية المفسرة للعلاقة بين التضخم وعجز الموازنة والتي يمكن أن تتطابق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث: على ضوء الإشكالية الرئيسية تبرز عدة فرضيات يمكن صياغتها على النحو التالي:

- يعتبر التضخم في الجزائر ظاهرة اقتصادية مركبة ناتجة عن تفاعل عوامل داخلية واخرى خارجية ، ومجموعة من الاختلالات الهيكلية؛
- يرتبط رصيد الموازنة العامة في الجزائر ب الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية والتي تتوقف على أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- يعتبر عرض النقود المتغير الوحيد المفسر للعلاقة بين التضخم وعجز الموازنة في الجزائر؛

حدود البحث: سيتم التركيز على تطور معدلات التضخم ورصيد الموازنة العامة في الجزائر وأهم العوامل المسببة لهما خلال المراحل الأساسية لتطور هذا الاقتصاد، لذ تم تحديد فترة الدراسة منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2016 قصد الالمام بجوانب الموضوع خلال فترة اقتصاد السوق.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى ا لبحث عن دليل لطبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، لقياس أثار حصيلة تفاعل السياسات المستهدفة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار وتحقيق فائض في الموازنة.

المنهج المستخدم: قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية ولفهم أفضل وأدق سيتم التقيد بقواعد المنهج العلمي الاستقرائي لاختبار العلاقة بين معدل التضخم وعجز الموازنة بالاعتماد على أدوات القياس الاقتصادي ممثلة في نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR.

2. الجانب المفاهيمي العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة:

على الرغم من اتفاق الدراسات الاقتصادية حول وجود علاقة بين التضخم وعجز الموازنة، إلا أنه لا يوجد إجماع كامل بين نتائج هذه الدراسات التي اختلفت آرائها بشان اتجاه هذه العلاقة، حيث ترى بعض الدراسات أن لعجز الموازنة تأثير واضح على معدلات التضخم، في حين ترى دراسات أخرى أن لمعدلات التضخم دور في تحديد عجز الموازنة، أما البعض الآخر فيرى أن تعقد هذه العلاقة يعتمد على طبيعة واختلاف الانظمة الاقتصادية. وعليه سنحاول في البداية تحليل العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين، حسب ما أشارت إليه النظريات الاقتصادية ووفقا لما تحدده من اتجاه لهذه العلاقات.

وتواجه العديد من الدول النامية عجزا في موازنتها العامة مما يدفعها الى البحث عن ادوات وسياسات لمعالجتها، ومن بين هذه الأدوات نجد الاصدار النقدي الذي تلجأ إليه الدولة لتمويل العجز في ميزانيتها، خاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي لها والحصول على الايرادات الكافية، وبالتالي يترتب عن ذلك ضغوط تضخمية ناتجة عن زيادة عرض النقد، حيث ان زيادة معدلات التضخم ستؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي بما يفوق الايرادات الحكومية فيظهر عجز في الموازنة العامة، والذي يدفع بالحكومة الى

اصدار المزيد من النقود مما يترتب عنه ارتفاع الاسعار، فتظهر بذلك الحلقة المفرغة بين التضخم وعجز الموازنة. (أحمد حسن الهيتي واخرون، 2010، ص ص 9-10)

وفي الدراسات الاقتصادية نجد أن هناك اتجاهين لتفسير العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة، حيث اعتبر العديد من الاقتصاديين أن عجز الموازنة له أثار تضخمية مستندين في ذلك على النظرية الكينزية للدخل والاستخدام والفائدة، بينما يرى البعض الآخر أن العلاقة تتجه من التضخم الى عجز الموازنة ولذلك قدم كل من (Sargent & Wallace1981,1985) في دراستيهما مقارنة بين وجهتي النظر المالية والنقودية كالآتي: (عقيل شاكر الشرع، 2014، ص ص 3-4)

- في وجهة النظر المالية تتخذ السلطة المالية التدابير اللازمة لتمويل العجز في الموازنة دون الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم في الاجلين القصير والطويل، ويتم هذا التمويل عن طريق الاصدار النقدي الذي يعني زيادة في الكتلة النقدية التي تؤدي الى ارتفاع معدل التضخم.

- أما حسب وجهة نظر النقديين فيتم تمويل العجز عن طريق الدين العام، وبما أن التضخم يخفض من القيمة الحقيقية للأوراق المالية للدين العام، فإن الجمهور سيتقبل الزيادة في التضخم حين يكون هناك عجز مرتفع بسبب السلوك السلبي للعامة تجاه الزيادة في العبء المالي، وزيادة التضخم غير المتوقع يعكس الضريبة التضخمية، اضافة الى ذلك يعكس عجز الموازنة الذي يمثل الطلب الكلي الاضافي المحفز لزيادة معدل التضخم.

وإذا كان تمويل العجز بواسطة اقتراض الحكومة بصورة مباشرة او غير مباشرة من البنك المركزي، فإن ذلك سيؤدي الى زيادة عرض النقد، ويرى النقديون أن أثار تمويل العجز عن طريق خلق نقود جديدة تعتمد على مستوى التشغيل ومعدل نمو عرض النقد، ففي المدى القصير عندما يعمل الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل فان عجز الموازنة العامة الذي تم تمويله بواسطة زيادة

عرض النقد وما يترتب عنه من انخفاض في اسعار الفائدة سيكون له اثر توسعي بالغ الاهمية في الناتج والدخل الكليين، أما في المدى الطويل وعند بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل، فإن نمو كمية النقد بما يفوق معدل نمو الناتج الحقيقي سيؤدي الى تفاقم معدلات التضخم. (هاشم محمد عبد الله العركوب، 2006، ص 103)

وعليه فان عجز الموازنة العامة يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، وعندما تفوق هذه الزيادة الناتج الكلي الحقيقي او العرض الكلي، فإنها ستخلق فجوة تضخمية تسمى فجوة الطلب وهي الفجوة التي يستند اليها الكينزيون في تفسيرهم للتضخم، في حين يرى النقديون ان مصدر فائض الطلب يعود الى عوامل نقدية تتولد نتيجة افراط السلطات النقدية في خلق النقود بشكل يفوق حجم العرض الحقيقي للسلع والخدمات، مما ينجم عنه فائض في الطلب يدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع.

أما المدرسة الهيكلية فهي ترى أن اختلال الأوضاع المالية لموازنة الدولة تعد من بين الاختلالات الهيكلية المولدة للضغوط التضخمية، خاصة حالة العجز في الموازنة الذي يعتبر طبيعة مالية ملازمة للدول النامية، بالإضافة الى طرق معالجة هذا العجز والتي غالبا ما تكون في شكل وسائل نقدية كالاقتراض أو الاصدار النقدي، كما ترى هذه النظرية بأن ارتفاع حصيلة الدولة من الايرادات العامة سيؤدي الى زيادة انفاقها وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض ايراداتها قد لا تؤدي الى انخفاض نفقاتها بنفس النسبة. (هاشم محمد عبد الله العركوب، 2006، ص 103)

3. الجانب التحليلي، تطور معدل التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر:

1.3. تطور معدل التضخم: لقد عرف الرقم القياسي السنوي لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 ارتفاعا متواصلا، مما يدل على أن المستهلك يدفع أسعار أكثر في كل سنة للحصول على مقتنياته اليومية نتيجة التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، ويمكن تقسيم هذه الفترة الى مرحلتين:

- المرحلة الأولى (1990-2000): تميزت بالاتجاه نحو إرساء قواعد السوق الحر، وما ميزه من تحرير للأسعار وعقد برنامج التعديل الهيكلي، وخوصصة المؤسسات، ويمكن توضيح تطور معدل التضخم خلال هذه المرحلة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة1990-2000

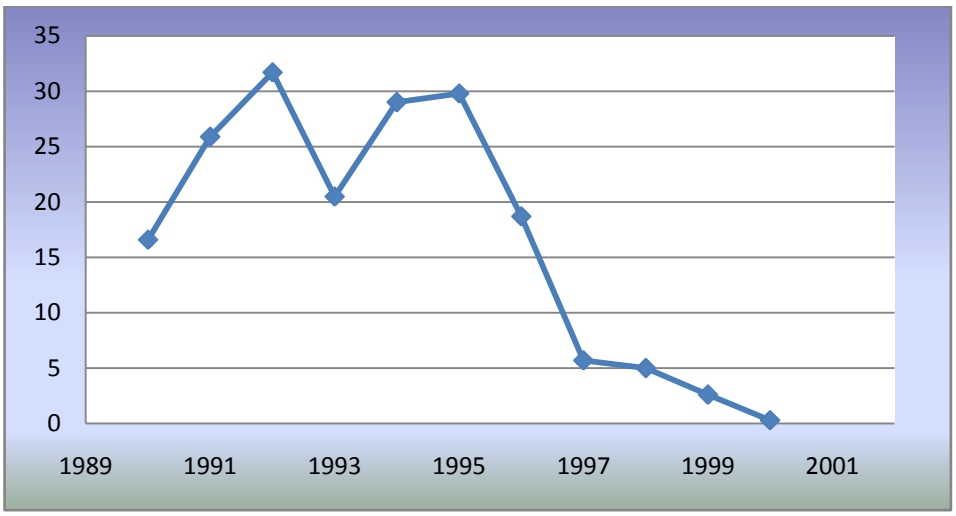

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات

http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf.

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أن معدلات التضخم في الجزائر قد شهدت مستويات مرتفعة جدا خلال الفترة (1990-1995) مقارنة بما كانت عليه سنة 1989، حيث أخذت في الارتفاع من 9,3 %سنة 1989 إلى 25,9% سنة 1991، وهو أقصى قيمة لها خلال الفترة، وذلك تزامنا مع تسارع عملية تحرير الأسعار

منذ 1989 والتي ترتب عنها تحرير 85% من الأسعار، بالإضافة الى التخفيض الكبير في قيمة الدينار الجزائري لمواجهة تدهور معدلات التبادل التجاري، وما ترتب عنه من ارتفاع أسعار السلع المستوردة. (Boutaleb Kouider, 2013, pp 287-288.)

وقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 24,6 % مما يشير إلى أن السياسات النقدية قد أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، والأسباب في ذلك تعود إلى التوسع في الإصدار النقدي الذي كان يمول عجز الميزانية، وانتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار خاصة ابتداء من سنة 1992، بالإضافة إلى تزايد حدة عمليات تحرير الأسعار بداية من سنة 1994 في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، كما كان لتخفيض قيمة الدينار بـ 21,02% في 1994 دورا أساسيا في ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة التضخم. (احمد سلامي، 2015، ص33)

وبعد استقرار الاوضاع الاقتصادية بدأ معدل التضخم في الانخفاض منذ سنة 1996، وبلغ سنة 1997 5,7% ثم استمر في الانخفاض الى غاية سنة 2000 نتيجة الاصلاحات المتبعة، حيث قدر بـ 0,3% وهو يعد أدنى معدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، مما يدل على قدرة التحكم في الائتمان وامتصاص السيولة النقدية الزائدة، بالإضافة إلى إجراءات الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي وما تبعه من سياسة تقشفية وتعديل الأسعار، وتخفيض عجز الموازنة العامة الى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، وكذا البحث عن أساليب أخرى للتمويل بدل الاصدار النقدي المفرط ومنه التحكم في مستويات الاسعار. (محمد كريم قروف، 2014، ص 272)

- المرحلة الثانية 2001- 2016: تميزت هذه المرحلة بارتفاع أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد في وضعية مالية مريحة، مكنت من التخلص من عبء المديونية

والتحكم التدريجي في ظاهرة التضخم بواسطة سياسة نقدية أساسها التدخل المباشر لاحتواء الظاهرة، ويمكن تتبع تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة2001-2016.

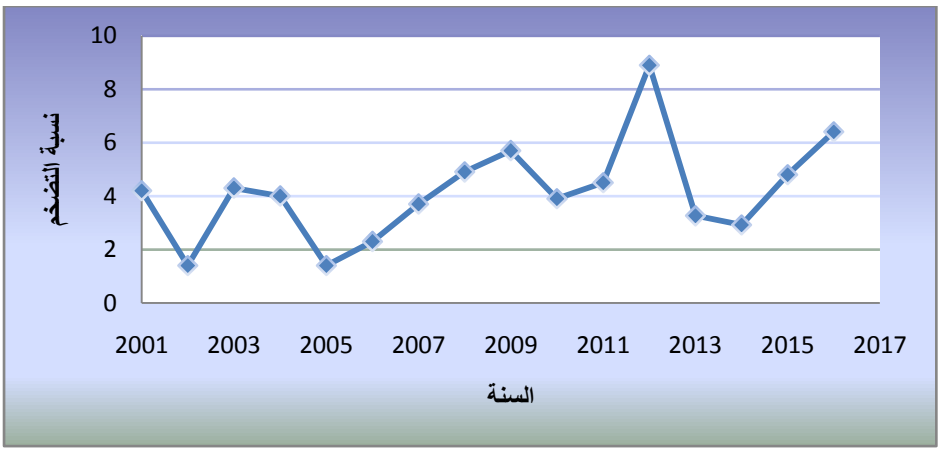

المصدر: من اعداد الباح ثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات

.http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) ان معدل التضخم لم يستمر في الانخفاض، إذ سرعان ما عاد للارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4,2%، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 22,3% بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة2001، الذي يقتضي مزيد من الانفاق العمومي الذي ينتظر منه ارتفاع معدل التضخم، الذي سجل بعد ذلك انخفاضا سنة 2002، حيث بلغ 1,4%، ثم عاد للارتفاع إلى 4,3% سنة 2003 و4% سنة 2004 نتيجة ارتفاع نفقات الدولة في إطار الحد الأدنى للأجور، إضافة الى ضعف الانتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، ثم عاد معدل التضخم إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1,4% ، وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو

الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة. (ريحان الشريف، هوام لمياء، 2014، ص 233)

وفي سنة 2007 وصل معدل التضخم إلى 3,7% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار السلع المستوردة خصوصا الزراعية منها بسبب ارتفاع الأسعار عالميا في هذا العام، بالإضافة إلى ارتفاع الرواتب والأجور دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية، وارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 21,5% ومعدل فائض السيولة المصرفية إلى 74،47% ، وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية (رايس فضيل، 2013، ص 204)، وقد عاد معدل التضخم للارتفاع أيضا في عام 2008 حيث وصل إلى 4,9% لنفس الأسباب التي أدت إلى ارتفاعه سنة 2007 (Banque d'Algérie, rapport 2008, p 42)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات وما ترتب عن الأزمة المالية لسنة 2008 التي صدرت للجزائر تضخما من الخارج من خلال ارتفاع اسعار عوامل الانتاج والمواد الاستهلاكية في السوق العالمية تبعا لارتفاع أسعار البترول.

وفي سنة 2009 بلغ معدل التضخم 5,7% بسبب تضخم أسعار المواد الغذائية الطازجة وارتفاع معدلات التضخم المستوردة منذ 2008، حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار مما أثر على الواردات الجزائرية كون أن الاتحاد الاوروبي هو الشريك الأول للجزائر. وفي سنة 2010 تراجع معدل التضخم الى 3,9% نتيجة الانخفاض النسبي في أسعار المنتجات الطازجة. (علي لزعر، فضيل رايس، 2014، ص 195)

وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال الفترة 2000-2010 كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية الأساسية المستوردة والتوسع الكبير في الكتلة النقدية وارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، حيث ساهمت هذه

العوامل في إحداث التضخم بالنسب التالية: 31%، 62% و7% على التوالي (banque d'Algérie, Rapport 2010, p 151). بالإضافة إلى تأثير الأسعار الخارجية والارتفاعات المتتالية في أسعار المحروقات وعلاقتها بارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

أما في سنة 2011 فقد بقي معدل التضخم ثابتا نوعا ما حيث وصل إلى 4%، كما تميزت أسعار المستهلك بارتفاع بنسبة 4,5% ما بين 2010 و2011 مؤدية بذلك الى زيادة معدل التضخم بـ 0,6% (ONS, 2012, p 9)، ومن العوامل المحددة للتضخم في هذه السنة نجد: (banque d'Algérie, rapport 2011, p 32)

- الارتفاع الكبير في الكتلة النقدية؛
- الزيادة الكبيرة في الأجور وما تبعها من ارتفاع الطلب وارتفاع تكاليف الانتاج، مقابل انخفاض إنتاجية العوامل؛
- انخفاض تنافسية الأسواق واحتكار القلة بالنسبة لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة؛
- ارتفاع مرونة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وانتقال التضخم المرتفع من الدول المصدرة.

وفي سنة 2012 تفاقم معدل التضخم ليبلغ المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية أين قدر بـ 8,89 % أي ارتفع بنسبة 4,37% خلال هذه السنة، وتكمن أهم محددات التضخم خلال سنة 2012 زيادة الكتلة النقدية والتي ساهت في التضخم بنسبة 84%، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة (67%كمتوسط خلال الفترة 2001- 2012)، وبدرجة أقل في ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، بينما يبقى أثر سعر الصرف الفعلي الاسمي ضئيلا ويقدر بـ 2% مقابل 7% في سنة 2011، هذا ولا تزال المحددات الأخرى المرتبطة باختلالات

الأسواق قائمة، نظرا لضعف التقدم في مجال تنظيم الأسواق والمنافسة. (Banque d'Algérie, rapport 2012, pp 35-36)

ومن جهة أخرى فان الرفع المعتبر للأجور مقارنة بما كان عليه في سنة 2011، قدر ترتب عنه صدمة جديدة للطلب والتي أدت الى ارتفاع في الأسعار، بسبب عدم مرونة العرض على المدى القصير للعديد من المواد الاستهلاكية (المواد الغذائية الطازجة والسلع الاستهلاكية الصناعية المنتجة محليا).

ونتيجة لارتفاع مستوى التضخم خلال سنة 2012 أدخل بنك الجزائر أداة جديدة للسياسة النقدية منذ جانفي 2013 وهي استرجاع السيولة لـ 6 اشهر بمعدل 1,5% بهدف تعزيز أدوات السياسة النقدية لامتصاص السيولة المستقرة للمصارف ومن ثم تخفيض مستوى التضخم.

وفي سنة 2013 سجل معدل التضخم تراجعا واسعا وعرف ارتفاع الأسعار وتيرة أكثر اعتدالا تتوافق مع الهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض على المدى المتوسط في هذا المجال، حيث بلغ التضخم السنوي المتوسط في2013 نسبة 3,26%، وهو أدنى معدل تعرفه الجزائر منذ 7 سنوات، ويرجع ذلك الى تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغت وتيرته 3,18%، وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار الدولية السنوية المتوسطة للمنتجات الفلاحية المستوردة . (Banque d'Algérie, rapport 2013, p 26)

وواصل معدل التضخم تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2,92%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في ظل الظرف المتميز بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض أسعار البترول، مما يجعل الصعوبات المالية للجزائر أقل حدة، لكن خلال سنة 2015 عاد معدل التضخم للارتفاع من جديد مقارنة بما كان عليه سنتي 2013 و 2014، والذي يرجع أساسا إلى انحراف أسعار المواد المعلبة والتضخم في أسعار الخدمات و أسعار

السلع الغذائية المستوردة ، واستمر هذا التسارع في سنة 2016 ليبلغ 6,4% نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والسلع المعملية والخدمات.

2.3. تطور عجز الميزانية: تتميز نفقات الميزانية في الجزائر بأنها في تزايد مستمر مقابل ايرادات محدودة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق الضغوط التضخمية، حيث تلجأ الدولة لتغطية العجز المسجل في ميزانيتها إما عن طرق الإصدار النقدي المباشر، كما كان عليه الحال في فترة الاقتصاد الموجه، دون أن يقابله أي إنتاج حقيقي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، أو عن طريق الدين العمومي وفائض الجباية البترولية مع بداية المرحلة الانتقالية في ظل عدم فعالية النظام الجبائي. ويوضح الجدول الموالي تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2016.

الجدول رقم (01): تطور رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دينار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الموازنة	16	36,8	108,1-	162,7-	89,1-	147,9-	100,5	81,5	101,4-
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الموازنة	11,1-	400,0	184,5	52,6	213,9	337,9	1030,6	1186,8	579,3
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة	935,3	570,3-	74-	63,5-	718,8-	66,6-	1257,3-	2553,2-	2341,4-

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على معطيات:

- Ons, Rétrospective Statistiques 1962 – 2011, p. 216.
http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية 2002-2016.

يعتبر عجز الموازنة من العناصر الرئيسية لبرنامج التثبيت المتبع من طرف الدولة، ففي سنة 1993 وعشية امضاء الاتفاقية مع المؤسسات المالية الدولية، سجل العجز الموازني في الجزائر 6% بالنسبة إلى الناتج المحلي، ولكن بعد تنفيذ

اتفاقية ستاند باي (أفريل 1994-ماي 1995) تركز العجز عند 0,4% من الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك تجاوزت هذه النتائج توقعات الاتفاق، ثم انتقل عجز الموازنة من 162,7 مليار دينار إلى 81,5 مليار دينار بين 1993 و1997، حيث انخفض مؤشر عجز الموازنة سنة 1997 إلى 18,2% (باعتبار سنة 1993 كسنة أساس)، وهذا يرجع إلى الانخفاض النسبي للنفقات العامة إلى 450,6 مليار دينار وزيادة الايرادات العامة الى 419,5 مليار دينار. وتجدر الاشارة إلى أن الصرامة في تسيير سياسة الميزانية التي ميزت فترة تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي كان لها انعكاس عميق من الناحية النقدية بسبب الارتباط الوثيق بين المالية العامة (عجز الميزانية) والمجال النقدي (الاصدار النقدي). (Zemouri Messaoud, 2003, pp 39-40)

يتميز رصيد الموازنة العامة بالتذبذب بسبب عدم استقرار الإيرادات من الجباية البترولية جراء عدم ثبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ففي سنة 2003 كانت نسبة رصيد الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي يساوي 5,5% ثم ارتفعت إلى 13,2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006، وبعد تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط عقب الأزمة المالية العالمية، أصبحت هذه النسبة سالبة حيث قدرت سنة 2009 بـ -5,4 % ، وفي سنة 2011 قدرت بـ- 0,4 %، أما سنة 2012 فارتفع العجز فيها بشكل كبير ليصل إلى -4,8% أي ما قيمته 718,8- مليار دينار جراء الارتفاع الكبير في الانفاق العام خاصة النفقات الجارية، ثم انخفض في سنة 2013 إلى -66,6 مليار دينار (أي - 1,5 % من الناتج المحلي) نتيجة انخفاض النفقات الجارية رغم ما رافقه من انخفاض في إيرادات الجباية البترولية، في حين سجل رصيد الموازنة في سنة 2014 عجزا قدره 7% من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة ارتفاع النفقات العامة وتراجع ايرادات الجباية

البترولية. وفي سنة 2015 بلغ العجز الموازني ذروته منذ سنة 2009 نتيجة انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 30% عقب انخفاض يقارب 47% في متوسط سعر البترول، و عن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز. وبفضل انخفاض ملموس في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع الإيرادات خارج المحروقات، تراجع العجز الموازني نوعا ما في سنة 2016 إلى 13,5% من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 15,3% في 2015. (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، ص 69)

وعليه يتضح بأن رصيد الموازنة العامة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية (بلغت 7,68% و 82% من الايرادات الكلية سنتي 2010 و 2011)، وذلك لانعدام إيرادات بديلة دائمة مما يجعل الموازنة العامة عرضة للهزات الخطيرة لانخفاض أسعار البترول رغم العديد من الاصلاحات التي قامت بها الدولة ، والتي من بينها انشاء صندوق ضبط الموارد كجزء من قانون المالية التكميلي لعام 2000 الذي يهدف الى امتصاص الفائض من موارد الميزانية، إذ يمول هذا الصندوق عن طريق إيرادات فوائض القيم الجبائية الناتجة عن الفرق بين السعر المرجعي للنفط والسعر المتوسط الفعلي (Elyas Salah, Yagoub Mohamed, 11-12 mars 2013, p 9)، وبالتالي فهو يعتبر وسيلة تستخدمها الحكومة للتصرف تجاه الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول وتحقيقها لفوائض مالية من أجل التسيير المحكم للموارد النفطية وتوجيهها لمواجهة أي انخفاض في أسعار النفط، ومن ثم فهو يعتبر كأداة لتحقيق الاستقرار في نفقات الميزانية ومعدلات التضخم، لما يحققه من ايرادات لتمويل النفقات العامة للميزانية دون اللجوء لعملية الاصدار النقدي التي تعتبر عاملا مهما في دعم الضغوط التضخمية.

4. الجانب التطبيقي، اختبار العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر:

سيتم خلال هذا الجزء محاولة بناء نموذج قياسي كخطوة أولية لمعرفة طبيعة العلاقة التفاعلية بن التضخم وعجز الموازنة في الجزائر، مما يسمح بإعطاء تقييم موضوعي للقوى المسببة لهما.

4. 1. إختيار متغيرات النموذج:

تعتبر عملية اختيار المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة جد هامة في تحديد جودة النموذج، وقد تم الانطلاق من النظرية الاقتصادية ومن واقع الاقتصاد الجزائري، بهدف تحديد المتغيرات والتي تمكن من الوصول إلى نتائج جيدة بالنسبة للتفسير الاقتصادي والاحصائي معا، وهذه المتغيرات هي: الرقم القياسي لاسعار المستهلك ipc، عجز الموازنة SB، الكتلة النقدية $M2$، معدل النمو الاقتصادي TC

أ – دراسة استقرار السلاسل الزمنية: تستوجب المعالجة القياسية استقرار المتغيرات المدروسة (Magali Jaoul, 2005, p 3.)، لذلك نقوم بدراسة استقرار السلاسل الزمنية من حيث (مركبة الاتجاه العام، مركبة الدورات الاقتصادية)، بالاعتماد على اختبارات ديكي فولار البسيط (DF) وديكي فولر الموسع.(ADF)

وقبل القيام بتطبيق استراتيجية ديكي فولر يجب تعيين درجة التأخير(P) بتحديد المعاملات المعنوية لدالة الارتباطات الجزئية لسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى، والنتائج محددة في الجدول رقم(1)، وبما أن لجميع السلاسل نفس درجة التأخير فيمكننا استخدام الاختبار (ADF)

ويمكننا تلخيص نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية (ADF) لجميع السلاسل في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): نتائج الاختبارات لديكي فولر المطور(ADF) لجميع السلاسل

		اختبار ADF							القرار
	النموذج	6	5		4				
ip	في المستوى	5.859973 (1.954414-)	0.361638- (2.981038-)	3.134580	-1.283392 (3.595026-)	3.044052	1.233875		
	الفرق الأول	-0.532270 (1.955020-)	1.915359- (2.986225-)	1.913735	-1.759099 (3.603202-)	0.842004	0.441636		
S	في المستوى	1.176976- (1.959071-)	-0.634677 (2.981038-)	0.848361-	1.495032 (3.632896-)	2.007664	2.748446-		
	الفرق الأول	0.693301 (1.959071-)	0.511840 (3.020686-)	1.024476-	0.706108- (3.658446-)	1.407603	1.768225-		
	الفرق الثاني	4.753060- (1.959071-)	4.926584- (3.020686-)	1.157847-	5.556149- (3.658446-)	1.249801	1.746576-		
M	في المستوى	1.589572 (1.955020-)	1.006246 (2.986225-)	1.669686	1.584974- (3.603202-)	1.061828-	2.305536		
	الفرق الأول	1.252645- (1.955681-)	2.178001- (2.991878-)	1.740633	3.536336- (3.612199-)	0.940271-	2.738421		
	الفرق الثاني	6.345326- (1.956406-)	-6.276445 (2.998064-)	0.674100	6.194270- (3.622033-)	0.978127	0.772369-		
T	في المستوى	0.613003- (1.955020-)	3.331397- (2.981038-)	2.851920	3.513104- (3.595026-)	1.559712	1.112724		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

ب – اختبار التكامل المشترك: من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، يتضح أن جميع السلاسل ليست متكاملة من نفس الدرجة، وقد رأينا أنه من بين شروط وجود تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، أن تكون من نفس درجة التكامل، ما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في هذه الحالة، وبالتالي عدم وجود نموذج تصحيح الخطأ، وعليه سيتم تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي مباشرة دون اجراء اختبار التكامل المشترك.

4. 2. تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR: الخطوة الأولى لتقدير

نموذج شعاع الانحدار الذاتي هي تحديد عدد تأخيراته، وذلك بالاعتماد على المعايير المختلفة المعروفة خاصة Schwarz (SC) وAkaike (AIC)، لاختيار درجات التأخير المثلى للنموذج.

أ - تحديد عدد التأخرات أو فترة تباطؤ(lag) لنموذج(lag)VAR: لتحديد عدد التأخرات (lag) لنموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR يمكننا الاعتماد على عدة معايير منها معيار أكايك Akaike (AIC)، معيار شوارتز Schwarz (SC)، معيار Hannan-Quinn (HQ)، ومعيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE). ويتم اختيار درجة التباطؤ المثلى الموافقة لأدنى قيمة للمعيار. أو اعلى قيمة بالنسبة لمعيار (LR)

الجول رقم(3): نتائج اختبار درجة تباطؤ شعاع الانحداد الذاتي Var عند درجة تباطؤ lag مختلفة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: IPC SB M2 PIBR
Exogenous variables: C
Date: 04/01/18 Time: 21:03 Sample: 1990 2016
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-449.8240	NA	3.12e+11	37.81866	38.01501	37.87075
1	-342.9243	169.2578*	1.64e+08*	30.24369*	31.22541*	30.50414*
2	-329.2845	17.04983	2.28e+08	30.44037	32.20745	30.90918
3	-313.7671	14.22425	3.41e+08	30.48059	33.03304	31.15776

المصدر: من اعداد الباح ين بالاعتماد على برنامج Eviews9

ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن درجة تباطؤ نموذج VAR هي الواحد (1).

ب- تقدير النموذج: يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير نموذج VAR،[1] وفي بحثنا هذا سيتم التركيز على معادل تي كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعجز الموازنة، وبالاستعانة ببرنامج Eviews9 تحصلنا على ما يلي:

DIPC = 0.528*DIPC(-1) + 0.00019*DDSB(-1) - 0.0007*DDM2(-1) - 66.11*TC(-1) + 5.2927

Prob(F-statistic)= 0.027926 D.W= 1.771835 R^2=0.420741

- معادلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

تشير المعادلة أعلاه إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلالة قيمه السابقة والقيم المؤخرة لكل من: عجز الموازنة، الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، ويمكن ان نستنتج من ذلك ما يلي:

- معامل التحديد R^2= 0.420741 مما يعني ان 42,05% من التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مفسرة بقيمه المتباطئة والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها الى عوامل اخرى لم يتم التطرق اليها.
- معنوية المعلمات مجتمعة اي ان المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، لان قيمة احصائية فيشر المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية عند 5%، حيث تبين أن قيمة P.value لـ F-statistic تقدر بـ 0.027 ، وبالتالي فان المعادلة المفسرة للرقم القياسي لأسعار المستهلك مقبولة احصائيا.
- كما نلاحظ ان لنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي طبقا لإحصاء داربن واتسون (D.W) المقدرة بـ 1,77 وهي تنتمي الى مجال استقلال الاخطاء اي أن بواقي النموذج لا ترتبط فيما بينها.

[1]: الملحق رقم (1)

- تظهر نتائج الاختبارات القياسية لبواقي نموذج VAR من حيث اختبار الارتباط السلسليserial correlation LM، وكذا اختبار عدم ثبات التباين Heteroscedasticity لـ Breusch-Pagan-Godfre : واختبار التوزيع الطبيعي لـ Jarque–Bera في الملحق رقم (02) أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط السلسلي وتتمتع بخاصية ثبات التبيان، وان توزيع بواقي النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا

وخلاصة القول أن ال نموذج مقبول إحصائيا وصالح لتفسير العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

التفسير الاقتصادي:

- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك طرديا مع قيمته السابقة في الفترة (t-1)، بمرونة قدرها 0,52 ، مما يدل على أن ارتفاع المستوى العام للاسعار في السنة الحالية سينعكس على ارتفاعها في السنة المقبلة.
- كما يرتبط طرديا مع عجز الموازنة في الفترة (t-1) بمرونة قدرها 0.0001 ويمكن تفسير ذلك بالزيادة في الانفاق العام بما يفوق الايرادات العامة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب دون ان تقابله زيادة في العرض فينتج عنه تفاقم حدة الضغوط التضخمية.
- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتباطا عكسيا مع الكتلة النقدية في الفترة (t-1) بمرونة قدرها 0.0007، وهو ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بان الاصدار النقدي سيوجه نحو مشاريع انتاجية واستثمارية لزيادة العرض الكلي قصد مواجهة الطلب الكلي المتزايد فينخفض بذلك معدل التضخم.
- هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والرقم القياسي لأسعار المستهلك بمرونة قدرها 66,11 وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث ان زيادة

الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، فينخفض بذلك معدل التضخم المترتب عن ارتفاع الطلب الكلي.

DDSB = 31.32*DIPC(-1) - 0.59*DDSB(-1) - 0.73*DDM2(-1) + 756.99*TC(-1) - 452.15

R^2=0.584711 Prob(F-statistic)= 0.001552 D.W= 2.502200

- **معادلة عجز الموازنة:**

تشير المعادلة أعلاه إلى رصيد الموازنة العامة بدلالة قيمه السابقة والقيم المؤخرة لكل من: الرقم القياسي لاسعار المستهلك، الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، ويمكن ان نستنتج من ذلك ما يلي:

- معامل التحديد R^2=0.584711 مما يعني ان 58,47% من التغيرات في رصيد الموازنة العامة مفسرة بقيمه المتباطئة والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها الى عوامل اخرى لم يتم التطرق اليها.
- معنوية المعلمات مجتمعة اي ان المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، لان قيمة احصائية فيشر المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية عند 5%، حيث تبين أن قيمة P.value لـ F-statistic تقدر بـ 0.001552، وبالتالي فان المعادلة المفسرة للرقم القياسي لأسعار المستهلك مقبولة احصائيا.
- بالنسبة لاختبار الارتباط الذاتي في الأخطاء، فإننا نلاحظ ان لنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي طبقا لإحصاء داربن واتسون (D.W) والمقدرة بـ 2,5، اي أن بواقي النموذج لا ترتبط فيما بينها.
- كما تظهر نتائج الاختبارات القياسية لبواقي نموذج VAR الموضحة في الملحق رقم (03) أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط السلسلي وتتوزع توزيعا طبيعيا، كما تتمتع بخاصية تجانس التباين.

وهو ما يدل على ان النموذج مقبول إحصائيا وصالح لتفسير العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

التفسير الاقتصادي:

- يرتبط عجز الموازنة طرديا مع الرقم القياسي لاسعار المستهلك بمرونة قدرها 31.32، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث ان ارتفاع معدل التضخم سيدفع بالسلطات الى زيادة الانفاق قصد زيادة الانتاج، مما يؤدي الى زيادة الكتلة النقدية المتداولة التي تنعكس بالسلب على المستوى العام للاسعار فتؤدي الى ارتفاعها.
- يرتبط عجز الموازنة العامة في السنة t ارتباطا عكسيا مع قيمته في السنة (t-1) حيث قدرت مرونته بـ 0,59، أي أن ارتفاع هذا الرقم بنسبة 1% في السنة الحالية سيترتب عنه انخفاض يقدر بـ 0,59 خلال السنة الموالية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن السياسات المتخذة للتقليل من عجز الموازنة ستظهر نتائجها في السنة الموالية.
- هناك علاقة عكسية بين الكتلة النقدية وعجز الموازنة بمرونة قدرها 0,73، ويمكن تفسير ذلك بان زيادة الاصدار النقدي سيوجه الى مشاريع انتاجية تعود بايرادات (مالية، صناعية، تجارية) على الدولة بما يفوق الانفاق العام فيتحقق فائض في الموازنة العامة.
- يتناسب النمو الاقتصادي طرديا مع عجز الموازنة العامة بمرونة قدرها 756,9، ويمكن تفسير ذلك بأن النمو الاقتصادي سيشجع على المزيد من الاستثمارات والتي تتطلب بدورها زيادة في الانفاق، وفي حالة عدم مراعاة ضبط الموازنة العامة سيزداد عجزها.

5. خاتمة:

يعد استقرار مستوى الأسعار وتحقيق فائض في الموازنة العامة من الركائز الاساسية للاستقرار النقدي والمالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، لذلك اهتمت هذه الدراسة ببحث ظاهرة التضخم المترجمة لتغيرات مستوى الأسعار ، ومختلف التطورات في رصيد الموازنة العامة و فهم اهم العوامل المحددة له ما في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2016، ومن ثم التركيز على العلاقة بينهما قصد تحديد طبيعة العلاقة الديناميكية بينهما و تجنيب الاقتصاد المستويات غير المرغوبة منهما المعرقلة لعمل العجلة الاقتصادية.

وقد بينت الدراسة ان المعدلات المتفاوتة في مستوى التضخم ترجع إلى العديد من العوامل أهمها ارتفاع الإنفاق العام على مشاريع غير منتجة وتزايد العرض النقدي دون أن يقابله زيادة في الإنتاج، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعرف بضعف انتاجيته، مما يعني زيادة الطلب دون أن تقابلها زيادة في العرض، الأمر الذي حتم اللجوء إلى الواردات لتغطية الطلب ، وبالتالي تؤشر هذه الحلقة المفرغة على الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري في مختلف قطاعاته.

كما بينت الدراسة ان رصيد الموازنة العامة في الجزائر يتميز بالتذبذب بسبب عدم استقرار الإيرادات من الجباية البترولية جراء عدم ثبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك لانعدام إيرادات بديلة دائمة مما يجعل الموازنة العامة عرضة للهزات الخطيرة لانخفاض أسعار البترول رغم العديد من الاصلاحات التي قامت بها الدولة.

وبالاعتماد على نموذج VAR تبين أن معدل التضخم يمكن تفسيره بقيمه السابقة والقيم السابقة لكل من: عجز الموازنة ، الكتلة النقدية ، النمو الاقتصادي، واتضح أن معظم النتائج المحصل عليها مطابقة للنظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري، حيث تبين من خلال النموذج أن هناك أثر إيجابي من عجز الموازنة على معدل التضخم، بالإضافة الى وجود علاقة عكسية بين

التضخم والناتج المحلي الاجمالي، إذ أن المتغيرات المدرجة تفسر 42,07 % من التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

كما تبين ان عجز الموازنة يمكن تفسيره بقيمه السابقة والقيم السابقة لكل من: التضخم ممثلا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، الكتلة النقدية، النمو الاقتصادي، حيث تبين أن هناك أثر إيجابي لمعدل التضخم على عجز الموازنة، كما تبين من خلال النموذج أن المتغيرات المدرجة تفسر 58,47% من التغيرات في رصيد الموازنة العامة. وبالنسبة للفرضية القائلة بأن عرض النقود هو المتغير الحاسم في تفسير العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة في الاقتصاد الوطني فقد تبين عدم صحتها، حيث اتضح ان النمو الاقتصادي من بين المتغيرات المفسرة ايضا لهذه العلاقة.

تبعا لنتائج هذه الدراسة فاننا نوصي متخذي القرار في الجزائر بإ عادة النظر في سياسة الانفاق العام؛ من خلال العمل على إنشاء وتمويل المشروعات التنموية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتوزيع العادل للموارد الاقتصادية بين كافة القطاعات، بالإضافة إلى ضرورة الانتقال من مشاريع إنتاج وتصدير المواد الخام والمتمثلة في المحروقات إلى المشاريع الإنتاجية التي تساهم في العملية التنموية وتغطية الطلب الكلي، مع ضرورة العمل على تنويع مصادر التمويل اللازمة والتي تعتمد في الأساس على إيرادات الجباية البترولية، مما يجعل هذه السياسات مرتبطة بأسعار المحروقات وبالتالي توقفها في حالة انهيار هذه الأسعار.

6. قائمة المراجع:

1. احمد حسن الهيتي واخرون، اثر تقلبات اسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الاردني والتركي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، جامعة الموصل، العراق، العدد 3، 2010، ص، 9-10.

2. احمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، ورقلة، العدد 7، 2015، ص33.

3. هاشم محمد عبد الله العركوب، اثر متغيرات مالية ونقدية على التضخم دراسة لبلدان نامية مختارة مع اشارة الى العراق للمدة1985-2000، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 16، العراق، 2006، ص، 103.

4. محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 14، 2014، ص، 272.

5. علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1999-2009، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال، العدد الافتتاحي، بسكرة، 2014، ص. 195

6. عقيل شاكر الشرع، اختبار العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 16، العراق، 2014، ص، 3-4.

7. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر **2000-2011**، مجلة بحوث اقتصادية، العددان: 61-62، 2013، ص. 204.

8. ريحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، الدانمارك، العدد 14 ، 2014، ص، 233

9. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2016، ص. 69.

10. Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2008, p. 42.
11. banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2011, mai 2012, p. 32.
12. Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2012, juillet 2013, p. 35-36.
13. Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2013, p. 26.
14. banque d'Algérie ،**Evolution Economique et monétaire en Algérie**, Rapport 2010, p. 151.
15. Boutaleb Kouider, **politique des salaires, fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience Algérienne**,(Alger, office des publications universitaires, 2013), p. 287-288.
16. Elyas Salah, Yagoub Mohamed, **Politique Budgétaire, Croissance Economique En Algérie:1998- 2013**, les communications du colloque international évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, Sétif, 11-12 mars 2013, p. 9.
17. Magali Jaoul**, population et croissance en France après la seconde guerre**
18. ONS, Collections Statistiques N° 171 ،2012, p. 9
19. Zemouri Messaoud, **La portée du succès du post-ajustement dans le cas de l'Algérie**, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°2 , 2003, p, 39-40.

7. الملاحق

الملحق رقم (1): نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتيVAR

Vector Autoregression Estimates

Date: 04/02/18 Time: 13:36

Sample (adjusted): 1993 2016

Included observations: 24 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DIPC	DDSB	DDM2	TC
DIPC(-1)	0.528326	31.32263	-18.44213	-0.001202
	(0.20695)	(35.3169)	(26.4147)	(0.00109)
	[2.55296]	[0.88690]	[-0.69818]	[-1.10240]
DDSB(-1)	0.000196	-0.599298	0.244752	-4.10E-06
	(0.00094)	(0.16005)	(0.11971)	(4.9E-06)
	[0.20906]	[-3.74443]	[2.04459]	[-0.83068]
DDM2(-1)	-0.000775	-0.732712	-0.395412	-2.49E-06
	(0.00156)	(0.26552)	(0.19859)	(8.2E-06)
	[-0.49793]	[-2.75958]	[-1.99112]	[-0.30391]
TC(-1)	-66.11059	7569.934	-4707.390	0.265805
	(40.7388)	(6952.39)	(5199.92)	(0.21457)
	[-1.62279]	[1.08883]	[-0.90528]	[1.23881]
C	5.292997	-452.1577	275.6341	0.031251
	(2.17789)	(371.674)	(277.987)	(0.01147)
	[2.43033]	[-1.21654]	[0.99154]	[2.72446]
R-squared	0.420741	0.584711	0.297674	0.177849
Adj. R-squared	0.298792	0.497282	0.149816	0.004765

Sum sq. resids	264.6476	7707607.	4311658.	0.007341
S.E. equation	3.732134	636.9172	476.3710	0.019657
F-statistic	3.450137	6.687817	2.013240	1.027528
Log likelihood	-62.85867	-186.2105	-179.2399	63.05306
Akaike AIC	5.654889	15.93421	15.35332	-4.837755
Schwarz SC	5.900317	16.17964	15.59875	-4.592327
Mean dependent	6.385417	14.86667	0.466667	0.032667
S.D. dependent	4.456910	898.2984	516.6409	0.019704

Determinant resid covariance (dof adj.)	3.51E+08
Determinant resid covariance	1.38E+08
Log likelihood	-361.1318
Akaike information criterion	31.76098
Schwarz criterion	32.74269

الملحق رقم (2): نتائج الاختبارات القياسية لبواقي معادلة الرقم القياسي لاسعار المستهلك

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic 2.318611	Prob. F(2,17) 0.1287
Obs*R-squared 5.143605	Prob. Chi-Square(2) 0.0764

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic 2.179265	Prob. F(4,19) 0.1104
Obs*R-squared 7.548039	Prob. Chi-Square(4) 0.1096
Scaled explained SS 3.816830	Prob. Chi-Square(4) 0.4314

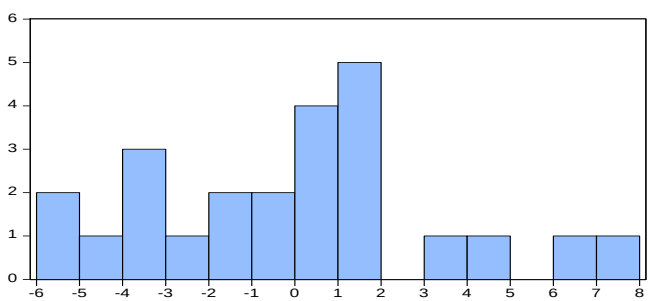

Series: Residuals	
Sample 1993 2016	
Observations 24	
Mean	6.63e-12
Median	0.207966
Maximum	7.352301
Minimum	-5.081646
Std. Dev.	3.392111
Skewness	0.411643
Kurtosis	2.613667
Jarque-Bera	0.827053
Probability	0.661314

الملحق رقم (3): نتائج الاختبارات القياسية لبواقي معادلة عجز الموازنة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic 1.281047	Prob. F(2,17) 0.3032
Obs*R-squared 3.143337	Prob. Chi-Square(2) 0.2077

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic 3.452143	Prob. F(4,19) 0.0279
Obs*R-squared 10.10119	Prob. Chi-Square(4) 8850.0
Scaled explained SS 7.857205	Prob. Chi-Square(4) 0.0970

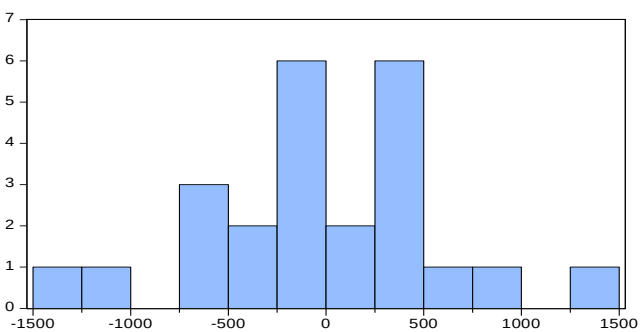

Series: Residuals	
Sample 1993 2016	
Observations 24	
Mean	-1.03e-07
Median	-23.73850
Maximum	1385.369
Minimum	-1266.394
Std. Dev.	578.8898
Skewness	-0.058531
Kurtosis	3.482222
Jarque-Bera	0.246242
Probability	0.884157

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال
ISSN 1187-2335
المجلد 05 / العـــدد: 02 (2019)،
متوفرة على الرابط: HTTP://REVUES.UNIV-BISKRA.DZ/INDEX.PHP/LFBM/

دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية

The role of accounting information in the quality of accounting information

سكينـة رحمـة ـ ميلـود تـومـي

1 - جامعة بسكرة البريد الالكتروني: sakina.rahma@univ-biskra.dz

2 - جامعة بسكرة- البريد الالكتروني: miloud.toumi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/12/03 تاريخ القبول: 2019/12/19 تاريخ النشر: 2020/01/12

ملخص:

تهدف هذه المقالة إلى التعريف بالإفصاح المحاسبي الذي يعتبر من الأمور الهامة في المحاسبة المالية و كذا في المعايير الدولية للمحاسبة ودوره في تحسين جودة المعلومة المحاسبية؛ وحاولنا تبيان أن الإفصاح المحاسبي هو الذي يتكفل بتقديم إلى الأطراف المعنية معلومة محاسبية سليمة وصادقة وذات موثوقية حتى يتسنى لهم إستخدامها بكل ثقة في مختلف قراراتهم الإستثمارية.

الكلمات المفتاحية: **الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومة المحاسبية، القوائم المالية، الأطراف المستفيدة.**

تصنيفات JEL : ....، ....، ...

Abstract :

This article aims to accounting disclosure disclosure, which is important in financial accounting as well as in international accounting standards and its role in improving the quality of accounting information; We have tried to show that accounting disclosure is the one that provides the parties concerned with sound, honest and reliable accounting information so that they can use it with confidence in their various investment decisions.

Keywords: accounting disclosure, quality of accounting information, financial statements, beneficiary parties.

المؤلف المرسل: ميلود تومي، miloud.toumi@univ-biskra.dz

1 - مقدمة

إن الهدف من عملية الإفصاح المحاسبي هو الحصول عن معلومات محاسبية ذات جودة، وهذه الجودة في المعلومة المحاسبية تعكس خصائص يجب أن تتسم بها المعلومة المحاسبية حتى تكون جيدة ومقبولة ومفيدة لمستخدميها؛ فما هو هذا الإفصاح المحاسبي وما هي أهدافه ومقوماته ؟ وما هي المعلومة المحاسبية ؟ وكيف يتم تحسين جودتها ؟ وما هي علاقة الإفصاح المحاسبي بتحسين جودة المعلومة المحاسبية ؟

هذا ما سنحاول مناقشته من خلال المحاور التالية :

- ماهية الإفصاح المحاسبي.
- مقومات الإفصاح المحاسبي.
- المعلومة المحاسبية ومعايير جودتها.
- الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية.
- خاتمة.

2 - ماهية الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح بشكل عام على أنه : " تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في إتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد " [1] ؛ فهو يجسد " عملية نقل وإيصال المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها والوقت الذي يتم الإفصاح فيه وبأي وسيلة "[2] ؛

ويقصد بالإفصاح المحاسبي: " الإظهار الكامل والواضح للحقائق أو الأحوال أو الظروف المختلفة في قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المؤسسة، والصدق المحاسبي في القوائم

المالية وتقديم البيانات غير المتحيزة عن حقيقة النشاط الإقتصادي للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة " [3]؛ فهو: " أداة إتصال بين الوحدة الإقتصادية والعالم الخارجي لها، ويشمل هذا الإفصاح كل مجالات التقارير المالية بما تحويه من معلومات بهدف الاستفادة منها في إتخاذ القرارات " [4]، يتضح من هذا أن الإفصاح المحاسبي يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين منها بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل بما يسمح إتخاذ القرارات الصائبة والسليمة.

وتعود الجذور التاريخية للإفصاح عن المعلومات إلى سنة 1837 حيث نشرت مجلة RAILWAY MAGAZINE مقالة عن الإفصاح حيث أشارت إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة أشهر بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال والإهتلاكات وتقييم الموجودات [5]، وقد توسع مفهوم الإفصاح بعد الأزمة الإقتصادية العالمية (1929-1933) حيث أنه لم يكن نادرا أن تمتنع إدارة المؤسسة عن الإفصاح عن قائمة الدخل بحجة أن نشرها يضر بمركزها التنافسي، لذلك كان الإفصاح محكوما بما ترغب الإدارة الإفصاح عنه ولكن بعد الأزمة الإقتصادية سعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية (مثل المعهد الأمريكي للمحاسبة والإتحاد الأمريكي للمحاسبة خلال الفترة (1933-1973) إلى البحث عن مبادئ محاسبة مقبولة عموما خصوصا عن الإفصاح المحاسبي، ومنذ عام 1933 أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عن ضرورة التزام مهنة المحاسبة بالإفصاح المحاسبي، كما أن لجنة تبادل الأوراق المالية (SEC) منذ تأسيسها سنة 1934 وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين أصدرت تعليماتها الملزمة لشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمرين وحماية مصالحهم.

1.2ـ أنواع الإفصاح: يقسم الإفصاح عموما إلى أنواع عديدة منها:[6]

1.1.2.إفصاح كامل: ويتطلب أن تكون القوائم المالية كاملة أي تشمل كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق، فإذا ترتب عن حذف أو استبعاد بعض المعلومات أن تصبح القوائم المالية مضللة فان الإفصاح عن مثل تلك المعلومات يصبح ضروريا، وينبغي أن تكون المعلومات التوضيحية مكملة للمعلومات الموجودة في صلب القوائم المالية ولا ينبغي أن تستخدم كوسيلة لتصحيح بعض المعلومات الخاطئة.

2.1.2.إفصاح عادل: ويهتم بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المعنية، فالقوائم والتقارير المالية يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي، أي عدم حذف أو كتمان أية معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي.

3.1.2.إفصاح تفاضلي: ويعتمد على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل أي أن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمر أقل دراية واستيعاب من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة.

4.1.2.إفصاح تثقيفي (إعلامي): يتسم هذا النوع من الإفصاح عموما بإتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته ليس فقط بالتركيز على المعلومات المحاسبية المالية وإنما يشمل أيضا معلومات غير مالية (كمية ووصفية مثل معلومات كمية عن الطاقة الإنتاجية للمؤسسة...).

5.1.2.إفصاح وقائي (تقليدي): هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستفيدين من هذه المعلومات وبالأخص المستثمر العادي محدود القدرة في إستخدام هذه المعلومات.

6.1.2.إفصاح كافي: يعني أن تكون التقارير المحاسبية والمالية تفصح عن ما هو ضروري حتى لا تكون التقارير مضللة، وهذا الإفصاح واسع جدا ولكنه يفيد

في إبراز ضرورة الإفصاح عن الحقائق الهامة للقارئ العادي للقوائم المالية حيث يستطيع تفسير المبادئ المحاسبية.

7.1.2.إفصاح ملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين تتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

8.1.2.إفصاح شامل: وهنا لا يعني أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية، بل القصد منها أن يوصل إلى المستخدمين كل الحقائق الهامة المتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي وفي العادة يتطلب الأمر المفاضلة بين بديلين من أجل تحديد كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها؛

..فبالنسبة للبديل الأول يفصح عن قدر كاف من المعلومات وقد تستلزم مزيد من الوقت والجهد لتحليلها وإستيعابها، فضلا عن زيادة تكاليف إعدادها،

..أما البديل الثاني فهو الإفصاح عن المعلومات في شكل مختصر بحيث يسهل فهمها، ولكن يجب أن يكون الإختصار بالقدر الذي يخفي حقائق هامة، أو يكون سببا في سوء فهم مستخدمي هذه المعلومات، وهذا النوع من الإفصاح لا يقتصر عن مخرجات النظام بل يمتد إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير جوهري على القرارات التي تتخذ، ويعني ذلك أن الإقتصار على المعلومات المالية وإخفاء المعلومات الوصفية الهامة قد يظلل متخذي القرارات.

2.2.تبويب الإفصاح المحاسبي: يبوب الإفصاح المحاسبي طبقا للتشريعات إلى: [7]

1.2.2..إفصاح إختياري: ويتم وفقا لسلوك الإدارة التي ترى ضرورة حجب بعض المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة بما يكفل حمايتها في المستقبل، غير أن هذا التصرف تشوبه الشكوك حول رغبة المدراء حفظ هذه المعلومات لتحقيق مصالح ذاتية، وأيضا قصر النظر بشأن المعاملات في أسهم المؤسسة بالبورصة.

2.2.2..إفصاح إجباري: وهذا لعدم وجود إتفاق حول مدى الإفصاح الذي يلبي رغبات المستفيدين من المعلومات المنشورة في التقارير المالية وغيرها، ولتضارب المصالح بين مختلف الأطراف لجأت الجهات الرسمية المعنية بالإفصاح في التقارير إلى التدخل في زيادة محتوى المعلومات المنشورة في القوائم المالية، وعليه فان هذا الإفصاح قائم على التشريعات والتعليمات التي تجبر المنشآت على الإفصاح عن المعلومات التي تحاول الإدارة حجبها.

3.2- أهمية الإفصاح وأهدافه: للإفصاح أهمية كبيرة يمكن إظهارها في:[8]

- توفير معلومات تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين، والدائنين الحاليين والمرتقبين من مستخدمي المعلومات لترشيد مختلف قراراتهم الإستثمارية والإئتمانية وغيرها...
- توفير معلومات تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين، والدائنين الحاليين والمرتقبين حول حجم وتوقيت التدفقات النقدية.
- تقديم معلومات عن الموارد الإقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ عن هذه الموارد والإلتزامات.
- يساعد في توفير معلومات أساسية لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤولياتها والحكم على كفاءة أدائها.
- المعلومات المتوفرة في التقارير المالية تساعد في بيان مدى نجاح الإدارة في تسيير الأموال بما يحقق ضمان وتطور حقوق المساهمين.
- يمكن من إظهار مدى مساهمة المؤسسة في تحمل مسؤولياتها الإجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي.
- كما يمكن إذا ما تمت الإستفادة من إمكانيات التطبيق التي يتيحها إلى إظهار صورة المؤسسة والإطار البيئي الذي تعمل في ضله بما يقارب الحقيقة المرغوب معرفتها.

كل هذا وما شابه يؤدي إلى زيادة قيمة المعلومة المحاسبية عن المؤسسة حيث يمكن من التغلب عن العديد من أوجه القصور التي تنشأ عن الإفتراضات المحاسبية التي لا محل لإستمرارها.

4.2ـ أهداف الإفصاح: يهدف الإفصاح عموما إلى إظهار العرض العادل؛ أي التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المؤسسة والتغيرات في الحالة المالية، ويمكن تحقيق هذا العرض العادل بالتطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وقد بينت الدراسات أن هناك اتجاهين للإفصاح: [9]

.إتجاه تقليدي في الإفصاح: وهو يهتم بالمستثمر الذي ليست له دراية كبيرة في إستخدام القوائم المالية لحمايته من التعامل غير العادل في سوق المال، لهذا يعتمد تبسيط المعلومات المنشورة حتى تكون مفهومة لهذا النوع من المستثمرين، مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالدقة والموضوعية.

.إتجاه معاصر في الإفصاح: وهو يهتم بتقديم معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد يقتصر عن تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية وتتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل اتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعدين والمحللين الماليين في إتخاذ قراراتهم.

3 ـ مقومات الإفصاح المحاسبي

يمتاز الإفصاح بمجموعة من المقومات نجمعها في:

1.3..المستفيدون والمستخدمون للمعلومة المحاسبية: هناك أطراف عديدة تهتم بإستخدام المعلومات المحاسبية المصرح بها في القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم؛ من بينها المساهمين، المستثمرين، المقرضين والدائنين، الزبائن، والهيئات

الحكومية بمختلف مؤسساتها، وسنتطرق إلى هؤلاء المستفيدين بشيء من التفصيل كما يلي:[10]

2.3. المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين: يعتبر المساهمين والمستثمرين أهم الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية المصرح بها في القوائم المالية، ويقصد بهم المستثمرين من الأفراد والمؤسسات المالية كبيرة الحجم مثل شركات التأمين وصناديق الإستثمار...الخ، وتتضمن القرارات التي تتخذ من جانب هذه تحديد قيم الأسهم التي تشترى والتي يحتفظ بها وتلك التي تباع إلى جانب تحديد التوقيت المناسب للشراء أو البيع.

وبالنسبة للقرارات الإستثمارية يكون التركيز على كفاءة محفظة الأوراق المالية بدلالة المعلومة المحاسبية التي تساعد على قياس مستوى المخاطر المالية والعائد عن الإستثمار وتوزيعات الأرباح ومستوى السيولة، أما فيما يتعلق بالقرارات الرقابية فإن إهتمام المساهمين يكون منصبا على متابعة سلوك الإدارة ومحاولة التأثير في هذا السلوك وتوجيهه بما يتفق مع مصالحهم المبينة لأهداف المؤسسة.

3.3. المديرين والعاملين: يحتاج العاملين إلى المعلومات المحاسبية كونهم يتطلعون دائما إلى إستمرار العمليات التشغيلية لشركاتهم مع تحقيقها لمعدلات أرباح مرتفعة، وبالنسبة للمديرين فإنهم يعتمدوا على المعلومة المحاسبية لإتخاذ قراراتهم المختلفة، وتقوم المحاسبة الإدارية باعتبارها جزء مهم في نظام المعلومات المحاسبي بإمداد المدراء بهذا النوع من المعلومات.

4.3. المقرضين والدائنين: تلعب المعلومات المحاسبية المصرح بها في القوائم المالية دورا هاما في توضيح درجة العلاقة القائمة بين المؤسسة ومقدمي القروض من البنوك ومؤسسات الإستثمار، ففي مرحلة تقرير منح القرض يقوم المقرض بتطبيق إجراءات تقييم معيارية لبيانات القوائم المالية للمؤسسة للوقوف على السيولة والربحية ودرجة الرفع التمويلي، وهذه المؤشرات تمكنه من تحديد قيمة القرض ومعدل الفائدة ونوع الضمان المطلوب.

5.3.الزبائن: تلعب المعلومات المحاسبية دورا أساسيا في توضيح درجة العلاقة بين المؤسسة وعملائها وتوظيف هذه العلاقة في شكل تعهدات قانونية.

6.3.الحكومات ووكلائها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكلائها ومؤسساتها بعملية تزويد الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسة، كما يطلبون المعلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية، كما تستخدم كأساس لإحصاءات الدخل القومي وغيرها...، وتحتاج الأجهزة الحكومية المختلفة إلى تقارير خاصة إضافة إلى حاجاتها للمعلومات التي تنشرها القوائم المالية من أجل تحقيق أهداف الرقابة والإشراف ومن جهة أخرى الإسترشاد بها في تعظيم موارد الدولة السيادية.

وخلاصة ما تقدم أن المستفيدين من المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية، والمصرح بها في القوائم المالية يعتمدون عليها في تنبؤاتهم التي تتعلق بمستقبل المؤسسة من ناحية حجم المخاطر المستقبلية وربحيتها.

ويتم الوصول إلى المستوى الأمثل للإفصاح عندما تحدد من جهة إحتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق، ومن جهة ثانية القدرة والرغبة لدى العامة في نشر مثل هذه المعلومات وتظهر العديد من المعوقات التي قد تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل نجمعها في: [11]

.الإفصاح يساعد المنافسين في الحصول على معلومات قد تستغل ضد المؤسسة ومصالحها.

.الإفصاح يؤدي إلى تحسين مناخ التفاوض مع الشركاء من ممثلي العمال مما يزيد من أعباء المؤسسة.

.عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية عن فهم وإستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.

.وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أعلى من قيام إدارة المؤسسة بنشرها في تقاريرها الدورية.

.عدم إلمام المؤسسة بالاحتياطات اللازمة لفئات مستخدمي البيانات المالية.

4 ـ المعلومة المحاسبية ومعايير جودتها

تعرف المعلومة بشكل عام على أنها: "البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات"[12]، أما المعلومة المحاسبية فيقصد بها: "مجموع البيانات المحاسبية الناتجة عن عمليات تشغيلية مختلفة التي تمت معالجتها لتستغل كمخرجات جاهزة لإستخدامها من قبل المؤسسة وكل من يحتاجها في اتخاذ مختلف القرارات "[13].

1.4ـ أنواع المعلومات المحاسبية:من أنواع المعلومات المحاسبية:[14]

.معلومات محاسبية عن الفترة السابقة: وهي عبارة عن معلومات محاسبية فعلية تتضمنها القوائم المالية؛ ممثلة في كافة أرصدة الحسابات التي تظهرها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والتي تعكس النتائج الفعلية عن الفترة أو الفترات المالية السابقة للحكم على مستوى الأداء الفعلي ومدى إنسجام مستوى الإنجاز مع الأهداف المبرمجة، ويمكن الحصول عن تلك المعلومات من سجلات المحاسبة المالية.

.معلومات محاسبية عن الفترة الحالية: لأن البيانات الفعلية عن النتائج السابقة تكون عاجزة عن معالجة أي خلل يحدث للوقوف عليه حال حدوثه مما يستلزم ضرورة تأمين معلومات محاسبية تعكس مستوى الأداء المالي الحالي ليتم مقارنته بما كان سائدا في الفترة السابقة، وبالتالي يمكن التنبؤ بآفاق التطور مع معالجة الخلل والقصور.

.معلومات محاسبية عن الفترة اللاحقة: بالرغم من كون المعلومات المحاسبية التي تعكس مستوى الأداء الحالي تعتبر أفضل لأغراض الرقابة من تلك التي تعكس مستوى الأداء السابق لكنها عاجزة عن أداء دورها التخطيطي لفترات مستقبلية، والإفصاح عنها ليس مجرد التعرف عن الأخطاء وأوجه القصور والخلل حال حدوثها ومحاولة معالجتها بل تساهم وبشكل فعال في إمكانية

التصدي لتلك المشاكل قبل حدوثها ومحاولة تجنبها، بهذا يستفيد متخذ القرارات في دراسة حالات عدم التأكد التي تتطلب إصدار قرارات عن معالجة المستقبل بناء على معلومات محاسبية تم الحصول عنها من تطبيق أنظمة موازنات تخطيطية وأنظمة محاسبة التكاليف وغيرهما...

2.4ـ أشكال المعلومة المحاسبية: يمكن تصنيف المعلومة المحاسبية المستخلصة من نظام المعلومات المحاسبي إلى:[15]

1.2.4.مجموعة مستندية: وتمثل في أي مؤسسة إقتصادية الأساس في عمل النظام من حيث أن:

..المستندات توفر الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.

..المستندات تمثل أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.

..المستندات تمثل سجلا تاريخيا للمؤسسة لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الإقتصادية التي قامت بها خلال الفترة أو الفترات السابقة.

2.2.4.مجموعة دفترية: وتتمثل في كافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها؛ فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الإقتصادية التي قامت بها المؤسسة، وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية اللازمة وصولا لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية المعنية.

3.2.4.دليل الحسابات: يمثل أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وكذلك هو أداة مساعدة يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال

التصنيفات والتبويبات والترقيمات التي تعطى للحسابات المختلفة زيادة لما يتضمنه من توضيح لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية المستخدمة.

4.2.4.القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها أنها تعبر عن حالة المؤسسة وأداؤها المالي وتدفقاتها النقدية، كما تمكن من التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية؛ فهي تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.

5.2.4.التقارير المحاسبية: تعد التقارير المحاسبية الشكل الأكثر إستخداما لتقييم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى المستفيدين، وهذه التقارير هي أداة إتصال بين نظام المعلومات المحاسبي والمستفيدين المختلفين داخل المؤسسة وخارجها، لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات بجودة التقارير وملاءمتها للمستخدم.

3.4- جودة المعلومة المحاسبية: بداية نشير أن جودة المعلومة المحاسبية تقاس بمدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة، وتتجلى الجودة في المعلومة المحاسبية التي يفصح عنها ضمن القوائم والتقارير المالية فيما تحققه من منفعة للمستخدمين، بخلوها من التحريف والتضليل، ولا يمكن هذا إلا إذا تم إعدادها وفق معايير قانونية ورقابية ومهنية وفنية، وبالتالي فجودة المعلومة المحاسبية تعد كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومة المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح في التقارير المالية، بما يتيح إختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسين في ترشيد قراراتهم.

4.4ـ العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية: إن التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية تتأثر بجملة من العوامل نجمعها في:

1.4.4.عوامل بيئية (بيئة المحاسبة): تلعب الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة دورا كبيرا في التأثير على جودة المعلومة المحاسبية ومقدار الإستفادة منها، والمعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية تختلف من دولة إلى أخرى بسبب الظروف البيئية لكل بلد، حيث أن النظم المحاسبية تعمل في ظل البيئات (الإقتصادية، الإجتماعية، القانونية والسياسية)، وأن البيئة المحاسبية [تتكون بيئة المحاسبة من الظروف والقيود والمؤثرات الإقتصادية والإجتماعية... التي تختلف من وقت إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى] تؤثر بصورة مباشرة على أهداف المحاسبة، كما تؤثر في آن واحد على المبادئ والقواعد المحاسبية التي تحدد جودة المعلومة المحاسبية، والعوامل البيئية التي تؤثر في جودة المعلومة المحاسبية نجمعها في:

1.1.4.4.عوامل إقتصادية: يتجلى بوضوح تأثير العوامل الإقتصادية في جودة المعلومة المحاسبية من خلال تتبع ظاهرة التضخم الذي يعتبر من أهم العوامل الإقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومة المحاسبية، حيث يترتب عن تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الإعتبار التغيرات في الأسعار وما شابه.[16]

2.1.4.4.عوامل سياسية: نعلم أن الجهات الحكومية بكل هيآتها تنظر إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف العامة للبلد مما يدفعها إلى التدخل في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية.

كما أن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية للمستخدمين للتقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والإقتصادية.[17]

3.1.4.4.عوامل إجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الإجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الإهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط، وفي الوقت الحاضر أصبح للعوامل الإجتماعية صدى كبير على التطبيقات المحاسبية، حيث يحتم البعد المحاسبي على المحاسبة الإفصاح الشامل عن المعلومات التي تفي باحتياجات كافة الفئات في المجتمع وعدم التحيز إلى فئة من المستخدمين على حساب فئة أخرى لأن هذا يؤثر على عدالة الإفصاح المحاسبي وعدالة التوزيع للمنافع بين كافة الفئات المكونة للمجتمع.[18]

4.1.4.4.عوامل قانونية: تتأثر الممارسة المحاسبية في منهجيتها وتطبيقاتها بمختلف القوانين مثل القانون التجاري، والقانون الضريبي، ومختلف التشريعات التنظيمية الأخرى، ولا شك أن مختلف هذه القوانين قد زادت في موثوقية المعلومات المحاسبية وبالتالي منفعتها وإمكانية استخدامها ومقارنتها.[19]

5.1.4.4.عوامل ثقافية: من أهم العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المؤسسات المهنية، إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص، وللوصول إلى المستوى التعليمي المطلوب هناك العديد من المؤسسات المهنية التي تقوم بتعزيز كفاءة وجودة المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومنها:[20]

..حماية ودعم المحاسبين ضد الضغوطات التي يمكنهم أن تمارسها إدارة المؤسسة بهدف نشر تقارير مالية لا تظهر الصورة الحقيقية لواقع المؤسسة وإظهارها بأحسن ما هي عليه.

..تطوير المعرفة الثقافية المحاسبية عن طريق الندوات العلمية والتدريب والتأهيل العلمي والعملي للمحاسبة وإصدار التعليمات المهنية للمحاسب لمواجهة المشاكل المهنية في الواقع العملي.

..محاولة إنشاء ووضع معايير المحاسبة المقبولة عموما من أجل محاولة تمكين المهنيين من الإهتمام بها لتحقيق إتفاق في التقارير المالية مع متطلبات القوانين في البلدان الأخرى المختلفة الأكثر إهتماما بمتطلبات العرض للمعلومات الملائمة لمستخدمي تلك التقارير المالية.

5.4.عوامل متعلقة بالمعلومة: ونخص بالذكر إستخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة وعرض المعلومات، وكذلك الإنتشار الواسع والسريع للانترنت؛ حيث كان لهما أثر واضح في:

..إنخفاض كبير ومستمر في تكلفة الإنتاج.

..زيادة كمية المعلومات الملبية لإحتياجات المستخدمين ولعدد كبير من المستخدمين وفي الوقت المناسب.

..إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنين.

وبما أن الهدف من البيانات هو الحصول على المعلومات الضرورية لتلبية الإحتياجات، والتي ينبغي بالمقابل أن تكون نوعية هذه المعلومات جيدة، ولمعرفة نوعية هذه المعلومات يمكن التركيز على بعض الأبعاد التي نجمعها في:[21]

1.5.4..التصوير والتمثيل : ويقصد به تلاءم الواقع مع شكل المعلومة ومستخدميها، وأن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليه.

2.5.4..التأكد: يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة صحيحة وموضوعية للواقع.

3.5.4..سهولة الحصول على المعلومة: باستعمال قاعدة بيانات متاحة لجميع المستخدمين، أي أن المعلومات المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة من قبل الجميع وبسهولة.

4.5.4..معلومات محددة: أي مضبوطة بدقة؛ وهي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل أكثر بحيث يكون القياس الرقمي مثلا يحمل أجزاء عشرية عديدة وبالتالي عدد تصنيفات الفئات يكون كبيرا وقد يؤدي هذا التفصيل إلى عدم الفهم، أو زيادة إحتمال الخطأ، وهذا يحتم أن يؤخذ العنصر بكل الجوانب.

5.5.4..الملاءمة: تعد المعلومة المفصح عنها ملائمة في نظر المحاسبة على أساس منفعتها، وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها أو النتائج المنتظر الحصول عنها، ويقترن مفهوم الملاءمة أساسا بمصداقية المعلومة وموثوقيتها وشموليتها وصورتها الوافية لدى مستعمليها.

6.5.4..تقرير مدقق الحسابات: ويعتبر ركيزة أساسية لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية، لأنه أساس مراجعة التقارير المالية المنشورة وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة فيها، إضافة إلى التحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة ومتطلبات القوانين المعمول بها.

فتقرير مدقق الحسابات ذو أهمية كبيرة في قرارات الإستثمار، كما يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين وغيرهم.

وبالرجوع إلى مضمون معايير التدقيق الدولية يلاحظ أنها تطلب من المدقق أن يفصح في تقريره صراحة ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عنها ؟ كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، وفي حالة تحفظ مدقق الحسابات حول عدالة ومصداقية التقارير المالية فان ذلك يثير الكثير من التساؤلات مما يترتب عنه أضرار بالغة على سمعة المؤسسة لاسيما في سوق الأوراق المالية.

وعلى هذا فإن تقرير مدقق الحسابات يؤثر في ملاءمة وموثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في التقارير المالية من خلال التزامه بالقواعد والمبادئ المهنية وبتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عنها، وتعد الإستقلالية التي يتمتع بها

مدقق الحسابات من العوامل التي تؤثر على طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمها في التقارير المالية لجعلها أكثر فائدة لمستخدميها.[22]

6.4ـ معايير تحقيق جودة المعلومة المحاسبية: معايير عديدة تتكامل فيما بينها لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية نجمعها في:[23]

1.6.4.معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير تخص جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال تشريعات وقوانين واضحة مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2.6.4.معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة أنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، بالإضافة إلى دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفعالية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية والموثوقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الإلتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

3.6.4.معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير ومبادئ وضوابط تراجع وتحكم من خلالها على أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان عن أموالهم المستثمرة، وهذا الوضع دفع بدوره إلى ضرورة إعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة والمصداقية.

4.6.4.معايير فنية: إ ن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الإستثمار.

7.4ـ الخصائص المرتبطة بنوعية المعلومة المحاسبية: إن المعلومة المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومة الأكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات، وأن مستوى جودة المعلومة ودرجة الإستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومة ذاتها (أساسية أو ثانوية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها حيث نجد أن:

1.7.4.خصائص مرتبطة بمتخذ القرار: إن مفهوم المعلومة المحاسبية والإفصاح قد تطور بتطور الفكر المحاسبي ورصد هذا التطور في أدبيات المحاسبة يوضح إعتماد مهنة المحاسبة نوعين مختلفين من متخذي القرارات أو مستخدمي المعلومة المحاسبية هما:[24]

2.7.4..متخذ القرار مستثمر عادي: ينطلق مفهوم المستثمر العادي من أفق محدد للإفصاح المحاسبي يقدم عبر القوائم المالية التقليدية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي فقط)، والتي يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعلها غير مضللة بالنسبة لهذا المستثمر، لأن هذا الأخير عادة هو من جمهور المساهمين ذو قدرة محدودة في إستخدام المعلومات المحاسبية والمالية وبالتالي لا تتوفر لديه القدرة في الحكم على كفاية المؤسسة التي يقبل إستثمار أمواله فيها، فهو لا يتمتع بثقافة محاسبية وتحليلية وإقتصادية كافية، لذلك فهو يعتمد في إتخاذ قراراته على رأي مدقق الحسابات حول الوضع المالي للمؤسسة، ويسمى الإفصاح المحاسبي الموجه إلى المستثمر العادي بالإفصاح التقليدي أو الإفصاح الوقائي.

3.7.4..متخذ القرار مستثمر حصيف: يعتمد الإطار المفاهيمي لهيئة معايير المحاسبة المالية مفهوم المستثمر الحصيف الذي يتمتع بإستيعاب جيد وفهم ومعرفة مسبقة في إستخدام وتحليل المعلومات المحاسبية؛ فهو مستثمر متخصص

أو محلل مالي يتابع التطورات المالية الإقتصادية ويوازن بين مختلف البدائل الإستثمارية، وقد ظهر مفهوم المستثمر الحصيف كنتيجة للإتجاه النفعي في البحوث المحاسبية أواخر ستينات القرن العشرين، حيث تم التركيز على معيار فائدة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات، وعلى أن تكون تلك المعلومات المحاسبية ملائمة وتتسم بالمصداقية، وهما الصفتان الأساسيتان المعتمدتان في الإطار المفاهيمي.

8.4.خصائص مرتبطة بالمعلومة المحاسبية: وهي تمثل الجوهر وأساس الحكم على جودة المعلومة المحاسبية، وتلعب دورا كبيرا بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية للحكم عن مدى ملاءمة ومصداقية المعلومات المتضمنة في القوائم والتقارير المالية.

1.8.4..خصائص نوعية رئيسية: حتى يتم تحقيق الفوائد يتطلب تحقيق خاصيتين رئيسيتين هما:

1.1.8.4.الملاءمة: وعرفتها هيئة معايير المحاسبة الدولية أنها: تلك المعلومات القادرة عن إحداث فروق القرارات من خلال مساعدة المستفيدين من المعلومات المحاسبية على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية، أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها، ولكي تكون المعلومة ملائمة يتحتم توفر خصائص فرعية تمثل مكونات الملاءمة نجمعها في:[25]

2.1.8.4.التوقيت المناسب: لكي تكون المعلومة ملائمة يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم، فإذا لم يفصح عن المعلومة في الوقت المناسب حتما ستكون أقل فائدة في إتخاذ القرار وقد تنعدم فائدتها أصلا، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار حيث بعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومة اللازمة، كما أن توفير المعلومة في التوقيت الضروري قد يكون من المفيد أحيانا التضحية بشيء من الدقة المحاسبية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت الملائم، فعملية إتخاذ

القرارات محددة عادة بفترة زمنية ولا يمكن تأجيلها لذلك فإن توفير المعلومة في الوقت المناسب يعد أمرا ضروريا ومفيدا حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس، وهذا ما يحدث في التقارير المرحلية المؤقتة إذ أنها تقدم معلومات بصورة أسرع ولفترة أقصر.

3.1.8.4.الموثوقية: وتعرف بأنها خاصية المعلومات في التأكد بأن المعلومة خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، أي أنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله، ولكي تتحقق الموثوقية في المعلومات المحاسبية، لابد أن تتوافر الخصائص الفرعية التالية:[26]

4.1.8.4.الصدق في التعبير : ويعني ضرورة وجود مطابقة أو إتفاق بين الأرقام والأصناف المحاسبية من ناحية الموارد والأحداث التي تسعى هذه الأرقام والأصناف لتجسيدها، فالعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، بمعنى هل تمثل الأرقام ما حدث فعلا ؟ ومن ناحية المحاسبة لا يمكن أن يقصد بالصدق في التعبير أن تكون المعلومة المحاسبية مؤكدة أو دقيقة بصورة واضحة.

5.1.8.4.الحياد: ويقصد به تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومة المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير عن سلوك مستخدم هذه المعلومة.

....إمكانية التحقق: وهي تعبر بوضوح عن شرط الموضوعية الذي يجب أن يتوافر في أي قياس، ويقصد بها خاصية القابلية للإثبات أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين بإستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر بإستخدام نفس الأساليب.

9.4.خصائص نوعية ثانوية: إضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية الواجب توافرها في المعلومة المحاسبية حتى يمكن الحكم عنها بالجودة، فإنه يتطلب توافر مجموعة من الخصائص النوعية الثانوية مجسدة أساس في

خاصيتي التماثل وقابلية المقارنة من جهة وخاصية الثبات في إتباع النسق من جهة أخرى حيث يقصد بـ:[27]

1.9.4..خاصية التماثل وقابلية المقارنة: يقصد بالتماثل إستخدام نفس الإجراءات بين نفس المنشآت، وهدف التماثل هو جعل القوائم المالية الصادرة عن المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، بتخفيض التنوع الناشئ عن إستخدام إجراءات محاسبية مختلفة في منشآت مختلفة، ويطلق ما يسمى بعقد المقارنة الذي يهدف إلى تحديد وتفسير أوجه الشبه وأوجه الإختلاف في المعلومة المحاسبية، وعقد المقارنة في مجال المحاسبة يتم على مستويين:

.المستوى الأول: مقارنة بين نتائج فترات محاسبية لنفس المؤسسة؛ أي:

..إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم، أي إمكانية مقارنة كل البنود التي تم تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية مع مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد أيضا من فترة أخرى.

..إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة، بمعنى أن الوحدات النقدية المستخدمة في مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة يجب أن تتطابق وتتماثل مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى.

..إمكانية مقارنة نماذج العرض، بمعنى أنه يشترط إستخدام نفس النماذج لتقديم المعلومات من فترة أخرى.

..إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية، بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.

..الإفصاح عن التغيرات في الظروف التي تؤثر على المؤسسة أو في طبيعة الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى.

.المستوى الثاني: المقارنة بين نتائج مؤسسات مختلفة:

..الشروط السابقة للمقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس المؤسسة.

..إلغاء الطرق البديلة للقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها.

..الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسات المختلفة.

2.9.4...خاصية الثبات في إتباع النسق: يقصد بخاصية الثبات أن تطبق المؤسسة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى، والثبات في إتباع النسق الواحد يتضمن:

..تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى.

..تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر من العناصر في القوائم المالية.

..إن تطبيق هذه الخاصية في إستخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين، كما يوفر الثبات، بهذا نستنتج أن خاصية الثبات تتوجه أساسا لخدمة مستخدم المعلومة المحاسبية؛ فهي تساعد عن ترشيد قراراته بجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة عبر الدورات المحاسبية المتتالية وبذلك ترفع خاصية الثبات مستوى منفعة هذه القوائم المالية.

5 ـ الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية

لأن المعلومة المحاسبية ركيزة أساسية يستند عنها في إتخاذ القرارات، ولأن القوائم المالية التي تعرض هذه المعلومات يتم إعدادها في صورة مطلقة للأغراض العامة، فإنها تصبح ذات معنى أكبر إذا ما تم تصنيفها وترتيبها بشكل يكشف عن الأهمية النسبية بين بنود تلك القوائم بغرض إمكانية إستقراء وتفسير المغزى الذي يقف خلف كل بند ويجيب في آن واحد عن تساؤلات مستخدمي هذه القوائم المالية بما يضمن مساعدتهم في ترشيد قراراتهم.

بهذا فإن الإفصاح المناسب يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين للحصول في وقت واحد عن معلومات صادقة وذات موثوقية بما يحقق الرشادة وبالتالي نمو السوق وإزدهاره واستمراريته.[28]

ويمكن تلخيص دور وأهمية الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في:

..كونه من المبادئ الأساسية الثابتة التي نصت عنها معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي عند إعداد القوائم المالية.

..يساعد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ قرارات رشيدة.

..دقة المعلومة ومصداقيتها وموثوقيتها وشفافيتها يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين في المؤسسة وتمسكهم بأسهمها حتى لو كانت المعلومات المفصح عنها ستؤدي إلى إنخفاض سعر السهم في السوق الأمر الذي سيجلب مساهمين جدد، مما يوفر مصادر مالية جديدة تمكن المؤسسة من تحقيق أرباح إضافية.

إلا أن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يتأثر بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر بعض الصفات للحكم عن كفاءتها حتى تكون مفيدة لمستخدميها، لأن المعلومات الواردة في القوائم المالية ما هي إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الإستفادة منها حسب طبيعة الفئة التي ستستخدم هذه البيانات.

أيضا توجد عوامل تتعلق بالمؤسسة وتؤثر على عملية الإفصاح ودوره في تحسين المعلومة المحاسبية نلخصها في:

..حجم المشروع خاصة فيما يتعلق بحجم الأصول، حيث تكون تكلفة إعداد المعلومة المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وفي الوقت المناسب في المؤسسات الكبيرة صعبة إذا ما قورنت بالمشروعات صغيرة الحجم.

..عدد المساهمين؛ حيث كلما زاد عددهم أدى ذلك إلى زيادة المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

..التسجيل في البورصة، وهي عملية تتطلب زيادة درجة الإفصاح عن أهداف المؤسسة ونشاطها ونتائجها، الخ

..المراجع الخارجي؛ الذي قد يؤثر في درجة الإفصاح من خلال مايلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية.

6 ـ الخاتمة

الإفصاح المحاسبي هو إجراء يمكن المؤسسة من تحقيق إتصال سلس بالعالم الخارجي، حيث تنشر المعلومة المحاسبية التي لها علاقة بالنشاط بما يساعد مستخدميها (مستخدمي المعلومة) على إتخاذ قراراتهم وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم، والإفصاح المحاسبي حال توفره يضفي جوا من الثقة والأمان في وسط المجتمع المالي لأنه يدفع ويضمن في آن واحد نوعية جيدة للمعلومة المحاسبية المفصح عنها، فهو رسالة إعلامية تحقق توزيع عادل للمخاطر بين المستثمرين بما يحقق العدالة بينهم لما يحتويه من معلومات مفيدة وأساسية بما يزيد من حجم الإستثمار وبالتالي توسع السوق ودعم كفاءته.

7 ـ قائمة المراجع:

1رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص466.

2حسين القاضي، توفيق مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الأردن، دار الثقافة، 2006، ص23.

3أمين السيد أحمد لطفي، تظرية المحاسبة، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006، ص303.

4 رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص466.

5 حسين القاضي، توفيق مأمون حمدان، مرجع سابق، ص26.

6 وليد ناجي الحيالي ، المحاسبة المتوسطة (مشاكل الإفصاح والقياس المحاسبي)، الأردن، دار حنين، 1996، ص371.

7عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، غير منشورة، ص45.

8وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، الدنمارك، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007، ص54.

9 محمود السيد ناغي، نظرية المحاسبة ، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2011، ص474.

10 بالعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، مذكرة م اجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، 2011/2010، (غ.م)، ص ص18-19.

11شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، الجزائر، الشركة الجزائرية بوداود، ج1، 2009، ص115.

12 يوسف محمد جربوع، سليم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الأردن، مؤسسة الوراق، 2002، ص45.

13 ميلود تومي، محاضرات مقياس آليات التحكم في تقنيات المحاسبة، لطلبة الدكتوراه الطور الثالث تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، غير منشورة.

14أحمد رجب عبد العال، مبادئ المحاسبة المالية ، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1995، ص43.

15عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية ، الأردن، مكتبة دار الثقافة للنشر، 1998، ص15.

16أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيق معاصر)، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007، ص151.

17 أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص18.

18 رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص96.

19عصفت سيد أحمد عاشور، دراسات نظم المعلومات المحاسبية، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1996، ص11.

20 عصفت سيد أحمد عاشور، مرجع سابق، ص13.

21 أحمد حلمي جمعة وأخرون، مرجع سابق، ص152.

22 بوتيغان حمزة، الإفصاح المحاسبي حدوده وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة الرياض سطيف، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2009/2008، ص77.

23عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، غير منشورة، ص ص40-41.

24شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومة المحاسبية لترشيد القرارات الإقتصادية ، ملتقى وطني حول: مستجدات الألفية الثالثة، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، يومي 21، 22 /2007/11، جامعة باتنة، ص ص78-79.

25 شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2008/2007، غير منشورة، ص ص58-59.

26 بالعيد محمد الكامل، مرجع سابق، ص60.

27 بوتيغان حمزة، مرجع سابق، ص ص80-81.

28 حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص213.

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال
ISSN 1187-2335
المجلد 05 / العـــدد: 02 (2019)،
متوفرة على الرابط: HTTP://REVUES.UNIV-BISKRA.DZ/INDEX.PHP/LFBM/

اختبار فعالية طريقة البرمجة الخطية في ترشيد قرارات منح القروض البنكية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة –

Test the effectiveness of linear programming method in rationalizing the decisions to grant bank loans

Case Study of Agriculture and Rural Development Bank - Guelma Agency

بن جلول خالد [1] - بعلي حمزة [2]

1- جامعة 8 ماي 1945 قالمة -:Bendjeloul.khaled@univ-guelma.dz

2- جامعة 8 ماي 1945 قالمة -: Baali.hamza@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام 2019/09/20 تاريخ القبول:2020/01/06 تاريخ النشر:2020/01/12

ملخص:

إن وجود نظام مصرفي قوي وفعال هو أمر ضروري لسلامة النظام الاقتصادي في أي دولة، فهي تزود المؤسسات والأفراد بالأموال دفعة واحدة أو على أقساط وفي تواريخ محددة وذلك وفقا لقواعد وشروط منح القروض، حيث تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى فعالية البرمجة الخطية في ترشيد قرار منح القروض البنكية، حيث أسقطت الدراسة على أكبر بنك في الجزائر وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة قالمة، وأبرزت الدراسة مجموعة من النتائج كان أبرزها أن استخدام طريقة البرمجة الخطية يهدف لتحقيق وتعظيم الأرباح وهذا يتوقف بالأساس على نجاعة صياغة البرنامج الخطي، والذي يساعد في اتخاذ وترشيد وتوجيه عملية اتخاذ القرارات.

كلمات مفتاحية: . قروض بنكية، اتخاذ القرارات، برمجة خطية.

تصنيفات JEL : G23 ،G32 ،D81 ،C61.

Abstract :

A strong and effective banking system is essential to the soundness of the economic system in any country, it provides institutions and individuals with funds in one installment or in installments on fixed dates in accordance with the rules and conditions for granting loans, this study

---

المؤلف المرسل: بعلي حمزة، البريد الالكتروني: hamza_baali@yahoo.fr

aims to test the effectiveness of linear programming in rationalizing the decision to grant bank loans, the study was dropped on Algeria's largest bank, the Agriculture and Rural Development Bank, the Guelma Agency, the study highlighted a set of results, most notably that the use of linear programming method aims to achieve and maximize profits and this depends mainly on the effectiveness of the formulation of the linear program, which helps in making, rationalizing and guiding the decision-making process.

Keywords: Bank loans; decision-making; written programming.

Jel Classification Codes: G23 ،G32، D81،C61.

1- مقدمة:

تعتبر البنوك أداة أساسية لتحريك الاقتصاد بالنظر للدور الذي تلعبه في تنمية وتنشيطه، حيث تعتبر إحدى الدعامات الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة من خلال عمليات التمويل للمشاريع والمؤسسات ، وتنبع أهمية التمويل من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في عروة النظام الاقتصادي بصور عديدة، فالبنوك التجارية لا تكتفي فقط بقبول الودائع بل تقوم بخلقها، ولهذا فإنَ عملية جمع المدخرات في شكل ودائع ومنحها للعملاء في شكل قروض تعتبر الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، والعائد المتولد عن هذه العملية يمثل المحور الرئيسي لإيراداته مهما تعددت المصادر الأخرى.

لقد أصبح يُعتمد على الأساليب الكمية في إتخاذ قرارات منح القروض كأسلوب بحوث العمليات حيث يعتبر منهج علمي إحصائي يساعد على إتخاذ القرارات المثلى ولقد لقي هذا الأسلوب قبولا واسعا وأصبح يطبق على كل مجالات التجارية، الصناعية والخدمية وحتى العسكرية.

يعتبر أسلوب البرمجة الخطية أحد أهم مصادر بحوث العمليات حيث تستخدم في معالجة مشكلات إدارية وصناعية والاقتصادية التي تواجهها

الإدارة وذلك بإتخاذ القرارات المثالية رغم محدودية الموارد المتاحة بهدف تحقيق أكبر ربح.

1.1. إشكالية الدراسة.

سنحاول الإجابة على السؤال الجوهري الموالي:

ما مدى فاعلية البرمجة الخطية في ترشيد قرارات منح القروض البنكية في ظل محدودية موارد البنك؟

2.1. فرضيات الدراسة.

تتمثل هذه الفرضيات في الآتي:

- تتم عملية منح القروض البنكية وفق مجموعة من المعايير والإجراءات التي يهدف البنك من خلالها تجنب الوقوع في مخاطر القروض والتي تعبر أهم مشكل للبنك وخاصة خطر عدم السداد.
- اتخاذ القرارات باستخدام البرمجة الخطية يتم عن طريق تحديد النموذج الرياضي والذي يطبق متغيرات القرار حيث أن حل النموذج يعتبر على أساس إتخاذ القرار.
- إنَ نجاح أسلوب البرمجة الخطية في تعظيم أرباح البنك يعتمد على جودة النموذج الرياضي الذي يبنى على أساس السياسة الائتمانية للبنك.

3.1. أهداف الدراسة.

تكمن أهداف البحث في: التعرف على الاستخدامات العملية لطريقة البرمجة الخطية ومدى اسهامها في تعظيم الارباح وتقليل المخاطر ،وذلك من خلال تطبيقها عمليا على معطيات واقعية مستمدة من وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

4.1. منهجية الدراسة:

من اجل الإلمام بكل جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إل ثلاثة محاور، اثنين منهما نظريين والثالث عبارة عن الجانب التطبيقي، فأما المحور الأول فكان عبارة عن إطلالة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وظروف نشأته وكيفية عمله وأهم القروض التي يتعامل معها، اما المحور الثاني فقد خصص لمحاولة تبسيط لطريقة البرمجة الخطية وكيفية استخدامها في اتخاذ القرارات، وخصص المحور الثالث لدراسة التطبيقية على بيانات خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تم تحديد انواع القروض التي يمكن ان يتعامل بها البنك ثم قمنا بتحديد المبالغ الممكنة بالنسبة لكل نوع من القروض، وهذا في إطار حدود وإمكانيات البنك المادية وبغية تعظيم ارباح البنك. ولقد تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي WINQSB2.0.

2. تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة-

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكبر بنك تجاري في الجزائر، كونه يحتل المرتبة الأولى على المستوى الوطني في البنوك التجارية، وتضم شبكته حالياً 334 وكالة و 42 مديرية، وأكثر من 7000 إطار وعامل ينشطون على مستوى الهيكل المركزي الجهوي والمحلي.

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) نتيجة لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA)، في 13مارس 1982 الموافق ل 17 جمادي 1402، بمقتضى المرسوم 206/82 (نشرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2000، ص10).

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك عمومي أنشئ للقيام بمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي بدلاً من البنك الوطني الجزائري المسؤول الوحيد عن المجال الفلاحي في ذلك الوقت، إذ تخصص لأول مرة في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي داخل المنطقة الريفية، لكنه تخلى عن حصر

معاملاته في هذا المجال بعد صدور الإصلاحات القانونية البنكية، (81) الإصلاح المالي (71) التي تنص على إلغاء مبدأ التخصص البنكي.

يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حالياً حوالي 334 وكالة من بينها 36 وكالة قيد الإنجاز و 42 مديرية جهوية، 8 مفتشيات جهوية، 8 مراكز جهوية لصيانة الآلات ويشغل ما يقارب 7000 عامل ونظراً لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف البنك في قاموس مجلة البنوك (طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية والرتبة 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف (المجلة الاشهارية لبنك البدر، 2002، ص1).

3. عموميات حول البرمجة الخطية وكيفية استخدامها

1.3. تعريف البرمجة الخطية:

"هي أسلوب رياضي لتوزيع مجموعة من الموارد والإمكانات المحدودة على عدد من الاحتياجات المتنافسة عليها ضمن مجموعة من القيود والعوامل الثابتة بحيث يتحقق هذا التوزيع أفضل نتيجة ممكنة أي أن يكون توزيعاً مثالياً وقد سميت هذه الأساليب بالبرمجة نظراً لكونها تهتم بالبحث عن البرامج التي تحقق القيمة العظمى للأهداف الموضوعة أما صفة الخطية فتعني أن جميع العلاقات بين مختلف عناصر النموذج الرياضي للمسألة علاقات خطية، أي عندما تتغير قيمة المتغيرات المستقلة فان المتغيرات التابعة تتغير دوماً بنسب ثابتة كما تكون جميع متغيرات النموذج من الدرجة الأولى"(المغربي، 2009، ص 151).

2.3. الافتراضات الأساسية للبرمجة الخطية.

من هذه الافتراضات ما يلي: (طعمه، 2009، ص 40)

1.2.3.الخطية: أن تكون العلاقة بين متغيرات دالة الهدف وقيود النموذج ذات طبيعة خطية، أي إنَ حدوث أي تغيرات في قيمة أحد المتغيرات تؤدي إلى تغيرات ثابتة ومتناسبة في قيمة المتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج.

2.2.3. التأكد: تفترض بأن تكون معاملات المتغيرات القرار في دالة الهدف وقيود النموذج معرفَة وثابتة أثناء فترة معالجة المشكلة المدروسة.

3.2.3.التناسبية: يقصد بها أن تكون مساهمة العوامل في دالة الهدف والكميات المستخدمة من الموارد في القيود متناسبة مع قيمة كل متغير من المتغيرات القرار.

4.2.3.الإضافية: يعني هذا الافتراض أنَ كان نشاط يتم إضافته يتحدد مع مجموعة قيود النموذج، وهذا يعني عدم وجود تداخل بين الأنشطة المختلفة.

5.2.3. قابلية القسمة: يشير هذا الافتراض إلى إمكانية أن تأخذ بعض المتغيرات القرار قيماً كسرية، وليس أن يتم التعبير عن جميع المتغيرات بأعداد صحيحة، مع وجود بعض البرامج الخطية، تفترض الحصول على قيم صحيحة وهي ما تسمى ببرمجة الأعداد الصحيحة.

6.2.3. عدم السلبية: أن تكون قيم المتغيرات القرار موجبة، وهذا يعني أنه ليس من المعقول أن يتم إنتاج عدد سالب من الحافلات أو الطائرات.

3.3. مكونات البرمجة الخطية.

إنَ نموذج البرمجة الخطية يتكون من مجموعة من الأجزا ء، إنَ مكونات النموذج يتضمن مجموعة من العناصر منها: متغيرات القرار في دالة الهدف وقيود النموذج التي تكون متغيرات القرار والمعلمات، وشرط عدم السالبية.

1.3.3.متغيرات القرار: هي رموز رياضية تعبر عن مستوى حركتها داخل المنشأة، وهي: (X_1, X_2, X_n) ترمز إلى أنواع المنتجات، أي كم يجب إنتاج من (X_1) و(X_2) و(X_n) وهي التي تكون القرار (الموسوي، 2008، ص20).

2.3.3. دالة الهدف: هي علاقة رياضية خطية لوصف هدف المنشأة ضمن متغيرات القرار، إنَ دالة الهدف تقوم دائماً على أساس تعظيم الأرباح، أو تخفيض التكاليف، تسمى أيضاً بالدالة الاقتصادية، وهي تعبر عن الهدف الذي

تسعى المؤسسة للوصول إليه لتعظيم الأرباح أو تدن يۀ التكاليف، وتكون مؤلفة من متغيرات من الدرجة الأولى (الموسوي، 2008، ص21).

3.3.3. صياغة القيود: القيود هي عبارۀ عن علاقات خطية لمتغيرات القرار، حيث تمثل المحددات الموضوعة على المنشأۀ ضمن إطار العمل، إنَ المحددات ممكن أن تأخذ شكل مصادر أو تعليمات محددۀ على سبيل المثال: إنتاج البلوز النسائي يحتاج إلى 40 ساعة عمل مثلاً يۀ دورۀ إنتاج أحد الأقسام خلال عملية الإنتاج، إنَ القيم الرقمية المالية يۀ دالة الهدف ويۀ القيود تمثل 40 ساعة عمل المطلوبة التي هي عبارۀ عن باراميترات (الموسوي، 2008، ص21).

4.3.3. شرط عدم السالبية: يعني أنَ قيم كل المتغيرات يجب أن تكون أكبر من أو تساوي الصفر، لكونها تتعلق بكميات مادية والكميات المادية لا يمكن أن تساوي قيم سالبة (السيد والعيد، 2003، ص252).

4.3. طرق حل البرنامج الخطي: هناك طريقتان اساسيتان وهما(سعيد، 2007، ص 38):

1.4.3. الطريقة البيانية (الهندسية): يمكن حل النموذج الرياضي للبرمجة الخطية بطريقة الرسم البياني عندما يكون النموذج الرياضي متكون من متغيرين فقط، ويسمى أحياناً بالطريقة الهندسية، أماَ استخدام هذه الطريقة يۀ الحياۀ العملية معدومة لأنَ عدد المتغيرات التي تؤثر يۀ اتخاذ القرارات كثيرۀ جداً، ولكن استخدام هذه الطريقة تعتبر مدخلاً لفهم واستيعاب طريقة الحل، حيث تعطي تصوراً عن صورۀ احتمالات الحل الأمثل للنموذج الرياضي،

2.4.3. الطريقة الرياضية (السمبلكس): إنَ طريقة السمبلكس هي وسيلة رياضية ذات كفاءۀ عالية يۀ استخراج الحلول المثلى لمشكلات البرمجة الخطية بصورۀ عامة. وبسبب إمكانية برمجة المعلومات لمشكلات البرمجة الخطية على الحاسبة الإلكترونية بهذه الطريقة، أدى ذلك إلى انتشار استخدام هذه الطريقة على مدى واسع وبصورۀ كبيرۀ.

4. اختيار محفظة القروض ببنك(البدر) باستخدام البرمجة الخطية

سنقوم في هذا المبحث باختيار محفظة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية على أساس استراتيجية معينة يتبعها البنك، وذلك بتطبيق نموذج البرمجة الخطية على مجموعة من طلبات القروض الممنوحة من طرف البنك.

1.4. إعداد النموذج الذي يحدد أنواع القروض التي يمنحها البنك.

تتناول المشكلة التي نرغب في حلها تقييم مبدئي لطلبات تسعة قروض، جاءت موزعة على النحو الآتي: ثلاثة قروض عقارية، قرضين استغلال، 4 قروض استثمار، كما نعتمد على فرضية أنَ متخذ القرار يرغب في الموافقة على 6 طلبات قروض، وهذا ما سيجعل القيمة تمثل قيمة إجمالية لستة قروض.

1.1.4. صياغة النموذج : يحتوي النموذج على دالة الهدف ومجموعة من القيود تمثل الشروط المفروضة على منح كل قرض، ويعبر عن كل قيد بتعبير رياضي، ويمكن توضيح كل انواع القروض التي يرغب البنك في التعامل بها وكذا كل المعلومات خاصة بكل نوع من القروض:

جدول رقم (1): أنواع القروض التي يتعامل بها البنك مع الزبائن

نوع القرض	القروض العقارية			قروض الاستغلال		القروض الاستثمارية			
الرمز	X11	X12	X13	X21	X22	X31	X32	X33	X34
الفائدة %	2.5	2.5	2.5	5.25	5.25	2.25	9	5.25	5.25
الضمان %	2.5	4	3	10	15	20	15	50	75
المدة (سنة)	10	15	8	5	4	0.5	1	3	7

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرق مصلحة القروض

1.1.1.4. تحديد متغيرات القرار: لتوضيح قيم المتغيرات القرار سنقوم بشرح كل متغير كالآتي:

X_{11} : قرض عقاري من نوع CNAC وهو عبارة عن قرض يساهم فيه 3 أطراف، الطرف الأول المتمثل في العميل بنسبة تتراوح بين 5 و10%، أماَ الطرف الثاني هو CNAC أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حيث أنه يجب على العميل أن يكون منخرط في الصندوق 6 أشهر على الأقل قبل طلب القرض، أماَ الطرف الثالث هو بنك "بدر" بقيمة 70%.

X_{12} : قرض عقاري من نوع ANSEJ وهو عبارة عن قرض لتشغيل الشباب، تقوم بمنحه الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب ذوي الكفاءات والمهارات المهنية لفتح مشاريع مصغرة.

X_{13} : قرض عقاري من نوع ANGEM وهو عبارة عن قرض مصغر يعمل في ظل نفس شروط قرض ANSEJ.

X_{21} : قرض استغلال من نوع invest van، يمنح هذا النوع من القروض لشراء آلة نفعية مثل: السيارة ويكون في الغالب متوسط الأجل.

X_{22} : قرض استغلال من نوع invest santé، خاص هذا النوع من القروض بتمويل القطاع الصحي مثل: إنشاء عيادة طبية...الخ، ويكون في الغالب متوسط الأجل.

X_{31} : قرض استثمار يطلق عليه اسم "القرض الرفيق". وهو قرض ميسر، يعتبر من أكثر القروض الممنوحة، ظهر إلى الوجود سنة 2008. بتوصية من السيد رئيس الجمهورية في إطار النهوض بقطاع الفلاحة، يعتبر هذا من القروض الزراعية وتمنح لتمويل المحاصيل الزراعية، ويكون عادة قصير الأجل.

X_{32} : قرض استثمار من نوع lezing (البيع بالإيجار) وهو قرض ميسر يمنح لتمويل العتاد الفلاحي، ويكون في الغالب قصير الأجل.

X_{33} : قرض استثمار من نوع التحدي، وهو قرض ميسر أقرته السلطات العمومية مؤخراً لإنعاش قطاع الفلاحة، هذا القرض لا يمنح إلاَ للمشاريع التي يوافق عليها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في إطار استصلاح الأراضي الفلاحية، ويمنح هذا القرض لتمويل الاستثمارات الفلاحية مثل شراء الأبقار، في معظم الأحيان يكون متوسط المدى، ويعتبر من أكثر القروض الممنوحة.

X_{34} : قرض استثمار عادي، يمنح هذا القرض لتمويل المؤسسات الاقتصادية، ويكون طويل أو متوسط الأجل.

2.1.1.4. تحديد دالة الهدف: يسعى البنك إلى تعظيم الأرباح على القروض الممنوحة، أي زيادة معدلات العائد على أساس معدل الفائدة. حيث أنَ البنك يود تكوين مكونة من 9 قروض. وعليه يمكن صياغة دالة الهدف على النحو التالي:

$$Max\ Z = 2.5\ X_{11} + 2.5X_{12} + 2.5X_{13} + 5.25X_{21} + 5.25X_{22} + 2.25X_{31} + 9X_{32} + 5.25X_{33} + 5.25X_{34}.$$

3.1.1.4. تحديد القيود : تمثل القيود الشروط التي تمنعنا من اختيار أي قيمة نرغب لمتغيرات القرار، حيث يمكن أن يحتوي النموذج البرمجة الخطية على العديد من القيود طبقاً لطبيعة المشكلة، ويعبر عن كل قيد بشكل رياضي، حيث يمكن أن يكون مستقلاً عن القيد الآخر من قيود النموذج. ويتم صياغة قيود النموذج على النحو التالي:

- القيد الأول: قيد معيار الضمان : هو الضمان الذي يطلبه البنك مقابل منحه القرض حيث يعتبر كتأمين احتياطي يلجأ إليه البنك في حالة عسر المدين، ويحسب هذا المعيار عن طريق نسبة قيمة الضمان إلى إجمالي حجم القرض، فإذا كان البنك يسعى إلى جعل هذه النسبة تساوي 85% في كل قرض، أي أنَ قيمة الضمان تعادل حجم القروض بنسبة 85%. فإنَ قيد هذا المعيار يكتب كما يلي:

$$\mathbf{2.5X_{11} + 4X_{12} + 3X_{13} + 10X_{21} + 15X_{22} + 20X_{31} + 15X_{32} + 50X_{33} + 75X_{34} \geq 85.}$$

- القيد الثاني: قيد معيار المدة : هناك ثلاثة آجال للقروض، قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، حيث أنَ القصيرة لا يمكن أن تتجاوز السنة، أماَ المتوسطة فهي الأكبر من سنة والأقل من 7 سنوات، والطويلة هي الأكبر من 8 سنوات ولا تتجاوز 15 سنة، وهذا الأجل يعبر عن المدة التي يمكن للبنك أن يتجاوزها للعملاء في عملية استرجاع القرض، ويمكن صياغة هذه القيود على النحو التالي:

$$0.5X_{31} + 1X_{32} \leq 1.$$

$$5X_{21} + 4X_{22} + 3X_{33} + 7X_{34} \geq 1.$$

$$5X_{21} + 4X_{22} + 3X_{33} + 7X_{34} \leq 7.$$

$$10X_{11} + 15X_{12} + 8X_{13} \geq 8.$$

$$10X_{11} + 15X_{12} + 8X_{13} \leq 15.$$

- القيد الثالث: عدد القروض : يعبر هذا القيد عن عدد القروض التي سيتم اختيارها ضمن محفظة القروض وهي 6 قروض. وبالتالي تكون صياغة هذا القيد على النحو الآتي:

$$X_{11} + X_{12} + X_{13} + X_{21} + X_{22} + X_{31} + X_{32} + X_{33} + X_{34} = 6$$

- القيد الرابع: عدد القروض العقارية : حيث أنه يتم اختيار على الأقل قرضين، وعليه يمكن صياغة القيد على النحو التالي:

$$X_{11} + X_{12} + X_{13} \geq 2$$

- القيد الخامس: عدد قروض الاستغلال : حيث أنه يتم اختيار على الأقل قرض واحد، ويمكن صياغة القيد كما يلي:

- القيد السادس: عدد القروض الاستثمارية : يتم اختيار على الأقل ثلاثة قروض، ويتم التعبير عن هذا القيد كما يلي:

$$X_{31} + X_{32} + X_{33} + X_{34} \geq 3.$$

- القيد السابع: قيمة متغيرات القرار: متغيرات القرار تساوي الواحد الصحيح أو الصفر، فإذا كانت متغيرات القرار تساوي الواحد فإنه يتم الموافقة على منح القرض، أماَ إذا كانت تساوي الصفر فإنه لا تتم الموافقة على منح القرض، أي أنَ متغيرات القرار هي عبارةٌ عن أعداد صحيحة، ويمكن التعبير عنه كما يلي:

$$X_{11} \leq 1. \qquad X_{31} \leq 1.$$

$$X_{12} \leq 1. \qquad X_{32} \leq 1.$$

$$X_{13} \leq 1. \qquad X_{33} \leq 1.$$

$$X_{21} \leq 1. \qquad X_{34} \leq 1$$

$$X_{22} \leq 1.$$

شرط عدم السالبية:

متغيرات القرار تكون موجبة دائماً، ولا يمكن لها أن تكون السالبة

$$X_{11}, X_{12}, X_{13}, X_{21}, X_{22}, X_{31}, X_{32}, X_{33}, X_{34} \geq 0.$$

يمكن كتابة النموذج كما يلي:

دالة الهدف:

$$Max\ Z = 2.5\,X_{11} + 2.5X_{12} + 2.5X_{13} + 5.25X_{21} + 5.25X_{22} + 2.25X_{31} + 9X_{32} + 5.25X_{33} + 5.25X_{34}.$$

القيود:

$$2.5X_{11} + 4X_{12} + 3X_{13} + 10X_{21} + 15X_{22} + 20X_{31} + 15X_{32} + 50X_{33} + 75X_{34} \geq 85.$$

$$0.5X_{31} + 1X_{32} \leq 1.$$

$$5X_{21} + 4X_{22} + 3X_{33} + 7X_{34} \geq 1.$$

$$5X_{21} + 4X_{22} + 3X_{33} + 7X_{34} \leq 7.$$

$$10X_{11} + 15X_{12} + 8X_{13} \geq 8.$$

$$10X_{11} + 15X_{12} + 8X_{13} \leq 15.$$

$$X_{11} + X_{12} + X_{13} + X_{21} + X_{22} + X_{31} + X_{32} + X_{33} + X_{34} = 6.$$

$$X_{11} + X_{12} + X_{13} \geq 2.$$

$$X_{11} + X_{22} \geq 1.$$

$$X_{31} + X_{32} + X_{33} + X_{34} \geq 3.$$

$$X_{11} \leq 1.$$

$$X_{12} \leq 1.$$

$$X_{13} \leq 1.$$

$$X_{21} \leq 1.$$

$$X_{22} \leq 1.$$

$$X_{31} \leq 1.$$

$$X_{32} \leq 1.$$

$$X_{33} \leq 1.$$

$$X_{34} \leq 1.$$

شرط عدم السالبية:

$$X_{11}, X_{12}, X_{13}, X_{21}, X_{22}, X_{31}, X_{32}, X_{33}, X_{34} \geq 0.$$

2.1.4. حل النموذج الأول: باستخدام برنامج QSB تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول ادناه حيث نلاحظ من خلال الحل النهائي الأمثل للنموذج أنه تم اختيار ستة قروض من بين تسعة أنواع من القروض موافقة وهي: قرضين عقارين، قرض استغلال، 3 قروض استثمار، أي أنَ محفظة القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تتكون من القروض التالية:

- القرض العقاري الأول من نوع CNAC، ورمزه (X11).
- القرض العقاري الثاني من نوع ANGEM، ورمزه (X13).
- قرض الاستغلال الأول من نوع invest van، ورمزه (X21).
- قرض الاستثمار الأول من نوع البيع بالإيجار lezing، ورمزه (X32).
- قرض الاستثمار الثاني من نوع التحدي، ورمزه (X33).
- قرض الاستثمار الثالث من استثماري عادي، ورمزه (X34).

جدول رقم (2) الحل الأمثل للبرنامج الأول.

المتغيرات	قيمة المتغيرات	سعر الفائدة	الربح الإجمالي
	1	2.5	2.5
	0	2.5	0
	1	2.5	2.5
	1	5.25	5.25
	0	5.25	0
	0	2.25	0
	1	9	9
	1	5.25	5.25
	1	5.25	5.25
			29.75

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *WINQSB2.0*

2.4. إعداد نموذج الذي يحدد مبالغ القروض.

تتناول المشكلة التي نرغب في حلها، معرفة قيمة كل قرض من القروض الستة المختارة في النموذج الأول.

1.2.4. صياغة النموذج: يحتوي هذا النموذج على دالة الهدف ومجموعة منَ القيود يتم توضيحها كالآتي:

1.1.2.4. تحديد دالة الهدف: يسعى البنك إلى تعظيم الأرباح على القروض المكونة لمحفظته المالية الممنوحة ويمكن صياغة دالة الهدف كالتالي:

$$Max\ Z = 2.5\ X_{11} + 2.5X_{13} + 5.25X_{21} + 9X_{32} + 5.25X_{33} + 5.25X_{34}.$$

2.1.2.4. تحديد القيود.

- القيد الأول: قيد معيار الضمان : هو الضمان الذي يطلبه البنك مقابل منعه القرض حيث أنه كتأمين احتياطي يلجأ إليه البنك في حالة عسر المدين، إذا كان البنك يسعى إلى جعل هذه النسبة تساوي 85% في كل قرض، أي أنَ الضمان يعادل حجم القروض بنسبة 85% مضروبة في إجمالي مبالغ القروض الممنوحة خلال 2013. وعليه فإنَ هذا القيد يساوي:

$$0.025X_{11} + 0.03X_{13} + 0.10X_{21} + 0.15X_{32} + 0.50X_{33} + 0.75X_{34} \geq 0.85\ (2477590451).$$

- القيد الثاني: قيد مبالغ القروض قصيرة الأجل : تتمثل في القروض قصيرة الأجل المختارة من الستة قروض، وهي قرض واحد يمثل قرض استثماري X_{32} حيث لا يمكن لهذا القرض أن يتجاوز المبلغ المخصص له ويمكن صياغته كالآتي:

$$X_{32} \leq 1234600000.$$

- القيد الثالث: قيد مبالغ القروض متوسطة الأجل : تتمثل في القروض متوسطة الأجل المختارة من الستة قروض، وهي تمثل 3 قروض، قرض واحد

استغلال وقرضين استثمار وهم X_{21} , X_{33} , X_{34} ويمكن صياغة هذا القيد على النحو التالي:

$$X_{21} + X_{33} + X_{34} \leq 721532000.$$

- القيد الرابع: قيد مبالغ القروض طويلة الأجل : تتمثل في القروض قصيرة الأجل المختارة، وهي تمثل قرضين عقاريين X_{11} ، X_{13} حيث لا يمكن أن يتجاوز المبلغ المحدد وهو: 521458451 دج ويمكن صياغته كالآتي:

$$X_{11} + X_{13} \leq 521458451.$$

- القيد الخامس: ق يد مبالغ القروض متوسطة وطويلة الأجل : تتمثل في مجموع القيود متوسطة وطويلة الأجل، حيث لا يمكن لهذه القروض تجاوز المبلغ الإجمالي المخصص لها ويمكن صياغة هذا القيد كما يلي:

- القيد السادس: قيد إجمالي مبالغ القروض : يتمثل هذا القيد في مجموع القروض الستة المختارة بحيث لا تتجاوز السقف الائتماني المحدد لها ويمكن كتابته على الشكل الآتي:

$$X_{11} + X_{13} + X_{21} + X_{32} + X_{33} + X_{34} \leq 2477590451.$$

شرط عدم السالبية:

متغيرات القرار تكون موجبة دائماً ولا يمكن أن تكون سالبة.

$$X_{11}, X_{13}, X_{21}, X_{32}, X_{33}, X_{34} \geq 0.$$

يمكن كتابة النموذج كما يلي:

دالة الهدف:

$$\text{Max } Z = 2.5\,X_{11} + 2.5X_{13} + 5.25X_{21} + 9X_{32} + 5.25X_{33} + 5.25X_{34}.$$

القيود:

$$0.025X_{11} + 0.03X_{13} + 0.10X_{21} + 0.15X_{32} + 0.50X_{33} + 0.75X_{34} \geq 0.85\ (2477590451)\ .$$

$$X_{32} \leq 1234600000.$$

$$X_{21} + X_{33} + X_{34} \leq 721532000.$$

$$X_{11} + X_{13} \leq 521458451.$$

$$X_{11} + X_{13} + X_{21} + X_{33} + X_{34} \leq 1242990451.$$

$$X_{11} + X_{13} + X_{21} + X_{32} + X_{33} + X_{34} \leq 2477590451.$$

شرط عدم السالبية:

$$X_{11}, X_{13}, X_{21}, X_{32}, X_{33}, X_{34} \geq 0.$$

2.2.4. حل النموذج الثاني: باستخدام برنامج QSB تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدل ادناه حيث نلاحظ من خلال الحل النهائي للنموذج أنه تم تحديد مبالغ ثلاثة أنواع منَ القروض وهم:

- قرض عقاري بمبلغ قدره 521458400 دج وبمعدل فائدة قدرها 13036460 دج.
- قرض استغلال بمبلغ قدره 1234600000 دج وبمعدل فائدة قدرها 111114000 دج.
- قرض استثماري بمبلغ قدره 721532000 دج وبمعدل فائدة قدرها 3787980 دج.
- وقدر الربح الإجمالي أي قيمة (Z) 162030400 دج.

جدول رقم (3): الحل الأمثل للنموذج الثاني.

وحدة القياس: دينار جزائري

Z	الربح	سعر الفائدة%	قيمة المتغيرات	المتغيرات
162030400	0	2.5	0	
	13036460	2.5	521458400	
	0	5.25	0	
	111114000	9	1234600000	
	0	5.25	0	
	3787980	5.25	721532000	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *WINQSB2.0*

من خلال مقارنة الربح المحقق من استخدام طريقة البرمجة الخطية والربح المحقق من طرف البنك وذلك باستخدام العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الربح المحقق من البرمجة الخطية} - \text{الربح المحقق من طرف البنك}}{\text{الربح المحقق من البرمجة الخطية}}$$

$$\frac{16203400 - 5671190}{16203400} = 0.65 = 65\%.$$

أي أنَ توزيع القروض باستخدام البرمجة الخطية قد أدى إلى مضاعفة نسبة الربح المحقق مقارنة بالربح المحصل عليه من طرف البنك ب 65%.

3.4. تحليل حساسية الحل الأمثل.

يقصد بتحليل الحساسية هو دراسة إمكانية وجود موارد غير مستغلة بالإضافة إلى تأثير زيادة أي وحدة واحدة إلى أي مورد على الحل الأمثل.

1.3.4. دراسة الطاقات العاطلة

– بالنسبة للمورد الثاني الخاص بالأموال قروض قصيرة الأجل وكذلك بالنسبة للمورد الثالث الخاص بمبلغ القروض متوسطة الأجل قد استغلت بالكامل ولا توجد منها طاقة ضائعة غير مستغلة.

– بالنسبة للمورد الثالث الخاص بمبلغ قروض متوسطة الأجل قد استغلت بالكامل ولا توجد منها طاقة ضائعة غير مستغلة.

– أماَ بالنسبة للمورد الرابع الخاص بقروض طويلة الأجل وكذلك المورد الخامس الخاص بمجموع قروض متوسطة وطويلة الأجل وكذلك بالنسبة للمورد السادس الخاص بمجموع أموال كل القروض فلقد كانت كمية الموارد غير المستغلة بلغت 51 دج، وهي مبلغ صغير جداً، ومنه يمكن القول بأنَ الموارد كلها مستغلة.

جدول رقم (4): الطاقات العاطلة.

الوحدة: دج

المورد	قيمة المورد	الطاقة المشغلة	الطاقة العاطلة
2	1234600000	1234600000	0
3	721532000	721532000	0
4	521458451	524584000	51
5	1242990451	1242990400	51
6	2477590451	2477590400	51

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *WINQSB2.0*

2. تحليل أسعار الظل.

أسعار الظل هي أثر إضافة وحدة واحدة إلى مورد ما على دالة الهدف وعلى المتغيرات.

–بالنسبة للمورد الثاني والمتعلق بمبلغ القروض قصير الأجل فإنَ زيادة قيمة المورد بدينار واحد يؤدي إلى زيادة قيمة الأرباح ب 0.09 دج أي بنسبة 9 %.

-أما المورد الثالث والمتعلق بمبلغ القروض متوسط الأجل، فإنَ زيادة قيمة المورد بدينار واحد يؤدي إلى زيادة قيمة الأرباح بـ 0.0275 دج أي بنسبة 2.75%.

-بالنسبة للمورد الخامس والمتعلق بمبلغ مجموع القروض متوسط وطويلة الأجل، فإنَ زيادة قيمة المورد بدينار واحد يؤدي إلى زيادة قيمة الأرباح بـــ 0.025 دج أي بنسبة 2.5%.

منه يمكن القول بأنَ زيادة قيمة الموارد تعطي بالأولوية التالية:

- مبلغ القروض قصيرة الأجل له أولوية لزيادة موارده وذلك لأنه يعطي أكبر ربح وهذا راجع لقيمة سعر ظله المرتفعة مقارنة بالموارد الأخرى.

- مبلغ القروض طويلة الأجل ومجموع القروض المتوسطة والطويلة فإنَ زيادة قيمتهما سوف يؤدي إلى زيادة الموارد غير المستغلة.

جدول رقم (5): أسعار الظل

الوحدة: دج.

المورد	قيمة المورد	سعر الظل (دج)	سعر الظل %
2	1234600000	0.09	9
3	721532000	0.0275	2.75
4	521458451	0	0
5	1242990451	0.025	2.5
6	247759451	0	0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *WINQSB2.0*

5. خاتمة:

إن توفر الدولة على نظام مصرفي آمن وفعال من اهم سمات تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار حيث يعمل هذا النظام من خلال مؤسساته والمتمثلة في المؤسسات المالية عامة والبنوك بصفة خاصة على تنشيط النظام الاقتصادي من خلال جمع المدخرات وإعادة ضخها في العملية الإنتاجية والاقتصادية

البنوك التجارية وبصفتها المتعامل الأساسي في عملية منح القروض تهدف في الأساس إلى تحقيق الأرباح وتعظيم حصيلة الفوائد، وذلك من خلال الاستخدام المثل للموارد المحدودة في إطار جملة من الإعتبارات والمتمثلة خاصة في معايير الربحية والمردودية بالإضافة إلى درجة المخاطرة .

إن تحقيق هدف تعظيم الأرباح الناتجة عن منح القروض يكمن في تحديد سياسة ملائمة لتوزيع القروض على الزبائن، هذه السياسة التي تكون متماشيا مع شروط والسياسة الداخلية للبنك.

لقد تمكنا من اثبات نجاعة أسلوب البرمجة الخطية في تعظيم أرباح البنك من خلال تحديد سياسة مثلى لتوزيع القروض وفق مجموعة من القيود (الإعتبارات) الي يضعها البنك ولايمكن تجاوزها ، حيث ان استخدام البرمجة الخطية وذلك من خلال صياغة برنامج خطي يوافق شروط البنك يمكن من ترشيد سياسة البنك في منح القروض وكذلك صياغة دالة الهدف والتي تعبر عن تعظيم الأرباح للبنك توصلنا إلى اختيار توليفة مثلى من القروض المختلفة في المدة والفائدة ، حيث تجاوزا سقف الأرباح المحقق بالأساليب التقليدية المعتمدة سابق بنسبة 65%.

1.5. اختبار صحة الفرضيات: من خلال الدراسة النظرية للبحث وبالإضافة إلى الدراسة التطبيقية والتي تمت على بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمكنا من اثبات صحة او خطأ الفرضيات كمايلي:

الفرضية الأولى: تتم عملية منح القروض البنكية وفق مجموعة من المعايير والإجراءات التي يهدف البنك من خلالها تجنب الوقوع في مخاطر القروض والتي تعتبر اهم مشكل للبنك وخاصة خطر عدم السداد.

تعتبر هذه الفرضية خاطئة لأنه من الناحية العملية فإن البنوك لا تعتمد في عملية منح القروض سوى على العملية العشوائية، واستخدام أسلوب المحسوبة والوساطة في تفضيل الزبائن عن بعض وخاصة في البنوك العامة.

الفرضية الثانية: اتخاذ القرارات باستخدام البرمجة الخطية يتم عن طريق تحديد النموذج الرياضي والذي يعتمد على متغيرات القرار، حيث ان حل النموذج يعتبر أساس اتخاذ القرار.

بينت الدراسة النظرية لأسلوب البرمجة الخطية صحة هذه الفرضية ، حيث انه بدون تحديد برنامج رياضي والذي يعبر عن العلاقة بين متغيرات القرار لا يمكن الوصول إلى اتخاذ قرار سليم، حيث أن هذا القرار يكون ناتج عن التوصل إلى حل للبرنامج الخطي.

الفرضية الثالثة: إن نجاح أسلوب البرمجة الخطية في تعظيم أرباح البنك يعتمد على جودة النموذج الرياضي الذي يبنى على أساس السياسة الائتمانية للبنك

هذه فرضية صحيحة حيث ان أساس البرمجة الخطية هو البرنامج الخطي ومنه فإن اتخاذ قرار صائب يعتمد وبدرجة كبيرة على قدرة البرنامج الخطي على التعبير عن المشكلة بشكل صحيح، وهذه القدرة تعتمد بالأساس على مدى توفر سياسة إئتمانية للبنك ومدى قدرة البنك على الإلمام بكل جوانب المشكل حيث ان إي نقص في معلومات حول المشكل يؤذي إلى إخلال بالبرنامج وبدوره يؤدي إلى اتخاذ قرار غير سليم.

2.5. نتائج الدراسة:

1. تعتبر عملية منح القروض اهم وظيفة للبنك بالإضافة إلى انها اهم مصدر لمداخيل البنك غير ان هذه الوظيفة تعتبر اكبر مصدر للأخطار بالنسبة للبنك.
2. تعتمد البنوك على السياسة التقليدية وطرق البدائية في عملية توزيع القروض وهو مايؤدي إلى التقليل ارباح البنك وتعظيم خطر عدم السداد وإفلاس البنك.
3. غياب التخطيط وتحديد الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف في البنك حال دون تعظيم حصيلة الفوائد والمداخيل.
4. عملية منح القروض في البنك الفلاحة والتنمية الريفية هي عملية ارتجالية تعتمد على الوساطة في أغلب الاحيان.
5. يمكن استخدام طريقة البرمجة الخطية من اجل تحقيق هدف تعظيم الأرباح ولكن هذا يتوقف بالأساس على نجاعة صياغة البرنامج الخطي.
6. طريقة البرمجة الخطية اداة رياضية تساعد في عملية اتخاذ القرار خاصة في حالات المشكلات المتعددة ولايمكن ان نصفها بالوسيلة المثلى لعملية التخطيط وانما هي أسلوب علمي منهجي يمكن الاعتماد عليه لترشيد وتوجيه عملية اتخاذ القرار.

6. قائمة المراجع:

1. إسماعيل السيد، جلال العيد، الأساليب الكمية في الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003).
2. حسن ياسين طعمه وآخرون، بحوث العمليات-نماذج وتطبيقات-"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن، دار الصفاء للنشر، 2009).
3. الذكرى العشرون لتأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية، (2002)، المجلات الإشهارية لبنك البدر.
4. سهيلة عبد الله سعيد، الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات، (الأردن، دار حامد، 2007).
5. عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، التحليل الكمي للعلوم الإدارية والتطبيقية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، (الأردن، الوراق للنشر، 2008).
6. محمد الفاتح محمد بشير المغربي، دور بحوث العمليات في إتخاذ القرار، ندوة الإحصاء وبحوث العمليات ومعوقات استخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية في الدول العربية"، 2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر.
7. نشرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، (2000)، تقرير النشاط، وكالة قالمة.

مساهمة نظام تخطيط موارد المؤسسة(ERP) في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

أ د/ أحمد قايد نور الدين
جامعة بسكرة
n.gaid@univ-biskra.dz

ط د / هلايلي إسلام
جامعة بسكرة
islam.helaili@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/05/06 تاريخ القبول: 2020/01/06 تاريخ النشر: 2020/01/12

ملخص:

إن الهدف من هذا البحث هو التعرف على مساهمة نظام تخطيط موارد المؤسسة في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وذلك بالتطرق إلي ماهية نظام تخطيط موارد المؤسسة من خلال تعريفه وتوضيح مميزاته ومتطلبات تطبيقه الجيد، مرورا بنظام المعلومات المحاسبية باعتباره من أهم أنظمة المعلومات في المؤسسة وذلك بالتطرق إلى مفهومة وخصائصه ووظائفه، ووصولا إلى إسهامات نظام تخطيط موارد المؤسسة في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية.

إن من أهم النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا هذه هو أن نظام تخطيط موارد المؤسسة يعتبر من أهم وسائل تكنولوجيا المعلومات المصممة والموجة لتفعيل نظام المعلومات المحاسبية وذلك من خلال جانبين هما جانب المعلومات والبيانات وجانب النظام في حد ذاته و ما يحتويه من فروع أو بالأحرى جانب تشغيل المعلومات وتشغيل العمليات، وفيما يخص جانب تشغيل المعلومات فإن نظام تخطيط موارد المؤسسة يضمن لنظام المعلومات المحاسبية بيانات متكاملة وبالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب (أتممة المعلومات) وهذا ما يؤدي إلي أن تكون مخرجات نظام المعلومات المحاسبية كذلك ذات جودة ، وأما في جانب تشغيل العمليات ويكون ذلك من خلال تنسيق جميع النظم الفرعية في نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة مع بعضها وتكاملها (أتممة العمليات)،كل ذلك يؤدي إلي تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وإعطائها وضع تنافسي.

الكلمات المفتاحية: نظام تخطيط موارد المؤسسة، نظام المعلومات المحاسبية، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية.

تصنيف JEL: O10, M 49, L86.

Abstract :

The purpose of this research is to identify the contribution of the ERP system to the activation of the accounting information system in the economic institution by addressing the nature of the ERP system by defining it and clarifying its advantages and the requirements of its good application, through the accounting information system as one of the most important information systems in the institution. Through its concept, characteristics and functions, and to the contributions of the ERP system to the activation of the accounting information system.

One of the most important results achieved through this study is that the enterprise resource planning system is one of the most important means of information technology designed and the wave to activate the accounting information system through two aspects, namely the information and data and the side of the system itself and its contents, Information and operation processes. In terms of information operation, the ERP system ensures that the accounting information system has integrated, timely and appropriate data (information completeness). This results in the outputs of the accounting information system as well as quality, In the side of running processes and be done through the coordination of all subsystems in the accounting information system in the enterprise with each other

---

المؤلف المرسل: أحمد قايد نور الدين، **البريد الالكتروني:** n.gaid@univ-biskra.dz

and integration (processes completeness), all this leads to the activation of the accounting information system in the economic institution and give it a competitive situation.
Keywords: Enterprise Resource Planning System, Accounting Information System, Activation of Accounting Information System.
Jel Classification Codes: L86, L 49 , O10 .

1. مقدمة:

من أهم سمات العصر الحديث التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والبرمجيات ، التي دفعت المؤسسات عامة والمؤسسة الاقتصادية خاصة للبحث عن أنظمة لتطوير أعمالها، لتتمكن من التأقلم مع البيئة المحيطة، ومواجهة المنافسة الكبيرة مع المؤسسات الأخرى، ومحاولة تبني تكنولوجيا جديدة تساعدها للوصول لتحقيق التميز، وذلك كله يمكن تحقيقة من خلال أنظمة تحقق التكامل والترابط في نظم معلومات المؤسسة سواء داخليا أو خارجيا، ويتمثل التكامل الداخلي في ربط نظم المعلومات لدي المؤسسة ببعضها البعض، أما التكامل الخارجي فيتأتى من ربط نظم معلومات المؤسسة مع نظم معلومات المتعاملين معها، ولهذا فإن المؤسسات تسعي إلي استخدام نظام معلومات يربط ويعزز وظائف المؤسسة في ضل التحديات التي تواجهها، ولهذا برزة نظم تخطيط موارد المؤسسة كبرامج مصممة لخلق التكامل بين أنشطة المؤسسات من خلال الترابط بين الوظائف المختلفة في المؤسسات.

وعند حديثنا عن نظام المعلومات المحاسبية في أي مؤسسة إقتصادية فنجده من بين أهم نظم المعلومات في المؤسسات لما يحتويه من مزايا عن النظم الأخرى، وذلك يرجع للدور المالي الذي يكفله نظام المعلومات المحاسبية، حيث نجده هو المسئول عن تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وعليه فإن جزء من أداء المؤسسات يتأثر بنوع نظام معلوماتها المحاسبية المستخدم لديها.

1.1 طرح الإشكالية:

بالحديث عن نظام المعلومات المحاسبية وما يوفره للمؤسسة الاقتصادية من معلومات محاسبية تحدد لها وضعيتها المالية وهذه المعلومات المحاسبية لكي تساهم في تحديد الصحيح للوضعية وجب أن تتوفر علي خصائص نوعية، وبعد الحصول علي المعلومات وجب كذلك تخزينها للرجوع إليها لإجراء المقارنات، حيث نجد أن نظام المعلومات المحاسبية يوفر قاعدة بيانات لحفظ المعلومات المحاسبية هذا من جهة ، ومن جهة أخر واستجابة لمتطلبات تكنولوجيا المعلومات فإن المؤسسات تتجه نحو تحقيق التكامل والترابط في نظم معلومات المؤسسة وذلك من خلال تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP الذي يوفر قاعدة بيانات متكاملة مركزية تضمن جميع وظائف المؤسسة وجميع قواعد البيانات في المؤسسة سواء الإدارية أو المحاسبية. وبناء على الطرح السابق يمكن صياغة الإشكالية كما يلي.

كيف يساهم نظام تخطيط موارد المؤسسةERP في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية؟

وانطلاقا من الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية.

- ما هو نظام تخطيط موارد المؤسسة.
- ما هو نظام المعلومات المحاسبية
- ما هي إسهامات نظام تخطيط موارد المؤسسة في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية.

2.1 الفرضيات: و قد اعتمدنا على الفرضيةٔ التالية في محاولة منا للإجابة عن مشكلة الدراسة.

- نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP يفعل نظام المعلومات المحاسبية من جانبين جانب تشغيل المعلومات وجانب تشغيل العمليات.

3.1 أهداف الدراسة: إن لهذا الموضوع عدةٔ أهداف وهي

- التطرق إلى جميع المفاهيم المتعلقة بنظام تخطيط موارد المؤسسة ERP .
- التطرق إلي نظام المعلومات المحاسبية وجميع مكوناته وخصائصه.
- معرفة متطلبات تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة .ERP.
- إظهار مساهمة نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية.

4.1 منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وفي محاولة لتحقيق أهدافها، كان من الضروري إتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات، حيث أن هذا المنهج يهدف إلى تبسيط المعلومات والأفكار التي يحتويها من جهة والتعمق في التحليل من جهة أخرى.

وبناءا على الإشكالية المطروحة والأهداف المذكورةٔ آنفا، يمكن تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

- ماهية نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP.
- ماهية نظام المعلومات المحاسبية.
- مساهمة نظام تخطيط موارد المؤسسة في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة.

5.1 الدرسات السابقة.

- دراسة (احمد رجب احمد نصار، 2014) تحت عنوان " إطار مقترح لتقييم الكفاية المعلوماتية لنظم تخطيط موارد المؤسسات المحاسبية عن عمليات التجارية الالكترونية"، مداخلة مقدمة الى المؤتمر الدولي الخامس تحت عنوان المحاسبة في عالم متغير، كلية التجارةٔ، جامعة القاهرةٔ، مصر ، حيث اتجهت الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لتقييم مدى كفاية وكفاءةٔ مخرجات المعلومات المحاسبية المتولدةٔ في بيئة نظم تخطيط موارد المؤسساتERP والتي من شانها دعم وتوفيرالأمان، التوكيد، الموثوقية المعلوماتية، لذلك قامت الدراسة بتوضيح مدى الكفاية المعلوماتية التي من شأنها معالجة المشكلات المحاسبية عن عمليات التجارةٔ الالكترونية وذلك في بيئة الأعمال الالكترونية المصرية.

حيث أن الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة هو ان دراسة احمد رجب احمد نصار اقتصرت فقط على الكفاية المعلوماتية، بمعني ان نظام تخطيط موارد المؤسسة يكفل لنظام المعلومات المحاسبية معلومات بقدر كافي يسمح لها من خلاله بمعالجة بعض المشاكل المحاسبية، اما في دراستنا هذه حاولنا إلقاء الضوء على كل ما يقدمه نظام تخطيط موارد المؤسسة لنظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة في ما يخص المعلومات والبيانات وفي ما يخص النظام في حد ذاته والوقوف عن جميع الاليات التي يوفرها نظام تخطيط موارد المؤسسة لبقية اجزاء نظام المعلومات في المؤسسة بصفة عامة ونظام المعلومات المحاسبية بصفة خاصة وهو ما يؤدي الي تفعيله لجعله في مستوي تطلعات المؤسسة ومواكب لما حوله من التغيرات.

2. ماهية نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP: المؤسسات اليوم على اختلاف أنواعها تنفذ وتعمل بأنظمة تخطيط موارد المؤسسة ERP ، حيث يعتبر ERP بمثابة العمود الفقري للمؤسسات المتعددة الوظائف، والذي يدمج آليا الكثير من العمليات الداخلية ونظم المعلومات والخدمات في برنامج موحد وللاطلاع أكثر وجب التطرق إلي ما يلي.

1.2 التطور التاريخي لنظام تخطيط موارد المؤسسة: إن معرفة تاريخ وتطور نظام ERP أمر ضروري لفهم التطبيق الحالي وتطوراته وفي ما يلي نستعرض أهم مراحل ظهور وتطور نظام تخطيط موارد المؤسسة. (إبراهيم، 2018، الصفحات 192- 193)

حيث تم تنفيذ المرحلة الأولى من ERP في سنة 1970 من خلال نظام يسمي تخطيط متطلبات المواد MRP Material Requirements Planning وكان تركيز برنامج MRP على تخطيط الإنتاج الداخلي، من خلال حساب متطلبات الوقت، والمشتريات، وتخطيط المواد، فبرنامج MRP لا يركز على أي نوع من الخدمات، وإنما وضع لتوفير المواد المناسبة في الوقت المناسب، ومثل MRP خطوة كبيرة إلى الأمام في عملية التخطيط، ثم تم إدخال الجيل الجديد من هذه الأنظمة مع بداية 1980 تحت اسم تخطيط موارد التصنيع Manufacturing Resource Planning MRPII،فقام MRPII بدمج نظم المحاسبة والإدارة المالية،كما اجتازت أنظمة MRP II حدود وظائف الإنتاج التي بدأت منها، لي يظهر بعد ذلك نظم دعم القرار DSS وكذلك نظم المعلومات التنفيذية EIS، والذي مكن للمؤسسة بأن يكون لديها نظام شبه متكامل للأعمال، وبالتالي قدمت أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتكاملة ميزة تنافسية لهذه المؤسسا ت، وكان التحول الكبير في أواخر الثمانيات وبداية التسعينات، فظهرت الحاجة إلى تطوير نظام متكامل محكم من شأنه أن يمكن من استخدام البيانات المخزنة في قواعد البيانات المشتركة على نطاق واسع، والذي أصبح أولوية قصوى للمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، هذه قاعدة البيانات المشتركة، المستخدمة على نطاق واسع، كان اسمها تخطيط موارد المؤسسات Enterprise Resource Planning ERP، حيث يشمل ERP جميع مراحل تخطيط موارد المؤسسة بما في ذلك تصميم المنتجات، والتخزين، تخطيط المواد، القدرة على التخطيط، ونظم الاتصالات، فنظم ERP تساعد المؤسسات على أن تصبح أكثر مرونة من خلال دمج معاملات البرامج الأساسية لجميع الإدارات، مما يتيح الوصول السريع إلى المعلومات في الوقت المناسب ، وقد تطور نظم ERP إلى ما يشار إليه حاليا باسم ERP II ، فخلال السنوات القليلة الماضية، بدأت الحدود الوظيفية لنظمERP II تتوسع من خلال إدارة سلسلة التوريد SCM وإدارة علاقات الزبائن،CRM .

ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح مراحل ظهور وتطور نظام تخطط موارد المؤسسة.

الشكل رقم 01 مراحل تطور نظام تخطيط موار المؤسساتERP.

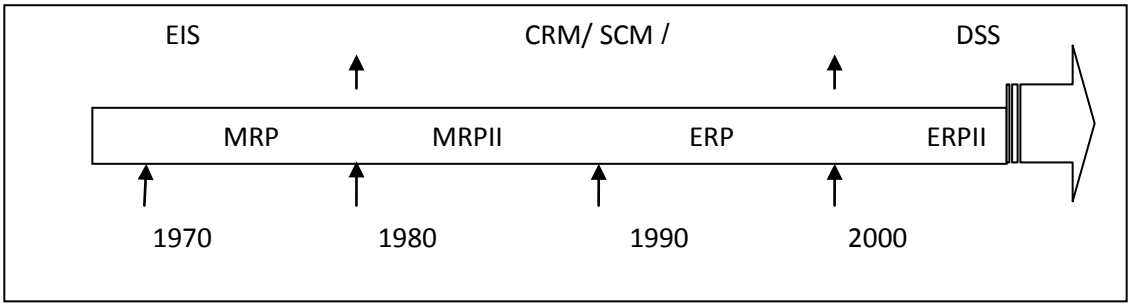

Source: **Stephen Haag, Maeve Cummings, Information systems essentials, McGraw-Hill, USA, 2009, p199.**

2.2 تعريف نظام تخطيط موارد المؤسسة:ويمكن إدراج التعاريف التالي.

- حسب **jean-louis lequeux** فإن مصطلح ERP هو " برنامج تسيير مدمج يجمع مجموعة من تطبيقات الإعلام الآلي مشكلة و متناسقة مع بعضها بهدف دمج و تحسين عمليات التسيير واضعا مرجعا وحيدا (قاعدة بيانات وحيدة) . (lequeux, 2008, p. 31)
- ويعرف **Haag & Cummings** نظام تخطيط موارد المؤسسة هو " عبارة عن مجموعة من البرامج المتكاملة لإدارة الأعمال، والمحاسبة، والتمويل، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المشاريع، وإدارة المخزون، وخدمة وإدارة الصيانة، والنقل، والتجارة الإلكترونية، وسلسلة التوريد، وإدارة علاقات الزبائن، والتعاون الإلكتروني، فهو يشمل جميع أنظمة التكنولوجيا والبرمجيات في المؤسسة " (haag & cumminge, 2009, p. 52)

ومما سبق يمكن أن نتوصل إلى أن نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP هو عبارة عن برنامج شامل يربط جميع وظائف المؤسسة ضمن قاعدة بيانات مشتركة تسهل لكل الوظائف والعمليات في المؤسسة من استغلالها وفقا للاحتياجات من البيانات والمعلومات وهذا من خلال مرونة الخيارات والمزايا التي يمنحها البرنامج لكل مستخدم حسب مستواه الوظيفي واحتياجاته من تلك البيانات والمعلومات، وعليه يمكن القول بأن جوهر عمل نظام تخطيط موارد المؤسسة هو قاعدة البيانات المركزية التي تقوم بجمع المعلومات من جميع مكونات التطبيقات الفردية التي تسمى الوحدات لكل وظائف الأعمال المتنوعة مثل المحاسبة، والتصنيع، التسويق، والموارد البشرية، الخ فعندما يدخل المستخدم أو يقوم بتحديث المعلومات في وحدة واحدة، فعلى الفور النظام بأكمله يقوم بعملية التحديث التلقائي. ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح أكثر.

الشكل رقم 02 ارتباط المعلومات في ERP

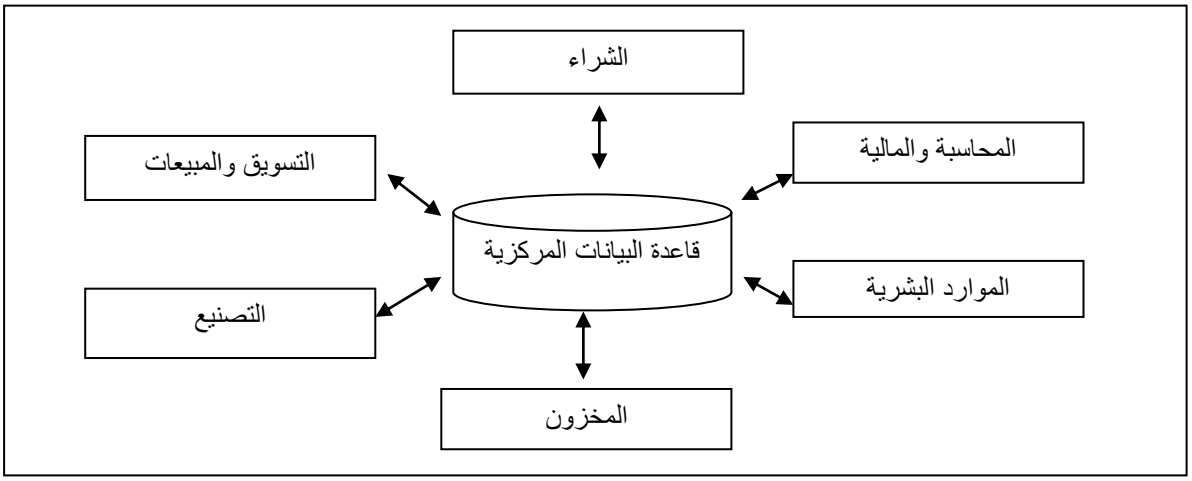

Source **: Paige Baltzan, Amy Phillips, Essentials of business driven information systems, McGraw-Hill, USA, 2009, p159.**

3.2 أساب تبني نظام تخطيط موارد المؤسسة: يقسم الكتاب أسباب تبني نظام تخطيط موارد المؤسسة إلي نوعين من الأسباب منها الأسباب التقنية والأسباب الإدارية وفي ما يلي عرض موجز لهذه الأسباب.
(despina, gravas, & stavropoulos, 2010, p. 173)

أ – الأسباب الإدارية:

- **التمكين من نمو الأعمال.**
- **تحسين كفاءة عمليات النظام.**
- **تقليل زمن معالجة البيانات وتحسين عمليات الاسترجاع.**
- **ربح الوقت وتحسين جودة صنع القرارات بالمؤسسة .**
- **الحصول على المعلومات أكثر دقة وشمولية لحل جوانب المشكلة.**
- **تحسين صورة المؤسسة أمام مختلف المتعاملين معها.**
- **تسهيل تبادل المعلومات بين مختلف الأقسام والفروع.**

ب –الأسباب التقنية:

- **حل مشكلة** y2k.
- **إستبدال الأنظمة التقليدية في المؤسسة.**
- **صيانة البرامج من خلال الاستعانة بالأفراد الأكثر خبرة**
- **تجنب تكرار البيانات..**
- **تخفيض عدد الأخطاء.**
- **تخفيض زمن الإعداد.**
- **تكامل التطبيقات عبر العمليات.**

4.2 مزايا نظام تخطيط موارد المؤسسات: تتمثل مزايا نظام تخطيط موارد المؤسسات فيما يلي: (سعيداني، 2016، صفحة 265)

أ - وحدة واكتمال نظم المعلومات، بمعنى أن تخطيط موارد المؤسسة يوفر بيئة عمل واحدة من خلال قاعدة بياناته الواحدة، ويتجسد هذا بإمكانية وجود العديد من قواعد البيانات المادية لكنها جميعا تلتزم ببنية واحدة، باختصار يمكن تخطيط موارد المؤسس ة من تفادي تكرار المعلومة بين مختلف نظم المعلومات في المؤسسة أي أتممة ودمج عملىات المؤسسة.

ب - يمكن للمستخدم إمكانية تسجيل البيانات فوريا واستعادتها في أي وقت، وثمة ميزة إيجابية أخرى وهي أن التحيينات في قواعد البيانات تتم في زمن قياسي وتمتد للوحدات البرمجية الأخرى أي تبادل البىانات عبر المؤسسة بأكملها .

ت - تخطيط موارد المؤسسات هو أداة متعددة اللغات والعملات، وبالتالي فهو متكيف مع السوق العالمية.

ث - أنظمة تخطيط موارد المؤسسات تسير وتتكفل وتتحكم بمراحل متعددة كالدورة المحاسبية.

ج - تخطيط موارد المؤسسات يمكن من التحكم في جميع أنشطة المؤسسة وفي جميع وظائفها ومصالحها.

5.2 متطلبات تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة : يستوجب على المؤسسات توفير المتطلبات التالي ذكرها التي تضمن استغلال فوائد ومزايا نظام تخطيط موارد المؤسسة على الوجه الأمثل ويمكن تحديد هذه المتطلبات كما يلي. (الجمباز، 2018، الصفحات 41 - 46)

أ - التعاقد مع مزودي خدمات نظم تخطيط موارد المؤسسة بعناية شديدة لما لهم من دور هام في قيام نظام تخطيط موارد المؤسسة بالوظائف الأساسية الموكلة إليه: إن من أهم أسباب نجاح تطبيق تخطيط موارد المؤسسة هو التعاقد مع مزود الخدمة ذو باع في هذا المجال وأن يكون هذا المزود مرخص له رسميا بالقيام بعملية التطبيق من الشركة الأم للبرنامج المراد تطبيقه، حيث أن التعاقد مع مزود خدمة لا يملك الخبرة في هذا المجال سيؤدي إما إلي تطبيق لا يفي بالغرض ولا يحقق الفوائد المرجوة منه، أو يؤدي إلي فشل التطبيق من البداية.

ب - تضافر الجهود في جميع المستويات الإدارية : إن الوظيفة الأساسية لنظام تخطيط موارد المؤسسة هي تحقيق احتياجات المؤسسة من المعلومات، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة يجب أن تتضافر الجهود على المستوي الإداري في قمة الهيكل التنظيمي، وأيضا لابد أن تتضافر جهود العاملين حتى أسفل الهيكل التنظيمي.

ت - تصميم نظام يتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسة: يجب على المؤسسة تحديد الأهداف من وراء اقتناء نظام تخطيط موارد المؤسسة بشكل واضح، وتحديد الإجراءات والعمليات التي تقوم بها كافة الوظائف داخل المؤسسة بشكل تفصيلي، وتحديد عيوب تطبيق النظام التقليدي، حتى يستطيع مزود نظام تخطيط موارد المؤسسة من تصميم نظام يتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسة.

ث - تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة بشكل سليم من قبل القائمين عليه: ينبغي على نظام تخطيط موارد المؤسسة أن يحوز على استحسان المستفيدي ن عند تطبيقه على جميع المستويات، وإن كان يستلزم ذلك وجود إدارة على قدر كبير من الوعي في التعامل مع المستجدات التي تطرأ نتيجة التحول من النظم التقليدية إلي نظم تخطيط موارد المؤسسة، إلي جانب ضرورة تطبيق النظام بشكل سليم من قبل العاملين حتى تكون المعلومات والبيانات المستخرجة من النظام ذات قدر أوفر من الثقة لدي الإدارة، من ناحية

تميزها بالدقة والمصداقية وتلبية احتياجات الإدارة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب وهذا ما يجب أن يكفله نظام تخطيط موارد المؤسسة.

3. **ماهية نظام المعلومات المحاسبية:** إن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر من أهم النظم الحديثة التي تسع جل المؤسسات إلي مواكبته في هذا العصر ومسايرة جميع تطوراته وذلك من اجل التميز ومسايرة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال ولتوضيح نظام المعلومات المحاسبية يجب التطرق إلي ما يلي.

1.3 تعاريف هامة حول النظام والمعلومات.

- تعريف النظام: " يمكن تعريف مصطلح النظام بصفة عامة على أنه مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة " (حسين، 2004، صفحة 13)
- تعريف المعلومات: يمكن تعريفها كما يلي " يعبر مصطلح المعلومات عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معني مفيد لمستخدميها " (حسين، 2004، صفحة 25) ، كما تعرف بأنها عبارة عن " نتيجة تنظيم أو ترتيب أو جدولة أو تحويل البيانات بواسطة النظام على مجموعات مختارة من البيانات مجمعة بطريقة معينة مما يزيد من قيمتها بالنسبة للمستفيد أو المستخدم" (حلمي، 1998، صفحة 72)
- الفرق بين البيانات والمعلومات " إذ أن العلاقة بين المعلومات و البيانات تتجلي في أن البيانات تمثل مدخلات تتم معالجتها للحصول على المعلومات ". (القباني، 2003، صفحة 9)
- تعريف المعلومات المحاسبية: أما المعلومات المحاسبية بشكل خاص فتعرف بأنها " نتاج نظام المعلومات المحاسبية الذي تم تغذيته بالبيانات وتسجيلها وإخراجها في شكل تقارير مالية تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفر هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة ". (المجهلي، 2009، صفحة 24)

2.3 تعريف نظام المعلومات المحاسبية ويمكن إيراد التعاريف التالية.

- يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه " ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية " (حسين، 2004، صفحة 47)
- ويعرف أيضا " بأنه احدي النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المالية وغير المالية للجهات جميعها التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها ". (حمودي، 2016، صفحة 78)

ونلاحظ مما سبق أن نظام المعلومات المحاسبي لا يعتبر بديل لنظام المعلومات الإداري ولا منفصلا عنه ولكن يعتبر نظام من النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات الإداري داخل الوحدة الاقتصادية وأقول بان نظام المعلومات المحاسبية يعتبر من أهم واكبر النظم الفرعية في نظام المعلومات الإداري واري انه يتصف بالشمول حيث يمتد

إلي كل نشاط الوحدة الاقتصادية ويوفر المعلومات المفيدة للمديرين في كل المستويات الإدارية، هذا و بالإضافة إلى تداخل نظام المعلومات المحاسبي وتفاعله مع سائر النظم الفرعية الأخرى التي يمكن أن توجد في نظام المعلومات الإداري.

3.3 مكونات نظام المعلومات المحاسبية نظام المعلومات المحاسبية كأي نظام يتكون من مجموعة من العناصر لتحقيق هدفه الذي قام لأجله، وهذه العناصر نجمعها في الأتي. (الدين و اخرون، 2017، صفحة 17)

أ – المستندات والأوراق الإثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية .

ب – قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية.

ت – البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة.

ث – الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المؤسسة.

ج – الأفراد العاملين مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبية.

ح – الوسائل الالكترونية والاتصالية التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية.

4.3 خصائص نظام المعلومات المحاسبية ويمكن إجمالها في ما يلي. (كورتل و الخطيب، 2015، صفحة 66)

أ – أن تكون أهداف النظام محدده بقدر الإمكان حتى يمكن تصميمه بالطريقة المناسبة لتحقيقها.

ب – أن يتسم بالمرونة الكافية التي تمكنه من التأقلم مع ما يطرأ من تغيرات في الأه داف وما يحيط بالنظام من ظروف.

ت – أن يكون النظام مستقرا ، حتى يتمكن من الحفاظ علي تناسق العلاقة بين قيم متغيراته.

ث – أن يكون بالنظام علاقات كافية تربط أركانه الأساسية والبيئية التي تحيط بكل منها بشكل يسمح لنظام بالتوصل إلى حالة الاستقرار المنشودة والمرغوب.

ج – يجب أن يحقق درج ة عالية من الدقة والسرع ة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية .

ح – أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.

خ – أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية.

د – أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وضيفتها المهمة وهي التخطيط القصير و المتوسط و الطويل الأجل لأعمال المؤسسة المستقبلية.

ذ – أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته ا وذلك عند الحاج ة إليها.

ر – أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تطويره ليتلائم مع المتغيرات الطارئة على المؤسسة.

5.3 وظائف نظام المعلومات المحاسبية: من أهم الوظائف التي تؤديها هذه النظم ما يلي. (رملي، 2011، صفحة 66)

أ – وظيفة جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وفهرستها.

ب – وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية في النظام.

ت – وظيفة تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية لتحويلها لمعلومات تخدم أهداف المؤسسة عن طريق خ طوات إنتاج المعلومات وبمساعدة البرمجيات التطبيقية.

ث – وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية وإدارة بنك البيانات.

ج – وظيفة نقل وإيصال المعلومات إلى مستخدميها، وعرضها بالطريقة المناسبة .

ح – وظيفة رقابة وحماية البيانات، والتأكد من دقتها وسلامتها وبالتالي دقة المعلومات.

4. مساهمة نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية : حيث

سنركز في هذا الجزء من الدراسة إلي التطرق بالتفصيل لإسهامات التي يضمنها نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP لنظام المعلومات المحاسبية بغية تفعيله وجعله في مستوي تنافسي بصفة خاصة ومن أجل تحسين أداء المؤسسات بصفة عامة، حيث أن نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP يمكنه أن يفعل نظام المعلومات المحاسبية من جانبين هما جانب المعلومات والبيانا ت المالية والمحاسبية وجانب النظام في حد ذاته و ما يحتويه من فروع أو بالأحرى جانب تشغيل المعلومات وتشغيل العمليات.

1.4 جانب البيانات والمعلومات (تشغيل المعلومات): حيث أن نظام المعلومات المحاسبية يعتمد على البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية التي تعتبر مدخلات له، و التي تحول إلي مخرجات من خلال القيام بعمليات التشغيل لنظام المعلومات المحاسبية، حيث تتمثل تلك المخرجات في القوائم والتقارير المالية وللحصول على مخرجات ذات جودة يجب أن تكون كذلك المدخلات ذات جودة وهو ما يكفله نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP لنظام المعلومات المحاسبية وذلك من خلال الوفاء بالمعلومات والبيانات المحاسبية عن طريق إدخال جميع العمليات المحاسبية إلي النظام من خلال قيد تلك البيانات في قاعدة البيانات المركزية ومن ثم يوزع نظام تخطيط موارد المؤسسة هذه القيود على حسابات الأستاذ العام آليا وهنا يتم استخدام هذه البيانات وتحويلها بسرعة إلي معلومات تعكس المركز المالي للمؤسسة وتسمح بإعداد القوائم المالية الختامية وإعداد التقارير المطلوبة من الإدارة، في أسرع وقت، وكذلك نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP يعمل على تكامل المعلومات (أتممة المعلومات) داخل المؤسسة وعدم تضارب المعلومات أو ازدواجيتها رغم اختلاف مصادرها ويضمن دقتها، هذا بالنسبة لمدخلات نظام المعلومات المحاسبية، أما بالنسبة لمخرجات النظام المعلومات المحاسبية فإن نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP يعمل على ترتيبها وتصنيفها وأتممتها مما يجعلها قابلة للاستخدام وتسهيل إمكانية الرجوع إليها من أجل القيام بالمقارنات أو إعادة تشغيلها مرة أخرى.

وعليه فإن نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP يضمن لنظام المعلومات المحاسبية في جانب تشغيل البيانات و المعلومات ما يلي .

أ -تكامل المعلومات: حيث يعتبر التكامل من أهم أهداف نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP وذلك من خلال تطبيبق نظام قاعدة البيانات الموحدة بهدف استبعاد المعلومات المتضاربة، وإيجاد قنوات اتصال بين مصالح المؤسسة بالتوقيت المناسب وربط كافة مكونات الهيكل التنظيمي للمؤسسة بصورة تدعم التكامل. (romao & advantages, 2012, p. 136)

ب -جودة المعلومات ودقتها: حيث تعتبر جودة المعلومات والبيانات من أهم أهداف نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP لما تشكله من أهمية بوصفها المصدر الأساسي لاتخاذ القرارات حيث يشترط النظام توافر الدقة والمصداقية فيها حتى تكون قرارات المؤسسة متوافقة مع ما تود الوصول إليه. (masoud & fereshteh, 2013, p. 80)

وجودة المعلومات مرتبطة كذلك بنوعية المعلومات المتداولة داخل المؤسسة وانه من المفترض أن يقوم بإنتاجها نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP ففي ظل وجود هذا النظام يمكن ضمان انسياب المعلومات بصورة سليمة علي صعيدين الداخلي أي بين إدارات المؤسسة المختلفة والخارجي أي توافر معلومات عن الموردين والعملاء وتوافر معلومات للإدارة في الوقت المناسب . (daoud & triki, 2013, p. 122)

لذلك تعتبر جودة المعلومات والبيانات مبدأ أساسيا من مبادئ تطبيق تخطيط موارد المؤسسة ERP وتقاس جودتها تبعا بمدي إتاحتها للمستفيدين في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة مما يجعل عملية الاسترشاد بها في نظام المعلومات المحاسبية أكثر فعالية. (mazzawi, 2014, p. 45)

2.4 جانب النظام وما يحتويه من نظم فرعية (تشغيل العمليات): و كذلك فإن نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP يضمن لنظام المعلومات المحاسبية في جانب تشغيل العمليات ما يكفيه من أجل تفعيله وجعله يستجيب لتطلعات المؤسسة الاقتصادية وإيصالها لوضع تنافسي وفي ما يلي سنتطرق إلي أهم النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وما يضمنه نظام تخطط موارد المؤسسة ERP لها .

أ – بالنسبة لإدارة المالية: يقوم نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP بتبسيط وأتممة الإدارة المالية من خلال برنامجه الذي يدمج بيانات المحاسبة والمبيعات والمشتريا ت والذي يقود إلي مراقبة المعلومات المالية المهمة على نحو دائم لضمان استمرار الأعمال بشكل سليم مع إمكانية تحديد التغيرات التي يجب إجراءها لتحقيق التميز للمؤسسة.

ب – بالنسبة لإدارة المشتريات: يوفر نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP إمكانية تسجيل الحركية اليومية للمشتريات مثل حركات الشراء والدفعات للموردين والتسويات المدينة والدائنة وتسجيل طلبات الشراء للحصول بشكل أني على الوضع المالي مع الموردين من خلال الاستعلامات العديدة والتقارير المتنوعة بشكل تفصيلي أو مختصر.

ت – بالنسبة لإدارة التصنيع: يضمن نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP لإدارة التصنيع القيام بالعمليات التكاملية سواء ما تعلق بالتصنيع الداخلي أو التصنيع لدي الغير أو التصنيع للغير، وسواء كانت عملية التصنيع من مرحلة واحدة أم أكثر وسواء كانت المواد المستخدمة مادة واحدة أم أكثر، مع إمكانية تعريف تركيبة المواد المصنعة من المواد الأولية لتسهيل التسجيل التلقائي في إخراج المواد الأولية وإدخال المواد المصنعة من والي المخازن، ومعرفة الكلفة قبل القيام بالتصنيع كما يمكن استخراج كشوف تكلفة مادة مصنعة من المواد الأولية وساعات العمل والأجور والمصاريف الثابت والمتغيرة خلال فترة زمنية متغيرة من يوم إلي سنة ويمكن كذلك ربط التصنيع بنماذج معيارية ومعرفة الانحرافات بين المعياري والفعلي.

ث – بالنسبة لإدارة المبيعات يضمن نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP إمكانية تسجيل الحركة اليومية للمبيعات، مثل حركات البيع والقبض من العملاء والتسويات المدينة والدائنة وتسجيل طلبات التوريد للحصول بشكل أني على الوضع المالي مع العملاء، من خلال الاستعلامات العديدة والتقارير المتنوعة بشكل تفصيلي أو مختصر.

ج – بالنسبة للإدارة المحاسبية: وتتفرع إلى الأتي.

- الأستاذ العام: يضمن نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP لدفاتر الأستاذ العام التسجيل المباشر جراء الحركة التلقائية للقيود لعمليات المبيعات والمشتريات والتخزين والتصنيع ويؤدي ذلك إلى الحصول على

استعلامات مباشرة عن الحركة اليومية وكشوف الحسابات بشكل تفصيلي أو مختصر مما يسمح بتحديد أرصدة الحسابات بصفة يومية.

- الأصول الثابت: يضمن نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP معالجة الأصول الثابت بدقة كبيرة بشكل دوري، ويكون ذلك من خلال التحديد المسبق لقيمة الأصل ثم يقوم النظام بالمعالجة التلقائية اللازمة لاحتساب قيمة الاهتلاك الخاصة بكل أصل وتسجيل القيود المحاسبية اللازمة وترحيلها للحسابات العامة مع إمكانية إدماج مبالغ الصيانة وإعادة التقييم أو تغير طرق الاهتلاك .
- أوراق القبض وأوراق الدفع : يقدم نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP لهذا الجز من نظام المعلومات المحاسبية معالجة أنية كجزء من الحركة المحاسبية الأساسية كما يعطي إمكانية ترتيبها حسب تسلسل العملاء والموردين وحسب تواريخ الاستحقاق لسهولة المتابعة.
- الجرد: يوفر نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP إمكانية تنظيم عمليات الجرد للمخازن من خلال توفير بطاقات الجرد وإعطاء الفروقا ت بعد إدخال عمليات الجرد يدويا أو آليا والتصحيح التلقائي للأرصدة المواد كميات وتكاليف في المستودعات حسب نتائج الجرد الفعلية.
- الموازنات التقديرية : يضمن نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP العمل بالموازنات التقديرية بشكل اختياري للقيام بعمليات التخطيط المسبقة لأشهر أو سنوات.

ح - بالنسبة للفروع المتعددة: يكفل نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP إمكانية التعامل مع فروع غير محددة العدد، حيث تتأثر حسابات هذه الفروع بشكل تلقائي من مستندات الحركة اليومية ويمكن متابعة كشوف حساباتها التفصيلية وتقارير موازين المراجعة وميزانياتها العامة لكل فرع على حدي أو كل الفروع مجتمعة، ومعرفة أرباح كل فرع على حدة أو الأرباح الإجمالية لكل الفروع، ويكون هذا بشكل شهري أو فصلي أو سداسي أو سنوي حسب حاجة المؤسسة الأم.

5. خاتمة:

يعتبر نظام تخطيط موارد المؤسسات ERP أحد المشاريع المعلوماتية التي تم تصميمها حتى يتم تنسيق كافة الأنشطة والموارد والمعلومات داخل المؤسسة، وهو يعمل على دعم كافة العمليات الأساسية التي تقوم بها المؤسسة، ومن أبرز العمليات التي يقوم بها هذا النظام دعمه لنظم المعلومات في المؤسسة بصفة عامة ونظام المعلومات المحاسبية بصفة خاصة ، من خلال دمج كافة البيانات في قاعدة بيانات واحدة مشتركة بين مختلف نظم المؤسسة، بما يسمح لكافة المستويات أن تستفيد من كل معلومات تلك القاعدة و تقوم بتخزين كافة أعمالها عليها، بالإضافة إلى القدرة على استعادة كافة المعلومات اللازمة والمخزنة، والقيام بربط جميع الأعمال مع بعضها من أجل تحقيق التكامل وأتممة المعلومات والعمليات، وفي ضوء ذلك نرى أن اعتماد نظام ERP ونجاح تطبيقه في المؤسسات المعاصرة، يسهم بشكل كبير في تطوير عمل المؤسسة من خلال تفعيله لنظم معلوماتها وخاصة المحاسبية منها لما لها من أهمية كبيرة في المؤسسة .

1.5 اختبار صحة الفرضيات:

- الفرضية: "نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP يفعل نظام المعلومات المحاسبية من جانبين جانب تشغيل المعلومات وتشغيل العمليات"، قد تم التوصل إلى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة، حيث وجدنا أن

نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP يفعل نظام المعلومات المحاسبية من جانبين وهما جانب تشغيل المعلومات وذلك بتحسين نوعية المدخلات لنظام المعلومات المحاسبية بحيث يضمن نظام تخطيط موارد المؤسسة لنظام المعلومات المحاسبية بيانات متكاملة وبالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب وهذا ما يؤدي إلي أن تكون مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ذلك ذات جودة ، وأما في جانب تشغيل العمليات ويكون ذلك من خلال تنسيق جميع النظم الفرعية في نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة مع بعضها وتكاملها ،كل ذلك يؤدي إلي تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية.

2.5 نتائج الدراسة: وتتلخص أهم النتائج التي خلصت إليها الأدبيات التي تم التطرق إليها من خلال هذه الدراسة والتي من خلالها يساهم نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية بجانبيه وهي كما يلي.

- توفير معلومات وبيانات تمتاز بالدقة .
- تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP يضمن زيادة إنتاجية المعلومات.
- إمكانية الاستفادة من البيانات والمعلومات لكل الفروع والمستويات.
- قدرة نظام تخطيط موارد المؤسسة على الاحتفاظ بالمعلومات والبيانات داخل قاعدة بيانات موحدة .
- سهولة الحصول على تلك البيانات والمعلومات من قبل مستخدمي نظام المعلومات المحاسبية.
- تسهيل العمل المحاسبي من خلال توفر النظام على القيود المحاسبية تلقائيا مما يسمح باستثمار وإستخدام النظام تلقائيا.
- إمكانية الرجوع إلي المعلومات المحاسبية في أي وقت من أجل إجراء المقارنات وتصحيح الانحرافات.
- تحديد نتيجة المؤسسة حسب احتياجات المؤسسة سواء شهريا أو فصليا أو سداسيا أو سنويا.
- فتح وإقفال السنة المالية أليا وتجزئتها إلي فترات حسب حجم نشاط المؤسسة مما يخفف عليها الضغ ط في نهاية السنة.
- توفير المعلومات المحاسبية في الوقت الملائم ومساهمته في جودة التقارير والقوائم المالية المحاسبية وسرعة إنتاجها.
- زيادة قدرة المؤسسة في التحكم والسيطرة على كافة الجوانب الخاصة بنظام المعلومات المحاسبية.
- إيصال المؤسسة لوضع تنافسي من خلال تفعيل نظام معلومتها المحاسبية.

3.5 التوصيات: في ضوء النتائج التي توصلنا إليها نقترح عدد من التوصيات التي نرى لها من أهمية بكمان نذكر منها.

- يجب على المؤسسة الاقتصادية أن تختار نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP المناسب الذي يتلاءم مع نشاطها لكي تستفيد من المزايا التي يوفرها لها حيث أن اختيار النظام الخاطئ وتنفيذه يؤدي بالمؤسسة إلي تكبد خسائر.
- يجب على المؤسسة ضمان التدريب الكافي للقائمين على نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP لكي تضمن الاستفادة من النظام بأكبر قدر ممكن .
- الاستعانة بالمتخصصين والاستشاريين من أجل التقييم الدوري لنظام تخطيط موارد المؤسسة ERP .
- يجب مراعاة تكلفة الحصول وتطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP من قبل المؤسسات على العائد المحتمل من التطبيق لهذا النظام.

المراجع

daoud, & triki. (2013). *mac counting information systms in an erp environment.* tunisian: the intenational journal of digital accounting reseach.

despina, g., gravas, e., & stavropoulos, a. (2010). *erp benefits and firm performance.*

haag, s., & cumminge, m. (2009). *Information systems essentials.* usa: mcgraw - hill.

lequeux, j. l. (2008). *manager avec les erp architecture orientee.* france: groupe eyrolles paris.

masoud, j., & fereshteh, s. (2013). *the effect of enterprise resource planning erp systems on the correct determination of the cost for a cement plant admiqed to tehran stock exchange.* Iran: advances in environmental.

mazzawi. (2014). *enterprise resource planning implement lon failure a case study from jordan.* jordan: journal of business administration and managemenet sciences research.

romao, a., & advantages, r. (2012). *limitations and solutions in the use of erp systems a case stud in the hospitality industry.* procedia technology.

احمد حسين علي حسين. (2004). *نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري والنظم التطبيقية* . الاسكندرية مصر: الدار الجامعية.

اميرة شرف عبد الدين، و اخرون. (2017). *نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة واثرها على الاداء المالي بالمؤسسات التجارية مذكرة ماجستيير*. جامعة السودان: قسم المحاسبة والتمويل كلية الدراسات التجارية.

بن الطيب إبراهيم. (2018). نظام ERP واهميته لدي المؤسسات الاقتصادية الحديثة. *مجلة اقتصاديت شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بو علي* .

ثناء علي القباني. (2003). *نظم المعلومات المحاسبية*. الاسكندرية مصر: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع.

جمال سعيداني. (2016). تخطيط موارد المؤسسات erp في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة الاقتصاد الجديد خميس مليانة العدد 15 المجلد02* .

عبد المجيد محمد منير الجمباز. (2018). *اثر تطبيق تخطيط موارد المؤسسة erp على فعالية البيانات المحاسبية اطروحة دكتوراه*. السودان: جامعة كاي.

فريد كورتل، و خالد الخطيب. (2015). *نظم المعلومات لاتخاذ القرارات*. الاردن: دار زمزم.

فياض حمزة رملي. (2011). *نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة* . السودان: مطابع السودان القلة الخرطوم.

ناصر محمد علي المجهلي. (2009). *خصائص المعلومات المحاسبية واثرها على اتخاذ القرارات دراسة حالة مؤسسة اقتصادية مذكرة ماجستيير*. باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

هشام عمر حمودي. (2016). *استخدام نظام المعلومات المحاسبية وفقا للمنهج المحاسبي الشرعي في صندوق الزكاة* . القاهرة مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية بجامعة الدول العربية.

يحي مصطفي حلمي. (1998). *اساسيات نظم المعلومات*. القاهرة مصر: مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع.

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال
ISSN 1187-2335
المجلد 05 / العــدد: 02 (2019)،
متوفرة على الرابط: HTTP://REVUES.UNIV-BISKRA.DZ/INDEX.PHP/LFBM/

وجهة نظر بيتر دراكر في أخلاقيات الأعمال

Peter Druckers' View on Business Ethics

عبد الناصر موسي- جامعة بسكرة abdennacer.moussi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/10/01 تاريخ القبول: 2019/12/16 تاريخ النشر: 2020/01/12

ملخص: في المقال الذي صدر له سنة 1981 تحت عنوان «What is Business Ethics?» (Drucker P., 1981b) انتقد بيتر دراكر المهتمين و الباحثين في مجال أخلاقيات الأعمال بتقليص حجم هذا المجال إلى مستوى أقل مما يجب أن يكون عليه، و أن النسخة الخاصة بهم من أخلاقيات الأعمال ما هي إلا شكل من أشكال الإفتاء في قضايا الضمير التي تعطي مبررات غير مقبولة للباحثين عن أعذار لرجال الأعمال

سنقسم هذا المقال الى جزئين أساسيين ، نتطرق في الجزئ الأول منه الى مقاربة دراكر لأخلاقيات الأعمال، أي التطرق إلى ما قاله دراكر في هذا الأمر، مع إدراج ترجمة حرفية لمقاطع من هذا المقال، و نتطرق في الجزئ الثاني الى اهم الإنتقادات التي وجهت لدراكر بهذا الخصوص .

كلمات مفتاحية:. أخلاقيات الأعمال ، الإفتاء في قضايا الضمير ، دراكر ، الإدارة.

تصنيفات JEL : M14

Résumé: Dans son article intitulé «What is Business Ethics?» (Drucker P., 1981b) Drucker a critiqué les éthiciens des affaires de l'époque pour avoir réduit considérablement la discipline en matière d'éthique des affaires et que leur version de l'éthique des affaires était une forme de la casuistique qui fournit un argument illégitime pour les apologistes des affaires.

Cet article est divisé en deux sections. Dans la première section, nous présentons l'approche de Drucker en matière d'éthique - ce qu'a dit Drucker dans son article de 1981 - et dans la deuxième section, nous présentons les critiques de cet article formulées par des éthiciens bien connus.

les mots clés : Ethique des affaires, casuistique, Drucker, Management

---

المؤلف المرسل: عبد الناصر موسي، abdennacer.moussi@univ-biskra.dz

من هو بيتر دراكر؟

ولد بيتر فرديناند دراكر Peter Ferdinand Drucker في فيينا عاصمة النمسا سنة 1909 وأستقر بها الى أن أنهى دراسته الثانوية ، بعدها إنتقل الى مدينة هامبورغ الألمانية أين تابع دراسته الجامعية في الحقوق بالإضافة الى ممارسته لأول عمل له ككاتب في إحدى الشركات . تزوج في سنة 1937، و هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ؛ حيث عاش وعمل فيها منذ ذلك الحين كصحفي و مؤلف و إستشاري و أستاذ. درّس الإدارة Management في كلية كليرمونت للدراسات العليا بكاليفورنيا وألف أكثر من 40 كتابا في مجالات مختلفة توجمت كلها الى الكثير من اللغات و أعتمدت ككتب مرجعية في الجامعات (Schwartz M., 1998)،الآتي البعض منها على سبيل المثال لا الحصر:

The End of Economic Man ؛ The Origins of Totalitarianism, 1939

نهاية الرجل الاقتصادي: جذور الاستبداد

The Practice of Management,1954

ممارسة الإدارة

Management: Tasks ,Responsibilities and Practices, 1973

الإدارة: المهام، المسئوليات والتطبيقات

Managing the Non-profit Organization: Practices and Principles, 1990

إدارة المنظمات اللاربحية: التطبيقات والأسس

The Post-Capitalist Society, 1993

مجتمع ما بعد الرأسمالية

The Effective Executive in Action, 2005

المدير التنفيذي الفعّال في الأداء

على الرغم أن دراكر بدأ التأليف مبكرا وهو في الثلاثينات من عمره كما يظهر من أول كتاب صدر له فإن مشواره كمفكر إداري لم يبدأ إلا في الأربعينات من القرن الماضي بعد إلتحاقه بشركة General Motors إحدى أكبر الشركات العالمية في ذلك الوقت (Edersheim E. H., 2007).

من تاريخ صدور أول كتاب له في مجال الإدارة The Concept of the Corporation في سنة 1946 إلى تاريخ نشر آخر مقال له "What Makes an Effective Executive" (Drucker F.P., 2004) ، تمكن دراكر من تطوير الكثير من الأفكار الإدارية و الاقتصادية التي أثرت وما زالت تؤثر على المفكرين و الدارسين و الممارسين للإدارة في الوقت الحاضر . فدراكر هو أول من طالب مسيري الشركات بالتعامل مع العمال "كمورد بشري" أو "كأصل من أصول الشركة" بدلا من النظر إليهم كتكلفة ، و هو صاحب مفهوم الإدارة بالأهداف MBO ، و هو أول من إستخدم مفهوم رجل المعرفة The knowledge worker في سنة 1959 (Cornford A., 2008).

إن العمل الجاد و المجهودات الجبارة التي قدمها هذا الرجل في المجالين الإكاديمي و العملي مكناه من الحصول على تقديرات و تشريفات ذات قيمة معنوية كبيرة منها:

- "الوسام الرئاسي للحرية" في سنة 2002 و هو أعلى وسام يسلم في الولايات المتحدة الأمريكية.
- وصفته المجلة الأمريكية المعروفة Fortune بأنه المفكر الإداري رقم واحد في القرن العشرين (Fortune 6th March, 2000)
- وصفه الكثير من المفكرين و منهم Schwartz (Schwartz M. ,2004) و *Romar* (Romar E J. , 2004) بأنه مؤسس علم الإدارة الحديثة
- صدر له العديد من المقالات... في المجلة العالمية Harvard Business Review وأن مقاله What Makes an Effective Executive الذي صدر في نفس المجلة سنة 2004 (Drucker F.P., 2004) تحصل على

جائزة ماكينزي (The McKinsey award) لأحسن المقالات الصادرة في تلك السنة.

آخذين بعين الاعتبار كل هذه الإنجازات هل يمكننا القول أن دراكر كان دائماً حكيماً في طرحاته أو أنه كان دائما على صواب ؟ في الحقيقة الجواب هو لا فقد كانت له خرجات وصفت بالغير مقبولة و عرضته لإنتقادات لاذعة . من بين هذه الخرجات ما كتبه في مجال أخلاقيات الأعمال. فماذا كان رأي دراكر في هذا المجال و ما هي الإنتقادات التي وجهت له ؟

رأي بيتر دراكر في أخلاقيات الأعمال

ركز دراكر في كتاباته على أن المنظمات و خاصة الصناعية منها لها تأثيرات جانبية مباشرة و غير مباشرة على البيئة و على المجتمع(1) ، فهو يرى أن على هذه المنظمات أن تتحمل مسؤولية تجاه هذا المجتمع و هذا ما أسماه بالمسؤولية الإجتماعية . إن هذا الطرح جعل المنادين و المؤيدين لأخلاقيات الأعمال Business ethicists يعتقدون أن دراكر يسير في نفس الإتجاه الذي يسيرون فيه و بالتالي أعتبروه سندا لهم و لأفكارهم بحكم المكانة المرموقة التي كان يحتلها في المجال الأكاديمي و بحكم مساهماته في المجال الإداري.

إن هذا التأييد لم يفتأ أن تغير بسبب مقال صدر له في سنة 1981، أولا في مجلة The Public Interest في ربيع1981 ثم في مجلة THE McKINSY QUARTERLY في خريف 1981 تحت عنوان ما هي أخلاقيات الأعمال (Drucker 1981b) « What is business ethics ».

في هذا المقال يتساءل دراكر عن ماهية أخلاقيات الأعمال وكيف يجب أن تكون؟ ويبدأ مقاله بالتأكيد على أن هناك نوع واحد من الأخلاقيات ، وان هذه الأخلاقيات تنطبق على كل شخص بغض النظر عن القوة و المال والجاه التي يتمتع بها .

هناك نوع واحد من الأخلاق تحكم سلوك الأفراد، أمراء كانوا أم رعايا، أغنياء أم فقراء، أقوياء أم ضعفاء.... و هذه الحقيقة الأساسية تنكرها أخلاقيات الأعمال لأنها تؤكد على أن الأفعال التي تكون غير أخلاقية و غير قانونية إذا قامت بها الشركات تسقط عنها هذه الصفة إذا قام بها الأشخاص العاديين.

وهذا ما جعل دراكر ينكر وجود أخلاقيات خاصة تسمى أخلاقيات الأعمال التي قد تحمل مثلا رجال الأعمال مسؤولية على بعض الممارسات مثل دفع الرشوة paying extortion money ، في الوقت لا يحاسب على مثل هذه الممارسات الأفراد العاديين.

كمثال على ذلك النقاش الدائر حاليا حول الابتزاز في أخلاقيات الأعمال. فعلى الرغم انه لا احد على الإطلاق يقبل الابتزاز أو يؤيد دفع أموال للمبتزين ، إلا انه إذا حدث و دفع احد منا مبالغ مالية تحت التهديد و الابتزاز خوفا من الضرر البدني أو المادي أو النفسي ، فان تصرفنا هذا ، لن ينظر له على انه تصرفا لا أخلاقي، و مع ذلك إذا دعم رجل أعمال الابتزاز فان "أخلاقيات الأعمال" الحالية ترى أنه قد تصرف بطريقة غير أخلاقية. فكيف يكون نفس السلوك مقبولا في حالة و مرفوضا في حالة أخرى؟كيف يعذر شخص عادي عن قيامه بسلوك يعاقب عليه صاحب مشروع أو مدير مؤسسة ؟

يسترسل دراكر في المقال المشار إليه أعلاه أن أخلاقيات الأعمال التي تناولها بالدراسة و الانتقاد هي شكل من أشكال الإفتاء في قضايا الضمير (2). casuistryففي رأيه فان أل casuist أو المفتي في قضايا الضمير يسن أخلاقيات خاصة للأشخاص الذين يملكون القوة و السلطة و المال و بالتالي فإنه يعتقد أنCasuistry تقود إلى ممارسات لا أخلافية، فهي تغلب السياسة و المصالح على الأخلاقيات. من هنا يتحول المفتي في قضايا الضمير إلى مبرر وخالق الأعذار إلى الحكام و المسيرين.

وفقا لدراكر فإن المفتين في قضايا الضمير يعتمدون في تطبيق القواعد الأخلاقية على ما يسمى بمبدأ تحليل التكلفة و العائد (cost benifit analysis) الذي يمكنهم من قبول بعض السلوكات و التصرفات التي تصدر من الحكام و المسؤولين ما دامت هذه السلوكات تحقق منافع أكبر يحصل عليها الأفراد . فدراكر يرى بأن مبدأ تحليل التكلفة و العائد يعلو عند هؤلاء على القواعد الأخلاقية لسلوك الإفراد. وقياسا على ذلك فإن دراكر يقول أن رجال الأعمال (المسئولين عن الأعمال أو أصحاب القرار) ، مثلهم مثل الحكام السياسيين يمكن أن يخضعوا سلوكاتهم لنفس المبدأ لتبرير اي تصرف أو سلوك لا يتماشى و أخلاقيات المجتمع وإبرازه على أنه سلوك نابع من تحملهم لمسؤولياتهم الاجتماعية.

صحيح يقول دراكر أن على كل من يتحمل مسؤولية (سواء كان سياسي، أو مدير، أو صاحب مشروع) واجب إخضاع سلوكه الفردي وضميره الشخصي لمطالب مسؤولي اته الاجتماعية باعتبار المسؤولية الاجتماعيةٌ هي من المتطلبات الأخلاقية المطلقة ، غير أنه يتعين إبعاد الإفتاء في قضايا الضمير عن السياسة و عن مجال الأعمال (يجب عدم تسييس الإفتاء في قضايا الضمير) و بالتالي عدم إعطاء الأولوية للقيم والأهداف السياسية ، و إعلاء السياسة على الأخلاق . فإعلاء المسؤولية الاجتماعية على المبادئ الأخلاقية في رأي دراكر هو ضرورةٌ سياسية و ليست أخلاقية وبالتالي فان المفتي في قضايا الضمير Casuist لا يدافع على المبادئ الأخلاقية و لكن عن الحكام و أصحاب المال و النفوذ .

فإذا كانت تصرفات و سلوكات الحكام لاتخضع للمساءلة ما دامت نابعة من مسؤولياتهم الإجتماعية و بالتالي النظر لها كواجب أخلاقي وفقا لأخلاقيات المفتي في قضايا الضميرcasuistry ، فإنه و بنفس المنطق يمكن النظر لأي سلوك أو تصرف يقوم به المسؤولين في منظمات الوقت الحاضر، سواء كانت تجارية ، أو مستشفيات ، أو جامعات ، أو إدارات حكومية و إظهارها أو تبيانها على أنها واجب أخلاقي في ظل تحليل التكلفة و العائد بين الأخلاق الفردية ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية. و

بالفعل يقول دراكر هناك من ركب هذه الموجة من مسيري بعض الشركات الأمريكية الكبرى.

فعلى الحكام وفقا لـ Casuistry (الإفتاء في قضايا الضمير)إعلاء مسؤولياتهم الاجتماعية على مصالحهم و أخلاقهم الفردية.وهذا يعني أن القواعد التي تقرر ما هو أخلاقي بالنسبة للناس العاديين لا تطبق بنفس الشكل ـ أن طبقت ـ على أولائك الذين يتولون مسؤولية اجتماعية. بدلا عن ذلك فان الأخلاق بالنسبة لهم تخضع لتحليل التكلفة و العائد التي تأخذ بعين الاعتبار المطال ب الأخلاقية للأفراد و مطالب الموقف ، و هذا يعني أن الحكام معفون من المساءلة الأخلاقية إذا إستطاعوا تبيان أن سلوكهم يمكن أن يجلب منافع للآخرين . وهذا هو بالضبط ما تذهب إليه أخلاقيات الأعمال.

يستشهد دراكر في ذلك بمثالين :

المثال الأول يتعلق بتطليق الملك هنري الثامن زوجته كاترين الاسبانية و التي تدعى Catherine of Aragon نسبة إلى المدينة التي جاءت منها. ويسمي هذا المثال بالمثال الكلاسيكي للإفتاء في قضايا الضمير، حيث برر الملك فسخ عقد زواجه من كاثرين بسبب مسؤولياته الاجتماعية : فترك مملكته دون وريث ذكر يمكن أن يغرق بلاده في الفوضى ، انعدام الأمن والنزاعات. و تمثل هذه الحادثة بالنسبة إلى دراكر مثالا واضحا لإعلاء القيم و الأهداف السياسية على المبادئ الأخلاقية و بالتالي [تبعية] الأخلاق إلى السياسة ، وهذا ما يراه مماثلا لأخلاقيات الأعمال السائدة في الوقت الحاضر.

المثال الثاني الذي يستشهد به دراكر هو قضية الرشوة التي قدمتها الشركة الأمريكية لصناعة الطائرات لوكهيد Lockheed التي تعرضت للابتزاز من قبل إحدى شركات الطيران اليابانية بعد مشاكل عانت منها الشرك ة البريطانية Rolls Royce المورد لمحركات طائرة الركاب العملاقة L1011. في ذلك الوقت كانت لوكهيد

تشغل نحو 25،000 عامل في صناعة أل L1011 معظمهم في جنوب كاليفورنيا التي كانت تعاني آنذاك (1972) من أزمة بطالة حادة جراء التخفيضات الكبيرة في طلبيات وزارة الدفاع في مجال الصناعات الفضائية.

للحفاظ على أل 25،000 وظيفة ، تحصلت لوكهيد على دعم حكومي كبير، إلا أن هذا الدعم لم يكن كافيا، فحتى تكون لوكهيد قادرة على الحفاظ على هذه الوظائف ، فقد كانت بحاجة على الأقل لطلبيه كبيرة من L1011 من إحدى كبريات شركات الطيران . الشركة الوحيدة من بين شركات الطيران التي لم تكن في ذلك الوقت ملتزمة بطلبيه أو طلبيات من إنتاج شركات منافسة هي شركة الطيران اليابانية All-Nippon Airways.

من الواضح يقول دراكر أن المصلحة الذاتية لشركة لوكهيد ومساهميها هو التخلي السريع عن إنتاج – L1011، لأنه كان في حكم المؤكد أن هذا المشروع لن يكون مربحا . فالتخلي عن إنتاج – L1011 كان بامكانه أن يعزز و على الفور أرباح شركة لوكهيد ، وربما يضاعفها، و بطبيعة الحال تعزيز سعر أسهم الشركة . فمحللو سوق الأوراق المالية ومحافظو البنوك الاستثمارية أشاروا على الشركة التوقف عن إنتاج هذه الطائرة .

لو أوقفت شركة لوكهيد يقول دراكر إنتاج أل – L1011 بدلا من الخضوع للابتزاز و دفع الأموال للشركة اليابانية للظفر بطلبيه تمثلت في عدد قليل من الطائرات ، بهدف الإبقاء على المشروع حيا و المحافظة على مناصب الشغل ، لارتفعت أرباح ها، سعر أسهمها ، والعلاوات وخيارات الأسهم ،غير أنه من وجهة نظر المفتي في قضايا الضمير فإن عدم الخضوع للابتزاز و دفع الأموال إلى الشركة اليابانية هو نوع من الأنانية.

بالنسبة إلى أخلاقيات الإفتاء في قضايا الضمير فان الخضوع للابتزاز في مثل هذه الحالات يعتبر واجب و مسؤولية اجتماعية وجب إعلائهما على مصلحة كل من الشركة ومساهميها وموظفيها و مسئوليها التنفيذيين . فالحفاظ على مناصب الشغل ل

25000 عامل مسؤولية اجتماعية يتحملها مسيري المؤسسة خاصة في وقت تكون فيه مناصب العمل نادرة و شحيحة.

فإذا إستخدمت "أخلاقيات الأعمال" في الوقت الحاضر يقول دراكر كمطية للدفاع عن بعض الأفعال و السلوكات التي يقوم بها المديرين التنفيذيين باسم المسؤولية الاجتماعية ، خاصة تلك السلوكات و الأفعال التي من شأنها أن تعرض مرتكبيها للإدانة إذا كانوا أ شخصا عاديين - فإن الأنصار الحاليين ل "أخلاقيات الأعمال" لا يختلفون في شيئ عن أسلافهم المفتين في قضايا الضمير casuists و الذين تواجدوا منذ حوالي خمسة قرون .

في مقاله الصادر في سنة 1981 و كبديل لأخلاقيات الأعمال أعطى دراكر أهمية كبرى لما أسماه أخلاقيات التعقل ethics of prudence، الفكرة الكامنة وراء هذه الأخلاقيات هي أن القادة أشخاص بارزين و عليه فان أي سلوك يقومون به يكون أيضا بارز و عرضة للتدقيق والتحليل، وبالتالي فان التعقل يقتضي منهم تجنب أو تفادي الإجراءات و السلوكات التي لا يمكن فهمها بسهولة ، تفسيرها أو تبريرها من قبل الغير. و على هذا الأساس فان أخلاقيات التعقل يمكن من وجهة نظر دراكر أن تضطلع بدور مهم و مكانة مرموقة في مجتمع منظمات الأعمال .

المسئول الأول عن المنظمة سواء كانت مؤسسة عسكرية ،شركة،أو جامعة هو *شخص بارز* و بالتالي يتعين أن ياخذ بعين الاعتبار أن سلوكه يكون أيضا بارز و ينظر إليه ، بالتمحيص و التحليل و المناقشة والتشكيك. فالتعقل بالتالي يقتضي منهم تجنب الإجراءات التي لا يمكن فهمها بسهولة ، أو شرحها أو تبريرها .و المسؤول الأول عن المنظمة إذن يجب أن يكون قدوة و مثال من خلال موقعه ومركزه ، خياره الوحيد هو بين الإدارة الجيدة و الإدارة الضعيفة ، بين القيادة الايجابية و القيادة السلبية. انه بذلك ملزم بان يكون مثالا ل لسلوك الصحيح و يتجنب إعطاء المثل السيئ الناتج عن

القيام بالسلوكات الخاطئة ... . الحكمة تقضي بأنه واجب أخلاقي بان يلتزم أي زعيم بتجسيد مبادئ الأخلاق في سلوكياته الخاصة.

و كأساس لوضع مدونة عامة للأخلاقيات تكون قابلة للتطبيق في مجال الأعمال (أي تناسب أخلاقيات الأعمال) فان دراكر يرى انه يمكن الرجوع كذلك إلى أخلاقيات الكونفوشيوسية Confucian ethics (3) ـ و التي تسمى ب أخلاقيات الالتزامات المتبادلة (ترجمت كذلك الى أخلاقيات التكافل أو أخلاقيات الترابط) . فأخلاقيات الأعمال كما يشير دراكر يمكن تحسينها من خلال إدخال بعض المفاهيم الأساسية المستمدة من أخلاقيات الكونفوشيوسية مثل " الوئام والثقة و الترابط " و هو ما يجب أن يلتزم به كل طرف من أجل توفير ما يحتاج إليه الطرف الآخر لتحقيق أهدافه و لتحقيق ذاته. فدراكر يرى أن أخلاقيات الأعمال مثلها مثل الإفتاء في قضايا الضميرcasuistry تدعم "سياسة القوة" و لا تتماشى و الالتزامات المتبادلة ، فهي تحمي حقوق البعض من خلال ما يلتزم به الآخرين ،فالذين يتواجدون في السلطة أو في المراكز العليا يضعون القواعد و القوانين التي تتماشى مع مصالحهم الخاصة ، و تكون العدالة بالنسبة لهم محددة في طاعة هذه القوانين و القواعد.

إن أخلاقيات الترابط و التكافل التي نادت بها الكونفوشيوسية لا وجود لها في أخلاقيات الأعمال المطبقة في الوقت الحاضر كما يشير دراكر؛ فهي نظام من القواعد والضرورات التي يمكن تطبيقها بصفة عامة والتي لا تختلف محتويات قواعدها عن علاقات الترابط الخمسة الأساسية في الأخلاقيات الكونفوشيوسية التي تشمل مجمل التفاعلات الفردية في المجتمع المدني : (1) رئيس ومرؤوس (أو سيد وخادم) ، (2) أب وابن ؛ (3) زوج وزوجة ؛ (4) أخ أكبر و أخ أصغر ؛ و (5) صديق وصديق.

السلوك الصحيح وفقا لهذه الأخلاقيات هو ذلك السلوك الفردي الذي يناسب حقا العلاقة المحددة والاعتماد المتبادل "لأنه يحقق فوائد كلا الطرفين بشكل أفضل" . أي

سلوك آخر هو سلوك خاطئ و غير أخلاقي ، وهذا ما يخلق التنافر بدلا من الوئام ، والاستغلال بدلا من الفوائد المتبادلة ، والمناورة بدلا من الثقة.

من وجهة نظر دراكر فان المشاكل المحددة التي تم تناولها في إطار أخلاقيات الأعمال(ما بين إدارة المنظمة والموظفين، والشركة المصنعة والعملاء ... الخ.) هي عادة علاقات ترابطية وبالتالي يمكن معالجتها في إطار الكونفوشيوسية.

في أخلاقيات التكافل كل الالتزامات هي التزامات متبادلة من الوئام والثقة – – وهذا هو، الاعتماد المتبادل -- وتتطلب أن يلتزم كل طرف من أجل توفير ما يحتاج الطرف الآخر لتحقيق أهدافه و لتحقيق ذاته . لكن في مناقشة أخلاقيات الأعمال في العالم الأمريكي اليوم ـ و الأوربي كذلك ـ الأخلاقيات تعني أن احد الأطراف له التزامات و الطرف الأخر له حقوق إن لم تكن استحقاقات و هذا ما لا ينسجم مع قيم التكافل ولا مع أي نوع آخر من الأخلاقيات على الإطلاق.

ولكن، كما يعترف در اكر فانه على الرغم من أن أخلاقيات التكافل قد تكون بمثابة الإطار الأساسي لمدونة لقواعد السلوك، فان نشرها يحتاج أيضا لقبول مبدأ آخر من مبادئ الكونفوشيوسية و هو المساواة في الواجبات . هذا الشرط هو مصدر الصعوبات نظرا لأن الكثير من التفكير العصري والحجة المتعلقة بأخلاقيات الأعمال يتميز بالاختلال بين جانبين الأول عليه معظم الالتزامات و الآخر له كل أو معظم الحقوق . فإذا كانت العلاقات المتبادلة مبنية على الإستغلال (إستغلال المنصب ، إستغلال المكانة ....إلخ) فإن هذه العلاقات لا تكون ذات فائدة متبادلة ، و يذكر دراكر كمثال على ذلك قضية التحرش الجنسي التي قد تحدث في منظمة الأعمال أو أي منظمة أخرى.

لكمثال على المقاربة الكونفوشيوسية إلى المشاكل الأخلاقية التي نوقشت تحت إطار أخلاقيات الأعمال يمكن أن نذكر مشكلة التحرش الجنسي، فبالنسبة للكنفوشيوسية فان هذا السلوك هو سلوك غير أخلاقي لأنه قائم على استغلال السلطة الإدارية أو الوظيفية، و طبعا هذا استغلال. إن هذا السلوك الذي يقوم به من له

سلطة أو جاه داخل المنظمة هو سلوك غير أخلاقي و فاضح و يمكن أن يحدث في أي نوع من المنظمات سواء كانت منظمات أعمال آو أي نوع آخر من المنظمات ، فالعلاقة بين السيد والخادم أو بين الرئيس و المرؤوس لا تسمح و لا تتيح مثل هذا السلوك.

و يخلص دراكر إلى أنه إذا أردنا أن تكون هناك أخلاقيات مقبولة و يمكن الاعتماد عليها في منظمات الأعمال فانه من شبه المؤكد أن تلجا هذه المنظمات إلى اعتماد المفاهيم و المبادئ الأساسية التي جعلت الأخلاق الكونفوشيوسية دائمة و في نفس الوقت فعالة وهي أن يكون هناك :

- تحديد واضح للعلاقات الأساسية ؛
- تحديد واضح لقواعد السلوك العامة ـ

أي ،تحديد تلك القواعد التي تكون ملزمة لأي منظمة وفقا لنظامها الداخلي ووظائفها والعلاقات السائدة ؛ وكذا "التركيز على السلوك الصحيح بدلا من التركيز على تجنب الأخطاء ، وعلى السلوك بحد ذاته بدلا من التركيز على الدوافع أو النوايا.

الأخلاقيات الفعالة للمنظمة (الأخلاقيات المقبولة و التي يمكن الاعتماد عليها)هي تلك الأخلاقيات التي تحدد السلوكات المقبولة في المنظمة ـ السلوكيات التي تراعي مصلحة كل الأطراف ، وبالتالي تجعل العلاقات منسجمة وبناءة ومفيدة .

الانتقادات:

بعد عرض وجهة نظر بيتر دراكر في أخلاقيات الأعمال ننتقل الآن إلى الانتقادات التي تعرض لها بعد صدور مقاله المشار إليه أعلاه .

في سنة 1982، أي سنة فقط بعد صدور المقال انتقد المدافعين عن أخلاقيات الأعمال business ethicists دراكر بشدة و كان على رأسهم كل من .Hoffman W Michael; Moore Jennifer Mills الذين أكدوا أن رفض دراكر لأخلاقيات

الأعمال راجع إلى سوء فهمه لطبيعة ونطاق أخلاقيات الأعمال والغرض من هذا المجال.

نحاول فيما يلي إيجاز أهم الإنتقادات التي تعرض لها دراكر :

1) إن المدافعين على أخلاقيات الأعمال لا يطالبون بعمل المسيرين أو رجال الأعمال في ظل مبادئ أخلاقية مختلفة عن المبادئ الأخلاقية التي تخضع لها المرضة، أو المستهلك، أو الأستاذ الجامعي. على العكس من ذلك ، فإن الأغلبية الساحقة من المقالات الصادرة في الدوريات ، والكتب المؤلفة في مجال أخلاقيات الأعمال تسعى إلى تطبيق نظريات و مبادئ أخلاقية عالمية تحارب أمور مثل النفعية utilitarianism والأنانية egoism أو التمسك بالشكليات formalism في مجال الأعمال – وليس لوضع قواعد خاصة لرجال الأعمال.
2) إن أخلاقيات الأعمال مهمة و ضرورية ليس بسبب وجود قواعد أخلاقية يمكن تطبيقها على رجال الأعمال ، ولكن لأنه قد يقع بعض الالتباس عند تطبيق القواعد الأخلاقية التقليدية في بيئة الأعمال ، و كذلك لأن هناك بعض القضايا الفريدة من نوعها في مجال الأعمال نفسها تحتم علينا اللجوء إلى بعض القواعد الأخلاقية الخاصة.

ويضيف على ذلك مفكرين آخرين أن أخلاقيات الأعمال تساهم في ترسيخ أساس اقتصادي عادل لقطاع الأعمال، وطبيعة عمل الشركات، وكذا دور قطاع الأعمال في المجتمع. هذه الأمور الأساسية التي يقوم عليها تقديم دعامة عقلانية لدراسة المزيد من المشاكل المحددة التي تنشأ في سياق الأعمال : إجراءات التوظيف ، علاقات المستهلك العادلة ، واللوائح الحكومية ، و الاستخدام غير المفرط للموارد الطبيعية.

3) نظرة دراكر لأخلاقيات الأعمال بأنها لا تختلف عن الإفتاء في قضايا الضمير casuistry أمر مثير للسخرية لان المدافعين على أخلاقيات الأعمال لا ينكرون

وجود وضعا خاصا لأخلاقيات الأعمال ، كما أن العلاقات الترابطية لأ خلاق الكونفوشيوسية لا تتعارض مع ما يطالب به المنادين أو المدافعين عن أخلاقيات الأعمال.

4) أن دراكر أساء فهم دوافع معظم المدافعين عن أخلاقيات الأعمال عندما يتهمهم من جهة بأنهم business apologists (استخدام أخلاقيات الأعمال لتقديم المبررات لأرباب الأعمال) ، ومن جهة أخرى baiters business (استخدام أخلاقيات الأعمال لمعاقبة أرباب الأعمال والمديرين على بعض السلوكات التي يمكن أن يعفى منها الآخرون) أحيانا أخرى ، وانه يخلط بين دور كل من المبادئ الأخلاقية والقواعد الأخلاقية ـ فنفس المبدأ الأخلاقي قد يتطلب سلوك مختلف في ظروف مختلفة. انه لا يعترف بأن تغليب المنفعة العامة عند تطبيق مبدأ التكلفة و العائد هي أو ينبغي أن تكون أداة رئيسية في الأخلاقيات التطبيقية.

5) و يحافظ دراكر على هذا التناقض الواضح عند ادعائه بأن أخلاقيات الأعمال لا تختلف عن ما يسمى بـ : الإفتاء في قضايا الضمير casuistry أي أنها تمكن منظمات الأعمال و مسيريها من العمل وفقا لقواعد سلوكية مناسبة لمسؤوليتها الاجتماعية وليس وفقا للقواعد الأخلاقية العامة.

6) إن التمعن في المثال الذي جاء به دراكر و الخاص بطلاق الملك هنري الثامن من كاثرين Catherine of Aragon يكشف عن سوء فهم أساسي ، ليس فقط لأخلاقيات الأعمال ، ولكن لطبيعة التفكير الأخلاقي نفسه. القواعد الأخلاقية العامة في ذلك الوقت ، يقول دراكر ، تحظر الطلاق ، و هذا ما دفع الملك لتبرير فسخ عقد زواجه على أساس أن له 'مسؤولية اجتماعية' تجاه شعبه : فترك مملكته دون وريث ذكر قد يتسبب في إغراق بلاده في الفوضى وانعدام الأمن والنزاعات. هذه الحادثة تمثل بالنسبة لدراكر إعطاء أولوية للقيم والأهداف السياسية على الأخلاق العامة و بالتالي تبعية الأخلاق إلى السياسة.

7) يفهم من مقال دراكر أن لديه قناعة راسخة بأن القواعد الأخلاقية العامة يجب أن تطبق بنفس الشكل على السلوكات و الأعمال التي يقوم بها الأفراد بغض النظر عن الظروف المحيطة . صحيح أن المبادئ الأخلاقية المطلقة مثل تلك المطبقة في حالات النفعية ، والأنانية والشكلية تنطبق على كل شخص راشد ، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن لا يكون السلوك الخاطئ أخلاقيا في ظل ظروف معينة صحيحا أخلاقيا في ظل ظروف أخرى ، والعكس بالعكس. إن غالبية المفكرين في مجال الأخلاقيات لا يختلفون على سبيل المثال في أن الكذب أمر خاطئ أخلاقيا ، لكن نفس المفكرين يؤكدون أن الكذب على القوات المعادية في حالة الحرب جائز ، بل انه مطلوب من الناحية الأخلاقية . ذلك لأن القواعد الأخلاقية التي تحرم الكذب يمكن أن تحل محلها قواعد أخرى تطالب بالحفاظ على الحياة البشرية، فالقاعدة الثانية يمكن أن تحل محل(تبطل) القاعدة الأولى

8) أخلاقيات الحذر/التعقل ethics of prudence التي أشار لها دراكر في مقاله ليست من الأخلاق في شيء. لقد فشل دراكر في الاعتراف بان اغلب المفكرين في مجال أخلاقيات الأعمال الغربيين يفرقون بوضوح بين التعقل prudence (أو المصلحة الذاتية المستنيرة) و الأعمال الحميدة . بصفة عامة لديهم قناعة أن ما هو أخلاقي لا يمكن أن يعرف فقط وفقا لمصالح ورغبات الأفراد - فما هو مطلوب من الناحية الأخلاقية من شخص ما قد لا يكون بالضرورة في مصلحة هذا الشخص ، والعكس بالعكس.

9) وحيث أن منظمات الأعمال هي عبارة عن مجموعة من الأفراد يرتبطون بمختلف العلاقات والاعتمادات المتبادلة ، فقد يعتقد أي شخص أن 'أخلاقيات التكافل''ethics of interdependence' ما هي إلا مجرد تأكيد على أهمية أخلاقيات الأعمال. و بالتأكيد فان 'أخلاقيات التكافل' يمكن أن توفر إطارا لتحليل العلاقات في مجال الأعمال من منظور أخلاقي - وهو ما تقوم به أخلاقيات

الأعمال.

و يعزز دراكر بنفسه هذا الرأي عندما يقول :

"أود أن أقول... إن الشغل الأساسي لأخلاقيات الأعمال أو كل شيئ تقريبا' تعتبره أخلاقيات الأعمال ' مشكلة، له صلة بعلاقات الاعتماد المتبادل".

لكنه فشل في حقيقة الأمر في إدراك أهمية ما قاله.

10) أخلاقيات الأعمال لا تطالب ، كما يدعي در اكر ، أن يكون لقطاع الأعمال قواعد أخلاقية خاصة ، أنها لا تلزم رجال الأعمال بقواعد أخلاقية ليس لها الصفة الإلزامية بالنسبة لبقية أفراد المجتمع ، أو العكس. إنها تنطوي على 'الإفتاء في قضايا الضمير' فقط في المعنى الأصلي للكلمة - أي إمكانية تطبيق مبادئ أخلاقية عامة لحالات محددة.

الخاتمة:

في الختام نقول أنه على الرغم من موافقتنا على أغلب الانتقادات التي و جهت لدراكر بعد نشر مقاله في سنة 1981 إلا أننا لا نرى أن دراكر ي نفي وجود أخلاق في مجال الأعمال و ما ينفيه دراكر حقا هو تخصصا متميزا للأخلاقيات التي تسعى إلى تحديد معايير أخلاقية للمديرين و رجال الأعمال منفصلة عن الأخلاقيات المطبقة على باقي أفراد المجتمع. فدراكر يقول أنه من الخطأ أن يكون للأعمال معايير سلوكية مختلفة عن المعايير السلوكية السائدة في المجتمع فهذا من شأنه أن يجعل المديرين و رجال الأعمال لا يخضعون إلا لمعايير يضعونها بأنفسهم.

المصادر:

1. *Cornford Andrew, Peter F. Drucker: the Ethics of Organisations, FINANCE & THE COMMON GOOD - N° 30 - I/2008*
2. *Drucker, Peter F, the Practice of Management, Harper & Row, New York; Brothers, New York. , 1954*
3. *Drucker, Peter F(a) 'Ethical Chic', Forbes1981*
4. *Drucker, Peter F. (b), what is *'business ethics"? , THE McKINSY QUARTERLY, AUTUMN 1981*
5. *Drucker, Peter F, Concept of the Corporation, New American Library, New York, 1983*
6. *Drucker, Peter F.,. What Makes an Effective Executive? Harvard Business Review, Vol. 82 Issue 6 , Jun2004*
7. *Edersheim Elizabeth Haas, Drucker in the Boardroom, Directorship October/November 2007*
8. *Hoffman W. Michael, Moore Jennifer Mills, What is Business Ethics? A Reply to Peter Drucker, Journal of Business Ethics 1 (1982)*
9. *Klein S. Drucker as Business Moralist Journal of Business Ethics 28, 2000*
10. *Romar Edward J. , Managerial Harmony: The Confucian Ethics of Peter F. Drucker ,journal of Business Ethics 51, 2004.*
11. *Schwartz Michael, Peter Drucker and the Denial of Business Ethics, Journal of Business Ethics 17:, 1998*
12. *Schwartz Michael, Drucker's communitarian vision and its implications for business ethics, Business Ethics: A European Review Volume 13 Number 4 October 2004*
13. *Schwartz Michael, Peter Drucker's Weimar Experience: Moral Management as a Perception of the Past, journal of Business Ethics 41, 2002*

Economics **F**inancial **B**anking & **M**anagement **J**ournal
ISSN 1187-2335
Volume: 05 / *N°:* 02 *(2019)*

How small medium enterprises (SMEs) create shared value (CSV) " Lunicore enterprise model "

Dr. Ishak Kherchi [1] Dr.Mohamed Fellague [1], Dr. Samira Ahlem Haddou[2]

[1] *kherchi.ishak@gmail.com*
[2] mohamed.fellag@gmail
[3]ahlamhaddou@gmail.com
University of Chlef

Received: 19/06/2019 Accepted: 19/12/2019 Published:12/01/2020

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى توضيح كيفية خلق القيمة المشتركة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث قدمنا نموذج شركة Lunicore. اعتمدنا على المنهج الكيفي الخاص بدراسة الحالة المنفردة لشركة الاستشارات الطلابية Lunicore. وجدنا أن خصائص المؤسسة الصغيرة بشكل عام و مؤسسة Lunicore بشكل خاص تسمح بخلق قيمة اجتماعية لكل من طلبة الجامعة و المجتمع بالاضافة الى القيمة الاقتصادية للمؤسسات.

كلمات مفتاحية: . خلق القيمة المشتركة، المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، القيمة الاجتماعية، القيمة الاقتصادية، مؤسسة Lunicore للخدمات الاستشارية.

تصنيفلت JEL: L84,M53,M14

Abstract :

The purpose of this paper is to clarify the way shared value created in small and medium-sized enterprises (SMEs), we provide Lunicore company model to create shared value. Based on the qualitative research, the authors analyze a single case study of Lunicore Student Consulting AB company. We found that small and medium-sized enterprise Lunicore create a shared value for university students, society and business companies due to some element that characterize the small and medium-sized enterprise.. This overview may help and give ideas to owners and managers of SMEs to rethink their overall business strategy.

Keywords: Creating shared value, small and medium-sized enterprise, social value, business value, Lunicore company, consulting service.

Jel Classification Codes: M14, M53, L84

***Corresponding author**: Ishak kherchi, **e-mail:** kherchi.ishak@gmail.com.*

INTRODUCTION

Creating shared value was one of the hot topic research in the field of business management in the last few years and still in time being. After porter and Kramer wrote about this new concept it becomes one of top research interest for most of research in business management. These researchers address the concept of shared value and provided case studies for more understanding of the concept, however they focused on how big companies applied this concept such us Nestlé, DANONE, Ayala group.

A few researchers address the concept of shared value in small and medium-sized enterprises (SMEs); there is a lack of knowledge about the process of shared value application in small and medium-sized enterprises.

Most economies are based on small and medium-sized enterprises, According to porter and Kramer creating shared value could improve the society conditions and company competitiveness, so if we could apply the concept of shared value in small and medium-sized enterprises it will be the next big thing in the field of business management.

The fundamental problem of this study is related to the process and the way small and medium-sized enterprises in general and Lunicore company in particular creates business value and social value, , so the question is: **How small and medium-sized enterprise Lunicore created shared value?**

I- Theoretical background:

1- What is shared value creation?

Shared value links the societal agenda with the financial agenda. It's where businesses understand that their own prosperity is dependent on the surrounding socio-economic conditions, and that there may be a business case for investing in societal problems or needs (Preston.P, 2017, p4).

Shared value is about linking profitability with societal needs. Profiting from improving social outcomes is a marriage that sits uncomfortably with some people; however it is a very effective marriage because the business sustains its involvement due to financial incentive. In the same time It's embedded in core business operations and mobilizes greater resources, whereas donations and community programs come from limited 'budgets' or allocations. In addition to that it's leveraging what the business is good at or has in abundance, which maximizes social impact (Preston.P,2017, p4).

Shared value is driven by improving the competitiveness of a firm, rather than personal values (moral) or redistribution of wealth (e.g. philanthropic) considerations, like other incarnations of strategic CSR, shared value aligns CSR activities with core business activities to generate business returns and thus create a business case for sustained commitment and investment, Shared value positions social engagement as a "long-term investment that is intrinsic to business success (young, 2012).

Shared value is not just for large global consumer companies. Small and medium sized enterprises have also begun to embed Shared Value strategies into their business mandates. Put simply, solving social problems as a way of doing business is the responsibility of business of all sizes.

Shared value concept presented by porter and Kramer did not address the way this concept works with small and medium enterprises, in fact most of researches connect this concept with big large companies such as; Nestlé, DANONE, AIG, AYALA GROUP, there is a little research on shared value concept in small and medium enterprise and there is a lack of professional knowledge to apply this concept for SME's.

2- Requirements for shared value creation:

To be able to create shared value, a company needs to have a clear understanding of its short, medium and long-term stakeholders. A company should monitor stakeholders for the emerging matters, which might affect them; the external environment can also have an effect to the stakeholders. By constantly monitoring the environment with the help of the five forces; threat of new entrants, threat of substitutes, bargaining power of supplier, bargaining power of buyers and industry rivalry, the company is able to be proactive with the stakeholders (Ilmarinen.p, 2017, p39).

Defining the primary stakeholders can be difficult, and depending on the industry, they can include shareholders, customers, employees, partners/ suppliers, and communities/ societies. A company should realize, which are the needs and motivations for their primary stakeholders, and turn them into a stakeholder value. Stakeholders can bring attention to critical societal issues, which a company might otherwise ignore. Close co-operation with stakeholder can also increase the level of trust and respect (Ilmarinen.p, 2017, p39).

Defining the primary stakeholders can be valuable for company: (Preston.P, 2017, p4)

• Businesses can develop profitable solutions to social and environmental problems.
• Charities can access resources residing in the private sector to make an bigger Impact.
• Government can save money by becoming enablers of deeper partnerships between businesses and community organisations.

3- Ways to Create Shared Value:

Porter and Kramer summarized the three core pillars of shared value, firs; reconceiving products and services, Companies can meet social needs while better serving existing markets, accessing new ones, or lowering costs through innovation. Secondly; by redefining value chains, Companies can improve the quality, quantity, cost, and reliability of inputs and distribution while they

simultaneously act as a steward for essential natural resources and drive economic and social development. Thirdly strengthening local clusters to compete, companies need reliable local suppliers, a functioning infrastructure of roads and telecommunications, access to talent, and an predictable legal system (young, 2012).

4- Can SME's create shared value?

The companies used by Porter and Kramer to explain how this pillar of shared value creation works are all large multinational companies with great market power and financial capital, while the companies in this research are mostly small and medium sized enterprises with little market power which are often price takers. This does not mean that SMEs cannot create shared value.

SMEs are more agile and can quickly adapt and incorporate new practices, whereas larger organizations often struggle to make meaningful change at scale. For a small or medium-sized enterprise, it is also easier to get a full picture of their footprint: in the case of a large company with an extensive supply chain, it is hard to establish if their sourcing practices are sustainable every step of the way, down to their last contractor. Companies are also likely to succeed at using business as a force for good if they start measuring and managing their impact when they are just forming, plan around their findings, and then continue to track environmental, social, and governance metrics as they grow. SMEs also have the unique opportunity to engage their entire team in

impact awareness and communicate their mission and goals throughout the organization, creating a culture of ownership and accountability amongst employees (Ennes.N, 2014).

As porter and Kramer showed that shared value creation requires three main steps; reconceiving products and markets, redefining productivity in the value chain, Enabling the development of local clusters. SMEs tend to be relatively more dynamic and agile than larger organizations, and more ready to learn (I Wang.M.H, Yang.T.Y, 2016, p80).

SMEs can leverage shared value to drive innovation in their own product and service and create competitive advantage. For business-to-consumer, this may include reconsideration of existing business models to build a platform or bookend business model where high-value activities such as R&D and design are matched with increased customer engagement (Young, 2012).

For reconceiving products and markets; SMEs often show great flexibility, especially with regard to the modification of their products and services. This ability to innovate because of their lack of resources. This flexibility and this ability to reconceive products and markets is increasingly reflected in changes in the practices of SMEs due to the Pressure of social and environmental concerns (Gautier.A, Badea.A, Douce.S.B, 2014, p6).

Small to medium businesses, particularly those that operate in a business-to-business model, will come under increasing pressure to

meet social and environmental criteria from their larger clients While SMBs are less likely to face the same degree of reputational risk as larger multi-nationals, moves by larger players to address such risks are likely to ripple up through the supply chain (Young, 2012).

The redefinition of the value chain is also mobilized by SMEs that are increasingly aware to take into account the environmental impacts on their value chain. This sensitivity of SME managers is explained in different ways: institutional pressures, values of the leader, but also belonging to the value chain of a large company. Thus SMEs are among the key players in the creation of shared value described by Porter and Kramer, even if it is the initiative of a large company. Finally, the local embedding of SMEs with their stakeholders leads managers of this type of organization to have a particular approach to their value chain (Young, 2012). SMEs can also redefine the productivity in the value chain by using the research and development service in order to reduce CO2 emissions, water use pollution and electricity use.

Small to medium businesses play a central role in the definition and health of clusters. New businesses, which are typically smaller, may be able to identify opportunities that create regional advantage, relative to incumbent businesses. Participation in a cluster has the potential to drive the uptake of social innovations through more rapid diffusion of innovations and new norms. Clusters can also

increase the likelihood of SMBs recognizing CSR issues as being important to their business, Participation in a cluster also provides opportunities to share resources and costs related to CSR initiatives across multiple businesses this can help reduce the inherent "limitations and risks associated with pursuing the CSR agenda by SMEs on their own (Young, 2012).

We see that SMEs have strong links with their economic network and more tightly connected with their local community. In addition, clusters are often composed by a majority of SMEs. So this lever seems quite appropriate for this type of organization. It is precisely this last lever that we propose to observe as potentially discriminating among SMEs in the context of this study. SMEs contribute also in the cluster development by partnering with universities, labor association, non government organizations and with every effective part in business.

II- Research methodology

We used the qualitative research. The qualitative research can be defined as an approach that seeks to describe, decode and translate phenomena in terms of meaning rather than frequency .Qualitative research allows the researcher to gather information and do an in-depth exploration of issues, and therefore follows a less structured format with fewer respondents than quantitative methods (Bellenger, DN, Bernhardt, KL & Goldtucker, JL, 1989, p14).

Furthermore, qualitative research uses words, sentences and paragraphs rather than numbers. Unlike the quantitative methods used to test a theory and make generalizations about populations, qualitative methods are used for gathering deep and rich information. Summarized the advantages of qualitative research as follows: (Sen.S, 2011)

- A method enabling the researcher to understand and explain the personal experiences of individuals.
- Emphasises people's understanding and interpretations, and can be used for very narrow studies as well as holistic studies that examine the totality of a situation.
- Allows the researcher to experience research issues from a participant's perspective.
- Uses a combination of techniques and may even invent methods to provide a broad understanding of a social situation and tends to focus on human interest issues that are meaningful to everyday managers.

This qualitative research approach is appropriate for our study because this kind of study required a lot of information and high understanding for the situations, initiatives and social activities of this small and medium enterprise. In addition to that there are a lack of studies and research on this topic when it comes to SME's.

Within the qualitative research, we use a case study approach to investigate the idea of shared value in SME's. We aim to provide a

theoretical and practical contribution to enhance the understanding of how SMEs engage in the concept of CSV.

We collect data and information based from Lunicore reports, online meeting with Lunicore founders, and observations; the authors analyze a single case study of Lunicore company. The objective is showing how shared value concept applied in small and medium enterprises.

This paper is organized as follows; the first chapter contains three sections: The first section gives a brief overview of Shared value and entrepreneurship, the second section examines the process to create shared value and the third section examines the level of shared value. In the second chapter a case study is presented.

III-CASE STUDY:

1-Lunicore Student Consultant

Lunicore is a limited liability company run by students with Lund University as majority hareholder and with a turnover of approximately SEK 6 million. Lunicore have 80 employees who all share the values of the drive, professionalism and innovation . The employees are represented by 40 different educational programs, which means that Lunicore can build interdisciplinary teams. This in turn means that Lunicore constantly get new perspectives, are challenged and developed. Lunicore work towards the goal of being twice as large by 2020, with the aim of even more students being

able to build the bridge between the academy and the business community (www.lunicore.se/om-oss, 22/05/2019).

2- Lunicore consulting team: Mission and vision

Lunicore often work in interdisciplinary teams where students from different educational programs are hand-picked to suit the project's character. The opportunity to mix different competences and educations creates innovative solutions where the project team can analyze problems from several angles.Lunicore has 80 of Lund University's most driven students and represented 11,000 project hours for 2017 in term of education programs (www.lunicore.se/om-oss, 22/05/2019).

Lunicore's business concept is to offer qualified and cost-effective consulting services provided by students at Lund University. Lunicore mission is to create a bridge between the business sector and the public sector in southern Sweden and students at Lund University. Lunicore vision is to be involved and contribute to a more innovative and innovative southern Sweden (www.lunicore.se/om-oss, 23/05/2019).

3- Lunicore services and initiativs for shared value creation:

Lunicore provide a lot of servises in deferent business field such us Management, communication, information technology:

3-1-Management:

Management is lunicore widest business area. The field contains four different areas: technology, market , operational development

and sustainable business. Lunicore interdisciplinary expertise helps us strengthen your company's efficiency, product development and competitiveness. From current situation analysis to establishment: (www.lunicore.se/om-oss, 23/05/2019).

3-1-1-Technique

Having the latest technology is a prerequisite for being a market leader. It is not the easiest today, considering how quickly demand and supply change. Through our methodological work with interdisciplinary teams from, among others, Lund University of Technology we help you with your product development. We evaluate your products based on the requirements specifications your business requires. In addition, we help you to develop 3D modeling and excell programming, which produces calculations.This type of project is usually carried out in interdisciplinary teamwork within business leg management.

3-1-2-Market:

lunicore help companies to analyze the market you are in through a market analysis.

3-1-3- Operational development

In order to streamline and develop an operational activities, lunicore provide help by identify problems and then evaluate the strengths and weaknesses of different solution options. This type of project is often done by breaking down processes and investigating processes, for example through process mapping and process optimizations.

3-1-4-Sustainable business

lunicore help companies with, among other things, CSR strategies , life cycle analysis (LCA) and salary surveys .

3-2- Communication

Digitization and corporate communication are becoming increasingly important. As a result, organizations increasingly need external help to meet their communicative goals. Lunicore's various types of expertise enable us to offer advice that is tactical, strategic and creative in equal measure. We help you with communication strategies, graphic design and social media: (www.lunicore.se/om-oss, 229/05/2019).

3-2-1- Web Design

Lunicore help companies by developing and design a website from scratch. If a company already have a website, lunicore provide help to search engine optimize (SEO) it, make it more user-friendly (UI / UX) for the visitor or to create good content .

3-2-2- Visual communication

By arranging pictures and texts in a manner that facilitates the recipient, the chances of a company message landing as desired increase. The visual communication is therefore a prerequisite for creating a dialogue with a company audience. lunicore offer graphic design services , where we also produce visual content such as photo and moving image . To know which guidelines a company should relate to, lunicore can help you develop a graphic profile .

3-2-3- Strategic communication

Lunicore offer guidance on both the development and implementation of communicative strategies in a number of areas: social media , change , gender equality and sustainability . In addition, lunicore can also develop communication policies and communication plans .

3-2-4- Brand management

lunicore help companies with employer branding as well as corporate branding . This through services such as brand positioning , storytelling , launch , target group analysis , as well as event and influencer marketing.

3-3- Information technology

Lunicores always strive to work agile during the project. Lunicores performs, with access to a wide range of excellence, projects for both start-ups and larger companies. Lunicores carry out projects within everything from web and app development to AI and more advanced analyzes of different data: (www.lunicore.se/om-oss, 29/05/2019).

3-3-1- System and web development

In order for a system or a web page to work well, it needs to be properly built from scratch. But there also needs to be a good idea about the flow from the start. With understanding of a company business, lunicore create systems that can relieve your administrative burden, improve internal communication and

simplify relationship management with your stakeholders . lunicore develop user-friendly front-end and reliable back-end .

3-3-2- App development

Lunicore develop mobile applications for both iOS and Android. We then use iOS native , Android native and cross platforms like React native .

3-3-3- Mapping System

A mapping project involves a mapping of a company's IT systems and processes. Many times companies have more systems than they need, or unnecessary manual steps that can be automated. By identifying which systems can be removed and how a company systems can be centralized to the greatest possible extent, a company saves on unnecessary costs and manual working hours. Lunicore will be happy to help you make this so-called system mapping .

3-3-4- Analytics

Lunicore help you with projects that include everything from business intelligence to AI . With the help of our interdisciplinary consulting teams, Lunicore have a combined competence in mathematics, statistics and programming . Just the combination needed to give a company the insight needed to optimize the business.

4- How Lunicore created shared value:

Lunicore student consulting AB hires top students at Lund University to perform consultancy services. The business idea of

Lunicore is to sell qualified consultancy services to a lower price than their competitors and at the same time function as a bridge between the students and the labour market. Lunicore was founded in 2001 when two students identified a problem in the form of a gap between the university and real work life. Too often students do not get the practical experience and network that is expected from them by future employers (Aru.S, Waldenström.L, 2014, p41).

5- Lunicore strategy and value creation:

Lunicore strategy is based on using Internal resources to gain a competitive advantage and create value for stakeholders, Lunicore takes responsibility for students' need for practical and relevant experience during their education. They also match the knowledge and skills demanded by future employers by arranging education and training programs in for example excel, case interview skills, programming of different apps, which functions as complement to their education from the university. Having Lund University as their owner, gives strength and legitimacy to their business idea. Lunicore uses this legitimacy together with knowledge of what skills the labor market demands, to advocate for and influence what is being taught at the university. This improves the education and hence also the University's ranking. While building a business model around a social issue they simultaneously create value for a two social groups, the university and its students, and generate profits for the company (Aru.S, Waldenström.L, 2014, p42).

The competitive advantage of Lunicore is linked to their students consultants, they are a very clever students with a high motivation and aspiration , these students consultants provide a very high quality consulting services because they want to make relationships and contacts with corporations to be the best available in labor market (Skype and phone calls with Lunicore founders, 01/06/2019).

Lunicore provided a social value for their own consultants by providing wages and valuable experience in addition to network or relationship with companies and possibility of recrutement. Lunicore also created a business value by making profit from selling consulting services (Skype and phone calls with Lunicore founders, 01/06/2019).

Conclusion:

The new idea shared value provide a big opportunity for small and medium-sized enterprises to make more profit and achieve growth, in the same time solving a social problems and create value for society, Lunicore have already start to change the way of doing business and apply the concept of shared value.

The paper makes a number of significant theoretical contributions to the literature. First, we make useful analyses for shared value creation and corporate size. Second, this study demonstrates why small is matter for shared value creation.

The results of this study enrich the shared value creation literature by suggesting that small and medium-sized enterprises could have an influences on society and environmental and are appropriate to create shared value for several reasons; SMEs could define a social need, Measuring it and create an optimal innovation structure.

SMEs are more agile and can quickly adapt and incorporate new practices, it is also easier to get a full picture of their footprint, and to engage their entire team in impact awareness and communicate their mission and goals throughout the organization in addition to ability for innovate because of their lack of resources.

In addition, we make a number of empirical contributions; Lunicore provided a set of consulting services in many business fields; Management, communication, Information technology. Gathering value creation from all of these deferent fields and the small size of lunicore lead to shared value creation in high degree. Lunicore social and business services provided value for university students, society and business companies.

Notes and References :

- Aru.S, Waldenström.L (2014):Shared Value Creation – For a Profitable Business and Healthy Society,Doctorat of Science in Business and Economics, p42.
- Bellenger, DN, Bernhardt, KL & Goldtucker, JL 1989, 'Qualitative research techniques: Focus group interviews', in

Focus group interviews: A reader, eds TJ Hayes & CB Tatham, American Marketing Association, Chicago.

- Ennes.M (2014):How can small businesses create shared value? A Q&A with B Lab's Andrew Kassoy,
- Gautier.A, Badea.A, Douce.S.B (2014):les leviers de la création valeur partagée en contexte PME : étude exploratoire dans la région Rhône, XXIII Conférence Internationale de Management Stratégique Rennes, 26-28 mai 2014, p6.
- Ilmarinen.P (2017): Creating shared value in Banking Case Savings Bank Group, doctoral thesis, School of Business JAMK University of Applied Sciences, p39.
- I Wang.M.H, Yang.T.Y(2016):investigating the success of knowledge management: An empirical study of small nd medium-sized enterprises. Asia Pacific Management Review 21 (2016) 79-91
- Preston.P (2017): What Is Shared Value And How Does It Help Me?,Shared Value Expert, First Edition, p12.
- Sen, S (2011): Corporate social responsibility in small and medium enterprises: application of stakeholder theory and social capital theory', DBA thesis, Southern Cross University, Lismore, NSW.Copyright.
- Skyp and phone calls with Lunicore founders, 01/06/2019.
- www.lunicore.se/om-oss,
- www.sharedvalue.org/groups/how-can-small-businesses-create-shared-value-qa-b-lab%E2%80%99s-andrew-kassoy.
- Young.G (2012):Strategic Corporate Social Responsibility and Small to Medium Businesses in Australia,https://zum.io/wp-content/uploads/2013/01/Strategic-CSR-and-SMBs-in-Australia.pdf. 06/01/2019.

Economics Financial Banking & Management Journal
ISSN 1187-2335
Volume: 05 / N°: 02 (2019)
AVAILABLE ONLINE: HTTP://REVUES.UNIV-BISKRA.DZ/INDEX.PHP/LFBM/

The informal sector in Algeria

(Trends, Implications and Strategy for Transformation to the formal economy)

Dalal Bensmina[1]

Received: 26/07/2019 Accepted: 16/10/2019 Published: 12/01/2020

ملخص:

تعتبر هذه الدراسة بمثابة مساهمة في النقاش الدائر في الوقت الراهن حول ظاهرة القطاع غير الرسمي، والتي أصبحت تشكل ظاهرة عالمية مست كل دول العالم دون استثناء، غير أنها استفحلت بشكل كبير في الدول النامية ووصلت إلى معدلات أقل ما يقال عنها أنها خطيرة.

وتركز الدراسة على حالة الجزائر من خلال الوقوف على حجم القطاع غير الرسمي فيها والتعرض لأهم العوامل التي أدت إلى نموه والآثار التي يخلفها على الاقتصاد الوطني ومن ثم استراتيجية احتواءه والانتقال إلى الاقتصاد الرسمي .

كلمات مفتاحية: القطاع غير الرسمي، العمالة غير الرسمية، الجزائر، القطاع الرسمي، البطالة

Abstract :

This study is a contribution to the current debate on the phenomenon of the informal sector, which has become a global phenomenon in all countries of the world, but it has greatly increased in developing countries and reached serious rates.

The study focuses on the situation of Algeria by identifying the size of the informal sector and the exposure to the main factors that led to its growth and its effects on the national economy, then the strategy of containing it and moving to the formal economy.

Keywords: Informal sector ,Informal employment , Algeria, formal economy, unemployment.

[1] University of Biskra- Algeria , Dalal.bensmina@univ-biskra.dz

1.Introduction:

Nowadays, diverse studies and researches revolve around the issue of informal economy, This phenomenon that has different labels: hidden economy, non observed economy, non organized economy, parallel economy, Shadow economy, etc.

According to the international labor organization report, the informal economy recruits 61% workers worldwide, 93% are deprived of their legal rights and social protection-worse than that, half the workers have informal jobs if we discard agriculture. 85% of jobs in Africa are informal, 68% in Asia and pacific, 68,6% Arab countries and 25% in Europe and Asia Minor.

In Algeria, the growth of the informal sector coincided with the transition period of the national economy and the reforms accompanying the policy of economic openness and the direction of the market economy and the resulting high unemployment rates and low incomes of individuals and low standard of living.

The contribution of the informal sector to non-agricultural GDP has been estimated at 45 percent for algeria in 2012 and it has 45.6% of the total labor force outside the agricultural sector.

This research paper tries to project the causes of informal sector growth and its repercussion on Algerian economy and the ways to incorporate it in formal economy, through a study of the following points :

- Definition of the informal economy;
- Measuring the informal sector;
- The reasons for the growth of the informal economy;
- The extent and trend of the informal economy in Algeria;

- The effects of the development of informal economy on the Algerian economy;
- Strategy of transforming to the formal economy.

2. Definition of the informal economy

In 1970s, the first who coined the term "informal sector" is Keith Hart, an anthropologist, to describe the scope of unregistered economic activity operating in Accra, Ghana (Keith Hart,1973, p 61-89), He noticed marginal urban productive activities of self-employed to satisfy their own needs. At that time, these kinds of activities were ignored by politicians and economic researchers and in national economic accounts, which require their introduction in the development strategy.

Thus, the ILO (International Labor Organization) Kenya report on employment aimed to formulate this concept, in 1972, where the term "informal sector" is used to describe the activities of poor workers who worked very hard to survive and meet their own needs but who were not recorded or regulated by the state authorities, This report is based on the dualistic view of the link between the formal and informal economy and that the informal economy has positive effects on the official one (labor market and distribution of incomes) .

Hence, this concept became a crucial part of the economy, and attracted the attention of politicians and economic researchers.

Furthermore, basing on the report of Kenya, the ILO undertook several studies on the informal sector (1993, 2002, 2003), where it brought new developments to this field each time, Meanwhile, all the definitions of the informal sector

included poverty, marginality and underemployment (Soumia Bouanani ,2013,p10).

According to the fifteenth international conference of labour statisticians: (Economic Commission for Africa,2007,p3)

- The informal sector may be broadly characterized as consisting of units engaged in the production of goods or services with the primary objective of generating employment and incomes to the persons concerned, these units typically operate at a low level of organization, with little or no division between labour and capital as factors of production.
- Production units of the informal sector have the characteristic features of household enterprises, the fixed and other assets used do not belong to the production units as such but to their owners Expenditure for production is often indistinguishable from household expenditure Similarly, capital goods such as buildings or vehicles may be used indistinguishably for business and household purposes.
- Activities performed by production units of the informal sector are not necessarily performed with the deliberate intention of evading the payment of taxes or social security contributions, or infringing labour or other legislations or administrative provisions. Accordingly, the concept of informal sector activities should be distinguished from the concept of activities of the hidden or underground economy.

The conceptual framework endorsed by the 17th ICLS relates the enterprise-based concept of employment in the informal sector in a coherent and consistent manner with a broader, job-based concept of informal employment.

A person can simultaneously have two or more formal and/or informal jobs, Due to the existence of such multiple

jobholding, jobs rather than employed persons were taken as the observation units for employment. Employed persons hold jobs that can be described by various job-related characteristics, and these jobs are undertaken in production units (enterprises) that can be described by various enterprise-related characteristics (Ralf Hussmanns,2004,p4).

The 17th ICLS defined informal employment as the total number of informal jobs, whether carried out in formal sector enterprises, informal sector enterprises, or households, during a given reference period, Included are: (Economic Commission for Africa,2007,p8)

- Own-account workers (self-employed with no employees) in their own informal sector enterprises ;
- Employers (self-employed with employees) in their own informal sector enterprises;
- Contributing family workers, irrespective of type of enterprise;
- Members of informal producers' cooperatives (not established as legal entities);
- Employees holding informal jobs as defined according to the employment relationship (in law or in practice, jobs not subject to national labour legislation, income taxation, social protection or entitlement to certain employment benefits (paid annual or sick leave, etc.) ;
- Own-account workers engaged in production of goods exclusively for own final use by their household.

To sum up, there are three related official statistical terms and definitions which are often used imprecisely and interchangeably: the informal sector refers to the production and employment that takes place in unincorporated small or unregistered enterprises, informal employment refers to

employment without legal and social protection—both inside and outside the informal sector ,and the informal economy refers to all units, activities, and workers so defined and the output from them. Together, they form the broad base of the workforce and economy, both nationally and globally(Martha Alter Chen,2012,p8).

3. Measuring the informal sector

There are two broad methods for measuring the informal sector direct and indirect, Direct measurement requires the conduct of a survey while indirect measurement entails the use of other data sources and statistical models.

3.1. Direct method of measuring the informal sector

For the direct method, the collection of data on the informal sector can take many approaches special surveys on the informal sector, through regular surveys with expanded coverage such as the labor force or other household surveys or the establishment/enterprise surveys and censuses and the mixed household–enterprise surveys.

Many academic researchers have based their observations on establishment surveys, Their utility cannot be disputed especially in the absence of alternative sources, However, it is particularly difficult to find a reliable survey frame for sampling.

This difficulty could be overcome if there is a strong and well-organized union association governing the trade, However, this may prove insufficient for the location of the observation (or survey) unit, notably in the case of workers with no fixed location (with movable stalls).

Sampling and the establishment of a survey frame using household surveys are both facilitated. However, it should be borne in mind that the standard approach is designed to measure an activity that is widespread among the population, but it is not necessarily effective in capturing certain activities, the household survey itself may be skewed because poor household are more inclined to cooperate than their rich counterparts.

3.2. Indirect measurement methods

There are different indirect methods for measuring the informal sector, including: (Economic Commission for Africa,2007,p40)

- The differential method, which simply allocates the difference between expenditure and income to the informal sector. It is based on the comparison of aggregates and account balances (by analysing the supply and use table);
- The flow of goods method, which is based on the same principle but at a disaggregated level;
- The labour input approach, which is based on the labour input matrix and assumes a stable relationship between the potential working population (based on age) not incorporated in the informal sector and production by the informal sector;
- The different monetary approaches that assume stable relationships between economic activity and a few monetary variables.

A few remarks should be made with respect to these methods. In many countries that use them, preliminary studies have established conditions on the structure of national accounts, thereby establishing relationships governing the

indirect methods. Given the need to make national accounts available, these relationships have to be reviewed.

The assumptions used in the indirect methods must be explained clearly at any time and incorporated into the methodology and the publications, because they form the basis of economic policies. For example, for the employment-based method, the assumption used is that per capita production in the informal sector is constant in real terms.

Hence, total production is obtained by multiplying this coefficient by the number of persons employed by branch, This assumption may be considered strong to the extent that:

- It reflects a possibility of continuous expansion of a branch (possibility of always finding work, even if this means taking away employees from other sectors);

- It does not take into account the constraints of branches, such as availability of farmland.

In regard to the differential method based on accounts, account balances are often derived from experts' estimates, under the system of national accounts, while the validity of the process can be guaranteed, it lacks scientific scrutiny because it is not predicated on a statistical process.

In other words, the accuracy of the method is debatable, in the absence of direct statistical information on the informal sector.

4. The reasons for the growth of the informal economy

The reasons for the growth of the informal economy often interrelated and to some extent overlapping, are the following:

- Limited absorption of surplus labour : The limited capacity of agriculture and the formal economy to absorb surplus labour, together with increasing numbers of job seekers, has boosted the size of the informal economy, In countries with high rates of population growth or urbanisation, the informal economy tends to absorb most of the growing labour force in the urban areas when the manufacturing industry and off-farm activities in general do not grow at the same pace;
- Barriers of entry into the formal economy**:** Excessive costs and government regulations as well as corruption in areas such as business start-up, granting of business permits and land titles, have forced people to remain informal;
- The weak capability of formal institutions to provide education, training and infrastructure as well as other incentives for structural reforms has contributed to the growth of the informal economy;
- Structural adjustment programmes during the eighties and nineties have fuelled the growth of the informal economy in developing countries, the disappearance of public sector jobs and the closure of uncompetitive businesses have forced many laid-off workers to find other ways to survive;
- Capital is favoured over labour: Global integration privileges companies who can move easily and quickly across borders to the disadvantage of workers;
- The globalization of the world economy as well as global trade and investment patterns thus tends to privilege capital and disadvantage labour, especially lower-skilled workers that cannot migrate easily or at all (ILO,2002);
- Demand for low-cost goods and services : The informal economy has been boosted by rural to urban migration in conjunction with the demand for low-cost goods and services from those employed in the formal and informal economies;

- Uncommitted or unaware governments: Many governments are unaware of the economic contributions of the informal economy and the problems found in it and have therefore found it unnecessary to intervene because of the belief that the informal economy would die out, The informal economy has often been left unattended and has thus had few obstacles for its growth;
- Economic hardship and poverty;
– There are growing numbers of women that enter the labour markets outside of agriculture. However, although many women own or run micro enterprises, only a small number of women entrepreneurs actually enter the formal economy (Kristina flodman Becker,2004,p10).

5. The extent and trend of the informal economy in Algeria

The crises in Algeria and its negative effects on the economic, social and political levels led to the intensification of the informal economy, which increased to 19.5% of the gross national product at the end of the 1980's to reach 42% of the GNP in 2003, And reached 50% of the GDP in 2010 and 45% of the GDP in 2012.

According to an investigation conducted by the national bureau of statistics, Excluding agriculture, informal employment represents occupied 3.9 million workers in 2012, or 45.6 % of total non-agricultural employment; distributed in the sectors of trade and services (45.3%) and construction, public works (37%) and industrial activities (17.7%).

According to national employment surveys, the trends of the labour market in Algeria display strong growth in self-employment and non-permanent salaried, which essentially

make informal employment (Philippe Adair ,Youghourta Bellache,2015,p4)

Non-permanent salaried has grown dramatically: Which increased from 2203 thousand in 2005 to 3623 thousand in 2014, surpassing the number of permanent salaried for the first time in 2010, And almost equal in 2014, Then declined by 2015 to 2855 thousand.

Figure 1. Trends and structure of the employed population (2005-2015)

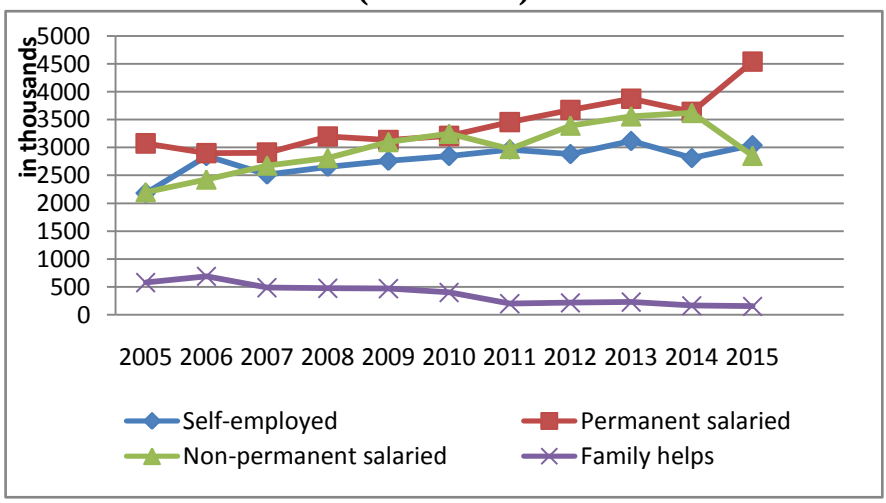

Source :ONS, 2015, P12.

In 2006, 54.1 % of the total employed population do not register with social security and constitute the informal employment according to the ILO definition, But this rate fell to 38.5% in 2015(ONS,2015,p12)

The increase in non-permanent salaried in this period coincided with a decline in the unemployment rate, which fell from 15.5% in 2005 to 9.8% in 2013 and 11.2% in 2015.

Figure .2. Development of unemployment rates in Algeria (2005-2015)

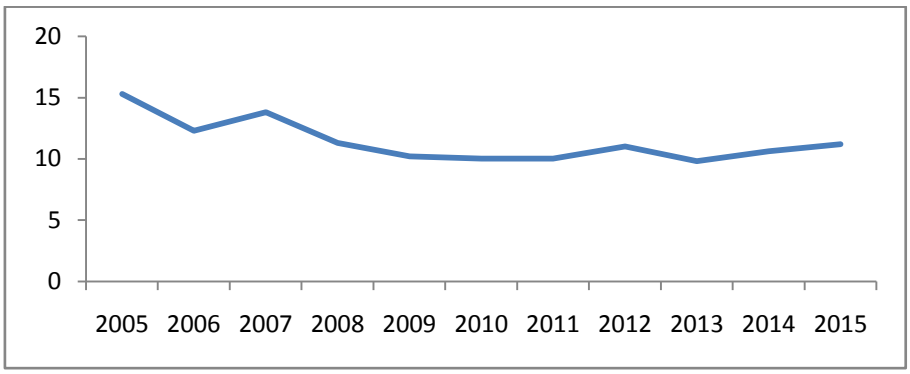

Source :ONS, 2015, P12.

6. The effects of the development of informal economy on the Algerian economy

The rising size of the informal economy has many on the effects official one, Although the analysis of those implications is difficult, most of economic researches focused on the impact of the informal economy on allocation of resources and the loss of revenues for the state, and ignored the crucial role of official institutions, norms and rules. However, we will stress some effects of the informal economy on the official economy, as follows:

- The increase of informal economy leads to the deficiency of stability in economy. Where the existence of this economy can lead to overestimation of the economic and monetary indicators, such as unemployment rate, inflation rate and growth rate, etc.
- The loss of an important part of the revenues on the State Treasury: The Algerian public treasury loses as a result of

the spread of the informal sector equivalent to 7% of income tax revenues, while social security loses 20% of its revenues, which is equivalent to 585 million dollars for income tax revenues, and 1.7 billion dollars for income Social Security Fund, which is sufficient to meet the annual deficit of the social security system, and the estimated tax losses, especially the value-added tax of 300 million dollars .

- This sector poses a danger to the official sector through the latter's exposure to the large competition with smuggled foreign products and counterfeit goods, which are sold without any financial obligation, in addition to the negative impact these products have on consumer health, China, the United Arab Emirates, Taiwan, Hong Kong, India and Turkey are among the biggest exporters of counterfeit goods to Algeria (Direction générale des douanes,2006,p20), because in these countries, there is a difficult control over their industrial products. In addition, these countries are known with tradition, This is in addition to the spread of the phenomenon of counterfeiting the invoices of imported imitation materials, which included almost all products, including: textile, leather, spare parts, electronic products, electric appliances, household appliances,, perfumes, food industries, medicines, cigarettes, The marketing of counterfeit products that do not have an origin indicates absence or lack of control over various levels, such as the Ministry of Commerce, which is legally competent to monitor commercial operations, the Ministry of Health and Population which is no longer able to protect public health, the Ministry of Labor and Social Protection and its role on protect workers from violations in the field of social protection.
- The workers in the informal sector are working under bad condition which lead to diseases-also, they are violated from

any kind of protection-neither medical care nor Social one, they are working for long hours with less salaries comparing with the available condition in the formal economy.

- Most economic units in the informal economy do not enjoy secure property rights, which deprives them of access to both capital and credit, They have difficulty accessing the legal and judicial system to enforce contracts, and have limited or no access to public infrastructure and public markets, Informality may also inhibit investment in bigger businesses and impede trade because informal firms often lack the necessary size to exploit economies of scale fully. Company size, productivity growth and export opportunities are closely linked. Not only can large firms benefit from economies of scale, they also have easier access to high-skilled labour and banking credit(ILO,2014 ,p9)

Although the negative effects of the informal economy, it is considered as a substitutional sector in economic crisis and a source of income for the poor people. Let us shade alight on some positive aspects of the informal economy:

- It is a solution to the problem of Unemployment and it provides working opportunities and reduces poverty. If the unemployment leaves the absence of income, poverty, diseases, social problems, the informal work reduces such problems because it is considered as a substitutional source for the incomes, The official statistics shows decrease of unemployment in Algeria because of the increase of informal sector, this is what we have pointed out in the previous section.
- it is considered the most dynamic and flexible sector because of its ease to join it, there is no bureaucracy in this sector and because it Provides the services and products that the society need in its daily life.

7. Strategy of transforming to the formal economy

The transition from informal to formal sector activities, in principle, is an encouraging sign of economic development. The formal sector is typically more productive than the informal. It is also subject to government taxation and social security contribution, thereby making the overall economy more conducive to sustainable growth

Changing the face of informal enterprises is a complex multidimensional process, where policymakers will have to understand the nature of eclectic categories of informal workers, their constraints as well as their potential to contribute to overall GDP.

- For the self-employed or employees in informal enterprises, formalization generally means registering their business followed by obtaining a license and ultimately regularly paying taxes. However, these workers will only be willing to bear this cost if they perceive benefits from operating formally. These benefits include enforceable commercial contracts, tax breaks and incentive packages to raise their competitiveness, membership with trade union associations, access to government subsidies and incentives, employer contribution to pensions, and rights to organize and bargain collectively.

- Informal work is often undertaken because of barriers to entry to formal work, These barriers include the absence of requisite educational qualifications and the lack of corporate networks, The formal sector can bridge this gap by employing people from low-income households, investing in them through on-the-job training along with on-field exposure to working systems, A few firms engage in such processes through corporate social responsibility (CSR) objectives, However, mainstreaming this process by setting

targets for hiring people who are found to be worthy of training would make the formal sector more inclusive (Monami Dasgupta, 2016)

- In 2014, the ILO developed a comprehensive framework based on seven key avenues towards formalization (see the figure below) which emphasizes the importance of vertical integration and coherence across the range of policies to curb informality, while the horizontal dimension focuses on intensifying action in each policy area. These policy areas are: quality employment generation and growth strategies, the regulatory environment, social dialogue, organization and representation, promoting equality and addressing discrimination, measures to support entrepreneurship, skills and finance; the extension of social protection; and local development strategies (ILO,2014,p13)

Figure.3. Strategy of transforming to the formal economy

Source :ILO,2014,p13

8.Conclusion

The informal economy currently accounts for more than one-third of the national product and employs about half of the total labor outside agriculture, The growth of this sector results in the loss of a large part of the revenues of the public treasury, It also poses a danger to the official sector, Which requires the need to treat and try to contain and take steps to ensure the development of productivity and organization with the provision of legislative and social protection to ensure the protection of the worker and contribute to the maintenance of a decent life away from the conflict of laws and regulations, and reducing the cost of the establishment, operation and liquidation of projects and facilitate financial and commercial administrative procedures, and to fight all forms of corruption.

Finally, we emphasize that the effectiveness of the measures to combat or contain this phenomenon is related mainly to knowledge of all its causes, dimensions and characteristics, which requires the preparation of studies and statistics in-depth and comprehensive on the informal economy in Algeria.

9. Bibliography List :

1. Direction générale des douanes (2006) ,**Modalités d'intervention en matière de lutte contre la contrefaçon**,Alger, p20.
2. Economic Commission for Africa (2007), **Study on measurement of the informal sector and informal employment in africa** , United Nations.

3. ILO (2002), **Globalization and the Informal Economy**: How global trade and investment impact on the working poor, Geneva.
4. ILO(2014),**Transitioning from the informal to the formal economy**, International Labour Conference, , Report V ,Geneva.
5. Keith Hart (1973)**, Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana**, The Journal of Modern African Studies, Published by Cambridge University Press.
6. Kristina flodman Becker(2004), **The Informal Economy,** Published by Sida.
7. Martha Alter Chen(2012), **The Informal Economy: Definitions, Theories and Policies,** WIEGO Working Paper N°1.
8. Monami Dasgupta(2016), **Moving from informal to formal sector and what it means for policymakers**, world bank, https://blogs.worldbank.org/jobs
9. ONS(2015) , **Activity, Employment and Unemployment report**, September 2015.
10. Philippe Adair ,Youghourta Bellache (2005), **Labour mobility and the informal sector in Algeria: a cross-sectional comparison (2007-2012) ,** MEEA 14th conference At: Hammamet, Tunisia .
11. Ralf Hussmanns (2004). **Statistical definition of informal employment: Guidelines endorsed by the Seventeenth International Conference of Labour Statisticians (2003)**, International Labour Office, Geneva.
12. Soumia Bouanani, **Economic behavior and institutions** , Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Magister in economic Science, Faculty of management and economic sciences, Abou bakr Belkaid University, Tlemcen, 2013-2014 .

Economics Financial Banking & Management Journal
ISSN 1187-2335
Volume:.05 / N°: 02 (2019)
AVAILABLE ONLINE: HTTP://REVUES.UNIV-BISKRA.DZ/INDEX.PHP/LFBM/

The importance of applying the governance in the Algerian banking system

[1] Chahra Adissa, [2] Anfal Necib
[1] University of Biskra,c.adissa@univ-biskra.dz

Received: 06/08/2019 Accepted: 24/12/2019 Published:12/01/2020

ملخص:

أصبح الاهتمام الكبير بموضوع حوكمة الشركات ضرورة حتمية في كل الاقتصاديات .

ويعتبر القطاع المصرفي أحد أهم الجوانب التي يجب تطبيق مبادئ الحوكمة فيها لضمان الاستقرار النظام المالي والاقتصادي ككل. ويعتبر النظام المصرفي العامل الرئيسي في قيادة أي مرحلة انتقالية لأ ي ا اقتصاد ،وقد ساهمت لجنة بازل في تطوير إدارة المخاطر المصرفية والعمل على تحقيق الاستقرار المصرفي ،لذلك نهدف من خلال هذه الدراسة تحديد مدى تطبيق النظام المصرفي الجزائري ل مبادئ الحوكمة المصرفية وفق بازل في ظل المتغيرات المصرفية الحديثة وازدياد حدة المنافسة..

كلمات مفتاحية: . الحوكمة،الحوكمة المصرفية ،لجنة بازل ، مبادئ الحوكمة المصرفية،النظام المصرفي الجزائري

Abstract :

After financial and economic scandals and crises, great attention to corporate governance has become necessary in all economies and sectors.

The banking sector is one of the most important aspects in which the principles of governance must be applied ,to ensure stability of the financial and the whole economic system.

The Basel Committee has contributed in development of banking risk management And work to achieve banking stability by focusing on setting important principles to applying governance in banking system.

So in This study we aim to investigate the applying of banking governance principles in algerian banks .

Keywords : corporate governance,banking governance,Algerian banking system, Basel commitee, banking governance principles

1. INTRODUCTION

The issue of inefficiency in management and abuse of power in some institutions at the international level, especially in the United States of America, In the early 1990s, In addition to the Southeast Asia crisis of 1997, Which proved to be a crisis of confidence and administrative corruption, One of the main reasons for the emergence of corporate governance. Although there are several alternatives to the term.

2. Corporate governance

2.1 Definition of corporate governance

Studies suggest trading the term corporate governance for more than a quarter of a century .But despite this some experts confirms that the term was not known before 1970. So generally corporate governance refers specifically to the set of rules, controls, policies, and resolutions put in place to dictate corporate behavior. Proxy advisors and shareholders are important stakeholders who indirectly affect governance, but these are not examples of governance itself. The board of directors is pivotal in governance, and it can have major ramifications for equity valuation.

And to define corporate governance, we try to give some definitions that provided by competent international institutions :

The definition of the Organization for Economic Co-operation and Development (**OECD**): Governance is a system by which business organizations are guided and controlled, where it works to define the structure and framework for the distribution of duties and responsibilities among company participants such as the board of directors, directors and other stakeholders.[1]

The Institute of International Auditors has defined corporate governance in Tone of the top magazine which is published by the same institute that it is « Operatios that are performed through the procedures used by stakeholder representatives ,in order to provide the supervising and controlling

risk management ,and to ensure adequacy of controls ,to acheive the objectives and to maintain the value of the the company through the performance of governance »[2]

The definition of the Inernational finance corporate : «corporate governance is the system which is through it institutions are managed and effectively controlled,and it is interested in organizing the relationship between directors ,sharholders and stakeholders.Also the application of the corporate governance in a good way led to acheiving sustainable development of the company »[3]

Corporate governance is the system by which corporate functions are managed.Also corporate governance consists in the rules and procedures that determine the decision making ,controlling and monitoring processes within the company ».[4]

Corporate governance is the acceptance by managmement of the inalienable rights of shareholders as the true owners of the corporation and of their own role as trustees on behalf of the shareholders.It is about commitment to value ,about ethical business conduct and about making a distinction between personal and corporate funds in the management of a company.[5]

So from the previous definitions we can give the basic characteristics of the governance system in the following points :[6]

- An integrated system of financial and non-financial control through which the institution is managed and controlled.
- is a set of rules and incentives that guide the management of institutions to maximize their profitability and value in the long term.
- is a set of laws, rules and standards that define the relationship between the management of the institution on the one side and shareholders and stakeholders or parties associated with the institution on the other.

- Identification of responsibilities within and ensuring the rights of all parties involved in the organization

2.2 The need for Corporate governance

We can refer to the need of appling Corporate governance in the following points:[7]

- Corporate governance is beyond the realm of law.
- Corporate governance is about ethical conduct in business.
- Corporate governance is a key element in improving the economic efficiency of a firm.
- Corporations need to recognize that their growth requires the cooperation of all the stakeholders ; and such cooperation is enhanced by the corporation adhering to the best corporate governance practices.
- A corporation should be fair and transparent to its stakeholders in all its transactions.
- The credibility offered by good corporate governance procedures also helps maintain the confidence of investors to attract more patient ,long-term capital,and will reduce the cost of capital .this will ultimately induce more stable sources of financing.
- Often ,increased attention on corporate governance is a result of financial crisis.
- The faillure to implement good governance can have a heavy cost beyond regulatory problems.

2.3. Benefits of corporate governance practices :

The application of corporate governance is important for the following points :[8]

- Improved reputation and perceptions in corporations.
- Increase in transparency.
- Reduction in Run-In with the law.
- Role clarity it is essential to have a clarity in the roles of the owners and the management people.
- Increased profit margins.
- Reputation bulding with corporate social responsibility.

- Better rapport with the bank, and this results in building confidence with the financial side

2.4. The principles of corporate governance

Corporate governance is based on a set of principles, which is the basis for the application of this system.

The ICGN global governance identified the general principles (board role and responsibilities, leadership and independence, composition, composition and appointment, corporate culture, risk oversight, remuneration, reporting and audit, shareholders rights).[9]

The organization for economic cooperation and development (OECD) identified six basic principles as follows:[10]

-Ensuring the basis for an effective corporate governance framework: The corporate governance framework should promote transparent and efficient markets, be consistent with the rule of law and clearly articulate the division of responsibilities among different supervisory, regulatory and enforcement authorities.

-The rights of shareholders and key ownership functions: the corporate governance system should protect and facilitate the exercise of shareholders rights.

-The equitable treatment of shareholders: the corporate governance framework should ensure the equitable treatment of all shareholders, including minority and foreign shareholders. So all shareholders should have the opportunity to obtain effective redress for violation of their rights.

-The role of stakeholders in corporate governance: : the corporate governance framework should recognise the rights of shareholders. Wich established by law or through mutual agreements, and encourage active co-operation between corporations and stakeholders in creating wealth, jobs,and the sustainability of financially sound enterprises.

-Disclosure and Transparency: : the corporate governance framework should ensure that timely and accurate Disclosure is made on all material matters regarding the corporation.

-The responsibilities of the board : the corporate governance system should ensure the strategic guidance of the company ,the effective monitoring of management by the board ,and the board's accountability to the company and the shareholders.

3. Governance banking system

The application of governance in banks is more important than other institutions, because the collapse of banks may lead to the collapse of the entire financial system and this leads to a financial crisis, which may turn into an economic crisis, this negatively affects the macroeconomic situation.

The Bank of International Settlements (BIS) defines governance in the banking system as The methods by which banks are managed through the Board of Directors and senior management, through which the manner of setting objectives and protecting the interests of shareholders and stakeholders.

In the light of the prevailing law and regulations, and to ensure the protection of the interests of depositors.

3.1 The objectives of banking governance

The objectives of applying governance in banking sector are represented in the following points:[11]

- Banks' safety and soundness are key to financial stability, and the manner in which they conduct their business, therefore, is central to economic health. Governance weaknesses at banks that play a significant role in the financial system can result in the transmission of problems across the banking sector and the economy as a whole.
- . Corporate governance determines the allocation of authority and responsibilities by which the business and affairs of a bank are carried out by its board and senior management, including how they:
- set the bank's strategy and objectives;
- select and oversee personnel;
- operate the bank's business on a day-to-day basis;

- protect the interests of depositors, meet shareholder obligations, and take into account the interests of other recognised stakeholders;
- align corporate culture, corporate activities and behaviour with the expectation that the bank will operate in a safe and sound manner, with integrity and in compliance with applicable laws and regulations; and
- establish control functions

3.2 Basel banking governance principles:

Basel Committee is a technical advisory committee not based on any international agreement, established by a decision of the governors of the central banks of the industrial countries to study the aspects of supervision of banks, and from which the decisions of the Commission does not have any mandatory or legal status. Nevertheless, the rules agreed in Basel have a strong impact on legislative processes via the commitment of its members to implement them, and-as its rules (are applied more than 100 jurisdictions worldwide)-the agreed standards obviously put pressure on other countries to follow suit.[12]

The Basel Committee was formed under the name of "Committees of Banking Supervision and Supervision». The Commission is composed of the following 10 countries: Belgium, France, Canada, Germany, Italy, Japan, Holland, Sweden, United Kingdom, United States, Switzerland, and Luxembourg. The Basel Committee works to stimulate banks by following appropriate principles and standards in the field of banking supervision and international organizations are obliging countries to follow these rules as part of the IMF and World Bank's financial reform programs. The Basel Committee aims to achieve a number of objectives, the most important of which are the following points**:**

- Work to stabilize the banking system, especially after the aggravation of the external debt crisis of third world countries, and the excessive banks and especially international in

providing loans to these countries, which led to the weakening of their financial centers.

- Keeping abreast of modern banking issues and variables in light of financial and banking globalization through modern banking mechanisms and techniques.
- Eliminating an important source of unfair competition in banks for developed and developing countries, by setting minimum capital efficiency.
- Working on developing methods of controlling banks and facilitating the circulation of these methods among central banks.

Corporate governance failure, especially whithin financial institutions, has been at the core of many problems during the global financial crises and numerous corporate and organizational scandals and failure..Many governments have responded by issuing louder calls for increased regulation In this light, it is positive that the Basel Committee on Banking Supervision is currently improving its Principles for Enhancing Corporate Governance via the consultation paper, Corporate Governance Principles for Banks.[13]

The comitte of basel issued report on the banking governance in 1990,to be modified in 2005 and February 2006,then it issued an update version entitled "enhancing corporate governance for banking organizations".The application of banking governance includes the following principles:[14]

- **Principle 1**: Board's overall responsibilities : The board should define appropriate governance structures and practices for its own work, and put in place the means for such practices to be followed and periodically reviewed for ongoing effectiveness
- **Principle 2**: Board qualifications and composition : The board has overall responsibility for the bank, including approving and overseeing the implementation of the bank's strategic objectives

- **Principle 3:** Board's own structure and practices : Board members should be and remain qualified, individually and collectively
- **Principle 4**: Senior management : Under the direction and oversight of the board, senior management should carry out and manage the bank's activities in a manner consistent with the business strategy, risk appetite, incentive compensation and other policies approved by the board.
- **Principle 5**: Governance of group structures : In a group structure, the board of the parent company has the overall responsibility for the group and for ensuring that there is a clear governance framework appropriate to the structure, business and risks of the group and its entities.
- **Principle 6**: Risk management : Banks should have an effective independent risk management function, under the direction of a Chief Risk Officer (CRO), with sufficient stature, independence, resources and access to the board.
- **Principle 7**: Risk identification, monitoring and controlling : Risks should be identified, monitored and controlled on an ongoing bank-wide and individual entity basis. The sophistication of the bank's risk management and internal control infrastructure should keep pace with changes to the bank's risk profile, to the external risk landscape and in industry practice.
- **Principle 8**: Risk communication :An effective risk governance framework requires robust communication within the bank about risk, both across the organisation and through reporting to the board and senior management
- :**Principle 9**: Compliance : The bank's board of directors is responsible for overseeing the management of the bank's compliance risk. The board should approve the bank's compliance approach and policies, including the establishment of a permanent compliance function.
- **Principle 10**: Internal audit : The internal audit function provides independent assurance to the board and supports board and senior

management in promoting an effective governance process and the long-term soundness of the bank. The internal audit function should have a clear mandate, be accountable to the board, be independent of the audited activities and have sufficient standing, skills, resources and authority within the bank.

- **Principle 11**: Compensation : The bank's compensation structure should be effectively aligned with sound risk management and should promote long term health of the organisation and appropriate risk-taking behaviour
- **Principle 12**: Disclosure and transparency : The governance of the bank should be adequately transparent to its shareholders, depositors, other relevant stakeholders and market participants.
- **Principle 13**: The role of supervisors Supervisors should provide guidance for and supervise corporate governance at banks, including through comprehensive evaluations and regular interaction with boards and senior management, should require improvement and remedial action as necessary, and should share information on corporate governance with other supervisors

4. The Algerian banking system and the implementation of the Basel standards for governance

For Algerian banking system ,we have noticed that Algeria is late in applying the governance principles of Basel convention.Where the central bank of Algeria issued the instruction **N°94-97** on 29 /11/1994. which is succeeded in making banks and Algerian financial institutions interested in Basel 1 decisions ; and this include most rates are related to the rules of caution.In addition to that instruction ,several instructions which are compatible with Basel 1 decisions .But even so, there are differences between standard control in Algeria and Basel committee standard. While Basel 2 convention has not been formally applied ,only in som texts concerning the regulatory side.As we refer to differences in risk weighting by Basel committee and the same side in Algeria.

But in light of global developments and changes ,especially those are imposed by the world financial crisis on 2008 ;Algeria was interested in legal and legislative measures ,which regulates the banking sector in Algeria and ensure financial stability ;such as the issuance of order **N°10/04** on 26 August 2010 .And this is important in the risk control side .So these measures are aimed at enabling the central bank of Algeria from early detection of weaknessess .

The financial stability committee has also reviewed the indicators of financial rigidity, and it is eleven (11) minimum indicators with the suggestion of other indicators.

on 2010,the importance was given to periodic evaluation of the stability of the financial and banking system by rigidity test that was adopted in 2007.In addition to this ,the importance was given also to encourage information exchange between different authorities which manages the financial sectors , such as central bank,the banking comittee, the public treasury ,the organization committee of stok exchanges,insurance companies,control committees.[15]

For the application of Basel 3 agreement, there is no law has been issued in this aspect ;but it was issued the regulation **N° 14/01** on 16 february 2014 . the regulation includes the raise of the capital adequacy ratio from 8% to 9.5% in all banks and Algerian financial institutions between the private legal funds ,the total loan risk ,the operational risks and market risks.The regulation is effective from1 octobre 2014 ;with the possibility of increasing this ratio by the banking committee ,if it is necessary.This coincides with the start of work with Basel 3 decisions.[16]

The Algerian banking system benefited under the MEDA programme (In light of relations with the European union)amount of 23.25 million euros to modernize the Algerian banking system and this includes the implement of the banking governance according to Basel standards.

5. CONCLUSION

The development and stability of the banking system is one of the most important elements in the management of any stage of an economy, this necessitates addressing the challenges of globalization and the developments in the banking environment. Effective corporate governance is critical to the proper functioning of the banking sector and the economy as a whole. Banks serve a crucial role in the economy by intermediating funds from savers and depositors to activities that support enterprise and help drive economic growth. So from this study we conclude the following points:

- Corporate governance is the collection of mechanisms, processes and relations by which corporations are controlled and operated. Governance structures and principles identify the distribution of rights and responsibilities among different participants in the corporation (such as the board of directors, managers, shareholders, creditors, auditors, regulators, and other stakeholders) and include the rules and procedures for making decisions in corporate affairs. Corporate governance is necessary because ofthe possibility of conflicts of interests between stakeholders; primarily between shareholders and upper management or among shareholders.

-Good governance is a key element in improving the economic efficiency of banks, while the opposite may affect economic and financial stability.

- Compliance with Basel standards for banking supervision of the capital adequacy ratio is necessary to address recent banking developments and the application of the governance system.

-Despite efforts in the Algerian banking system, these efforts remain insufficient to make the Algerian banking system able to face the challenges to its development. Which stand in the way of these efforts. Among them are Basel's decisions as a fundamental aspect of applying the principles of governance.

So it is difficult to concider that the implementation of Basel's governance decisions has been highly successful on the performance of the Algerian banking system. .So we can say that we have noticed the lack of appling corporate governance system in the sector of Algerian banks. . Because of that we suggest through this study that the sector of Algerian banks need important efforts to adopt the concept of governance in order to benefit its advantages.

6.Refrences

1. Nayedhmash, Ishaq Abu-Zer Afaf, **Improving and Developing Institutional Governance in Banks,** Journal of Banks in Jordan, Volume 10, Vol. 22, September 2003.
2. The Institute of International Auditors ,**The lessons that beneath** ;Tone of the top, USA ,February 2002,p.2.
3. The Inernational finance corporate, Family governance manual 2nd edition , 2008 ,p.21 ,(reference in french).
4. Jan Cattrysse,**Reflections on corporate governance and the role of the internal auditors**,Roularta media group ,2005,p.4 available at : www.papers.ssrn on 16
5. Narayana Murthy**,Report of the SEBI committee on corporate governance** ,February 8,2003,p.1
6. Mohammed Mustafa Soliman, **Corporate Governance and the Treatment of Administrative and Financial Corruption,** Dar al-Jamaa'iya, Alexandria, Egypt, 2006, p,p.15,16.
7. Narayana Murthy,op,cit,p-p.2-4.
8. Shailendra Sial and others,Advantages of corporate governance for Indian enerprises,p,p.1,2.
9. **ICGN**,international corporate governance Network 2017,5th edition, **global governance principles, www.icgn.org**
10. **OECD:** the Organization for Economic Co-operation and Development,**OECD principles of corporate governance,2004**. OECD publications ,paris
11. Basel Committee on Banking Supervision, Consultative document **Corporate governance principles for banks,** Bank for international

settlements. Issued for comments by 9 January 2015 ,p.3,available at http://www.bis.org/bcbs/publ/d328.htm

12. Lucia Quaglia ,The European union role in international economic ,Fora-PAPERS,the BCBS in depth analysis for the ECON committee ,p.7.

13. **Basel principles on enhancing corporate** governance :http://www.ifac.org/global –knowledge – gateway/governance/discussion/basel-principles-enhancing –corporate-governance-will.

14. Basel Committee on Banking Supervision, Consultative document **Corporate governance principles for banks,** op.cit ,p-p.7-34.

15. Abderrahmane Maghazi,Cheki Gania,**The compliance with effective banking controls,as a means to achieve the financial stability**,journal of economic studies ,Al-Basira center for research and consultancy services,DarAl khaldounia for publishing and distribution ,Algeria,January2013,N° 21,p.20.(reference in Arabic)

16. Official gazette, **regulation N°01/14 issued on 16 february 2014 ;determines the capital adeqacy ratio in banks and Algerian financial institutions** ,year51,N°56,25 september2014,p-p.21-28.

Economics Financial Banking & Management Journal
ISSN 1187-2335
Volume:05/ N°:02 (2019)
AVAILABLE ONLINE: HTTP://REVUES.UNIV-BISKRA.DZ/INDEX.PHP/LFBM/

Funding challenges of infrastructures in developing countrie's economies

Dr. Guechari Yasmina, University of Biskra, guechariuniv2016@gmail.com
Received: 30/09/2019 Accepted: 21/10/2019 Published:12/01/2020

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تقييم مشاكل تمويل البنى التحتية في الدول النامية، حيث أن إنشاء إطار تمويل سليم للاستجابة لاحتياجات البلدان النامية والمتزايدة من البنية التحتية، لا يزال يمثل تحديا كبيرة لهذه الدول. تمثل البنية التحتية عجلات النشاط الاقتصادي والاجتماعي لأنها الوسيلة والأداة والتقنية لتنفيذ مشروع أو برنامج أو استراتيجية، وهي المكون الرئيسي لمناخ الاستثمار، وتشجع التجارة والاندماج في الأسواق العالمية، وهي مفتاح التنمية البشرية؛ بما في ذلك تقديم الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم. إن الطلب على البنية التحتية أعلى، والموارد المستخدمة في توفير البنية التحتية محدودة في البلدان النامية وفقًا لتقديرات اونكتاد (UNCTAD)على معظم البلدان النامية مضاعفة مستويات الاستثمار الحالية في مشاريع البنية التحتية التي تقل عن 3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى من لا يقل عن 6٪.

كلمات مفتاحية: . تحديات التمويل، البنى التحتية، الدول النامية.

تصنيفات JEL : O11, E22, H76

Abstract :

The main aim of this study is to evaluate the problems of financing infrastructures in developing nations, as founding a sound funding framework to respond to developing countries' growing infrastructure needs, continues to be the key challenge. Infrastructure represents the wheels of economic and social activity as it is the medium, the tool and technique of executing a project or program or strategy, the key component of the investment climate, it promotes trade and integration into world markets, and is a key to human development; including the delivery of social services such as health and education. The demand for infrastructural is higher and resources used in provision of infrastructure are limited in developing countries as estimated by l'UNCTAD that most developing countries must double current investment levels in infrastructure projects of less than 3 % of gross domestic product (GDP) to at least 6%.

Keywords: Funding challenges, infrastructures and developing countries.

JEL classification codes: O11, E22, H76

1. INTRODUCTION

UN-Habitat State of World Cities Report (SWCR) 2014 features the five pillars of cities prosperity, that is, (i) Environmental Sustainability, (ii) Urban Infrastructures (Road, Telecommunications, and Urban Mobility), (iii) Quality of life, (iv) Manufacturing and Productivity, and (v) Equity and Social Inclusion (Good Governance). The infrastructures play a vital role in nation development, to employment generation and wealth creation as well as quality of life.

The infrastructure term typically refers to the technical and organization structures that support a society, such as roads, sewers, water supply, telecommunications, electrical national grids, good governance, services and so forth, and can be defined as "the physical components of interrelated systems providing commodities and services essential to enable, sustain, or enhance societal living conditions" (Fulmer, 2009). Infrastructure is the underlying base or foundation especially for an organization or system. The basic facilities, services, and installations needed for the functioning of a community or society, such as transportation and communications systems, water and power lines, and public institutions including schools, hospitals, courts, airports, post offices, and prisons (American Heritage Dictionary, 2019). In military parlance, the term refers to the buildings and permanent installations necessary for the support, redeployment, and operation of military forces (Department of Defense Dictionary, 2005).

Infrastructure has strong links to growth, poverty alleviation and environmental sustainability. Researches on the infrastructure-growth relationship have concluded that the role of infrastructure in growth is substantial (see Cavallo and Daude, 2011; Calderon and Servèn, 2010), as the infrastructure improvement promotes the productivity and stimulate the private investment thereby boosting the sustainable growth.

Infrastructure services such as power, transport, telecommunication, provision of water and sanitation and safe disposal of wastes, are central to the activities of households and economic production. Providing infrastructure services to meet the demands of business, households and other users is one of the major challenges of economic development. Infrastructure represents the wheels of economic and social activity. Broadly the benefits of infrastructure development are numerous and may be classified into three categories:

- Economic development and humain welfare
- Reduction of poverty
- Improvement of the environment.

The relationships of infrastructure with economic growth are multiple and complex. Not only does infrastructure affect production and consumption directly, it also creates many direct and indirect externalities. It also involves large flows of expenditure, thereby creating additional employment. Studies have shown that infrastructure can have a significant impact on output, income, employment, international trade, and quality of life. Infrastructure development can reduce stress and promote good health; it will also reduce crime level. Infrastructure services are

used in the production process of nearly every sector. Infrastructure development is one of the bases of assessing the achievements of leaders and it is the foundation of good governance. Agitation for infrastructural development is higher in developing nations than in developed countries. This is because the resources for provision of infrastructure are scarce. The cost of infrastructure development in developing nations is outrageously high due to corruption. Infrastructure development in developing nations is more challenging; moreover, the challenges are numerous

and include finance, technology for development, maintenance and design.

2. Infrastructures in developing countries (some facts)

The word infrastructure has been used in English since 1927 according to Online Etymology Dictionary (2012), originally meaning "the installations that form the basis for any operation or system ". There are two kind of infrastructure “Hard and soft" infrastructures. Soft infrastructure refers to all the services which are required to maintain the economic, health, and cultural and social standards of a population. It includes both physical assets such as highly specialized buildings and equipment, and non-physical assets, such as the financial system, the education system, the health system, the governance system, and judiciary system, as well as security; whereas the “hard” refers to the large physical networks necessary for the functioning of a modern industrial nation such as roads, bridges, airports, rails ect (Kumar, 2005). Infrastructure can also be classified into horizontal and vertical. Roads, bridges, dams, buildings, rail and telecommunication are horizontal, while policies, laws, rules and orders are vertical.

Infrastructure covers a complex of distinct sectors that together represent a large share of country’s economy. The services associated with infrastructure are account for about 7-11 % of GDP. Infrastructure typically represent about 20 % of total investment and 40- 60% of public investment in most developing countries.

The state of infrastructure is directly related to the quality of life of people, for instance “according to recent statistics, the quality of life for most people in Africa appears to have either not improved or only done so marginally” (Eregha, 2007). Access to at least minimal infrastructure services is one of the essential criteria for defining welfare. To a great extent the poor can be identified as those who are unable to consume a basic quantity of clean water and who are subject to unsanitary surroundings, with extremely

limited mobility or communications beyond their immediate settlement. As a result, they have more health problems and fewer employment opportunities. The burgeoning squatter communities surrounding most cities in developing countries typically lack formal infrastructure facilities.

Different infrastructure sectors have different effects on improving the quality of life and reducing poverty. Access to clean water and sanitation has the most obvious and direct benefit in reducing mortality and morbidity. It also increases the productive capacity of the poor and can affect men and women differently. For example, in some countries in Africa, the poor women must commit large shares of their income or time to obtaining water, as well as to carrying crops to market. This time could otherwise be devoted to high-priority domestic duties, such as child care, or to income earning activities. Access to transport and irrigation can contribute to higher and more stable income, enabling the poor to manage risks. Both transport and irrigation infrastructure have been found to expand opportunities for non-farm employment in rural areas. By raising the productivity of farms and of rural transport, both an increase in the incomes of rural worker and reduction in food prices for the urban poor can be achieved. The benefit of transport and communications include the access they provide to other goods and services, especially in cities. Where the poor are concentrated on the periphery of urban areas, as in many developing countries the cost and availability of public transport become a key factor in their ability to obtain employment.

The horrible state of affairs in most developing countries led to untold devastation of economies in these states; people had to live below the poverty line with food insecurity, no shelter to accommodate them and no medical or educational facilities to give them some hope for the future. In each case, the oppressive conditions in which they live with no basic infrastructure led these

people to evolve gradually into a class of disgruntled citizens desperate for change. In Africa the civil wars in some countries have led to the neglect of provision of infrastructure such as education facilities and health buildings, and in some cases, agricultural services and transport facilities were destroyed. School buildings have been converted to military use. Civil wars in Africa undermined the continent's productive capacity, destroyed or severely weakened social structures, distorted economic policy, polluted the value-systems of the people and perpetuated prolong poverty (Elu, 2000: 60). The world population is 7. 5 billion in 2018, with more than 80% living in developing countries. The United Nations estimates that over 1 billion people living in developing countries lack access to safe water and over 2.4 billion lack basic sanitation. In addition to this lack of basic water and sanitation facilities, many people live in substandard housing; transportation and communication likes are poor or non-existent; and fuel for heating, lighting and cooking is in short supply. A higher proportion of the population in developing countries does not have access to decent levels of infrastructure services, and this proportion is increasing. The developing countries suffer from a significant infrastructure deficits, as estimated by the G20 about $1.5 trillion will be required annually to plug these deficits and that the money will largely need to come from private sources.

Despite the remarkable increase in the private investment in infrastructure in developing countries over the past 10 years, major challenges remain. The first is that private investment has been concentrated in commercially attractive sectors and countries, so has not always matched development needs, as for example the Low-income countries (LICs), have received less than 2% of total private investment financing in the last decade. The second, the sectors vital to development, such as urban infrastructure, have seen insufficient funding. As show in the figure 1, the transportation sector accounted for about half of total investment in economic

infrastructure, consistent with what is found in other analyses (e.g., UNCTAD, 2014). Water and sanitation account for 22 %, the energy sector for 19 % and ICT for the residual 6 %. The relatively low share of energy is somewhat troubling, since access to electricity is frequently identified as a key constraint to development in LIDCs (see Payne, 2010, for a review of the literature, and Di Bella and Grigoli, 2016, for an application to Haiti and Nicaragua).

Figure 1: Sectoral Allocation of Infrastructure 2006–2014 (Percentage of total)

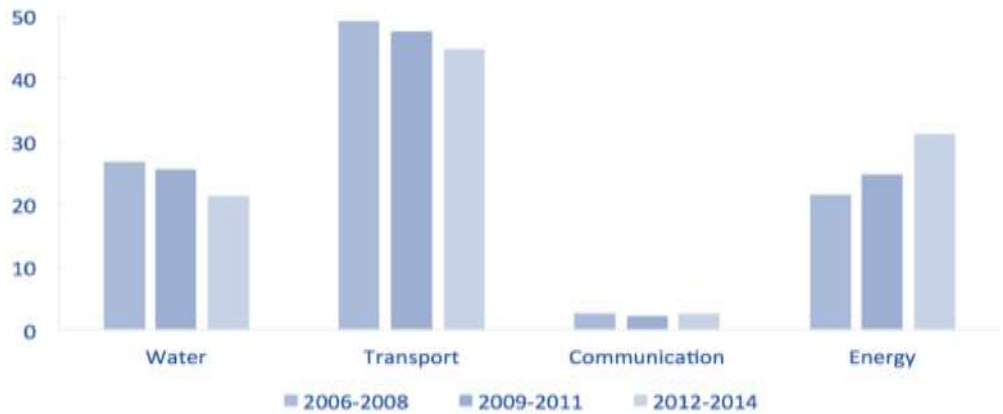

Source: Authors' elaboration based on IMF staff estimates

The flows of private finance into infrastructure in developing countries, is estimated $1.5 trillion being invested between 2008 and 2017, according to institutional data (Figure 2). From the figure, the 'standalone' private financing (financing devoid of any public policy support) has dominated, accounting for 80 % of total financing over the past decade, with just 20% being co-financed with IFIs.

Figure 2:**Private infrastructure finance to developing countries (2008–2017)**

Source: World Bank PPI Database; International Bank for Reconstruction and Development (IBRD); International Development Association (IDA); Asian Development Bank (ADB); African Development Bank (AfDB)

Private financing to Middle Income Countries (MICs) has been strongest: these received an estimated 98% of all private infrastructure financing between 2008 and 2017. Of this, 63% went to Upper Middle-Income Countries (UMICs) and 35% went to Lower Middle-Income countries (LMICs) (Figure 3). Some countries have the advantage over others in receiving the investment such: Brazil, China, Indonesia, India and Turkey, all are recorded large investment flows.

Figure 3: Private finance to LICs and MICs (2008–2017)

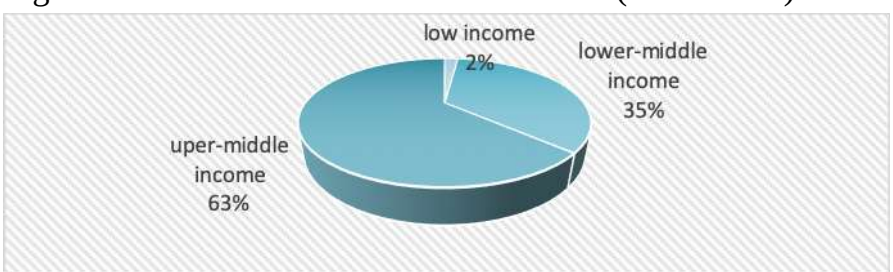

Source : **Authors 'elaboration based World bank PPI database**

For the financing of the infrastructure in developing countries the public sector remains dominant in covering the infrastructure needs, the private sector participation in financing infrastructure still weak; for instance, the cross-border bank lending which is one of the external source of financing the infrastructure projects in developing countries (private sector) has a small contribution in financing infrastructure compared with other projects (figure 4).

Figure 4: cross-border bank lending

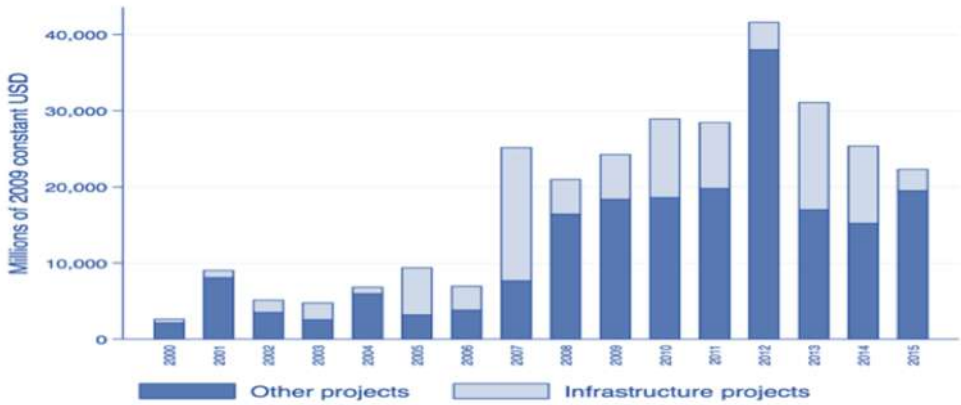

Source: World Bank PPI Database

3. The problems of infrastructure financing in developing countries

The problem of infrastructural development can be: political, economic, financial, social, technology, legal, and environmental. Political environment has to do with the political stability, policy formulation and politics of the project environment both within and without. Economic environment deals with issues like interest rate, inflation, currency exchange rate, price fluctuation etc. financial has to do with the limited sources of the domestic revenue, tax base and the tax administration; funds are spent inefficiently. Social environment has to do with workforce diversity including cultural difference, age difference etc. Technology environment deals with

the machineries which are used for the execution of projects. Physical environmental issues like site topography, geology and climatology is also essential. In the present study we focus on the Evaluation of the financing challenges for infrastructure in developing countries.

- **Tax base**: The aggregate value of the financial streams or assets on which tax can be imposed. In the case of income tax, for instance, the tax base is determined by what the tax authorities state as the minimum amount of annual income that can be taxed (taxable income). A **tax base** is the total amount of assets or revenue that a government can tax. For example, to calculate the tax base for a sales tax, you may consider the total spending power of the adults in the community as the tax base. Revenue streams from a gas tax might consider total gas station revenue as the tax base.

The size and growth (or lack of growth) of the tax base is crucial to the planning efforts of any local, state. Because the size of the tax base influences the taxable revenues that are available to a government, there is a direct correlation between the economic condition of a city as a whole and the budget of the government that serves it. Accordingly, governments must always consider how their decisions will affect their tax base. In most developing countries the tax base for some kind of private business is determined randomly or in inclusive way; in other word the tax authorities fixe an amount of tax to some private business without taking in consideration their real revenues. this lead to the reduction of the government revenue and therefore the required capital to finance the infrastructures.

- **Capital**: capital flight, capital sink and capital stagnancy is also one of the big challenge that face the infrastructure development projects in most developing countries. A lot of materials and managerial services are procured outside of the developing countries. The contracts are full of loop-holes that allow leakages of funds. In some cases, there are over-design for the

designers to earn more professional fees which are percentage of the contract sum. Capital stagnancy due to abandoned projects is also rampant.

- **Poverty and lack of capital:** in developing countries: the challenge of financing and management of infrastructure projects is evident from demographic figure and trends. Poverty, lack of capital and national debt further complicates the challenge facing the infrastructure development in many developing countries, data from the United Nation show over 1.2 billion people in developing countries are poor. Over two-thirds of world's population live in countries whose income per head is below £100 a year, and together these countries account for less than 13% of world income. At the other extreme, 7% of the world's population living in countries where income per head is over £500 a year enjoy no less than 36% of world income.
- **The low levels of savings:** as it mentioned above most serious handicap facing infrastructure development in developing countries is the grave shortage of capital. Because in these countries the incomes are low, savings are low and because saving are low, investment is low. Hence such countries persist in unsophisticated traditional methods of cultivation, their manufacturing industries tend to be technologically inferior to those of the developed countries and their infrastructure system are inadequate. There is a vicious circle of poverty from which developing countries can hope to break out only by massive development programs financed from external investment from wealthier countries. Despite the broad increase in infrastructure investment, a strong case exists for further, as several studies find large gaps between infrastructure investment needs and actual spending (see Foster and Briceño-Garmendia, 2010). UNCTAD (2014) estimates that the developing countries would require increasing spending on economic infrastructure by USD 0.8 to 1.7 trillion a year from current levels.

- **Debt:** The high level of debt is another obstacle facing many developing countries, as stated by the UK department for International Development, "the developing countries by trying to pay back the money they owe to richer countries, they no longer have enough resources to spend on vital infrastructure services, including health, education, water and sanitation".
- **Corruption**: Corruption does not only raise the price of infrastructure, it can also reduce the quality of, and economic returns from, infrastructure investment. The corruption in most of the developing countries is very high and unbearable for effective infrastructural development. The Bureau of Public Procurement (BPP), the Independent Corrupt Practices Commission (ICPC) and Economic and Financial Crimes Commission (EFCC) have not been able to eradicate corruption in these countries.
- **Lack of the public investment management institution** which play a role in organizing, following and improving the efficiency of public investment. In addition, mobilizing domestic revenues and prioritizing expenditures could provide more sustainable and reliable sources of development funding.
- **Monopoly of public sector in infrastructure investment**: the private participation in infrastructure investment is quite limited. Its accounted for 6.5% in the value of all project and 10.5 % of the total number of the infrastructure projects; means that the private participation in the Public-Private Partnership (PPP) projects in all emerging market and developing economies is very weak (see figure 5). The figure show that only after the 1993 that the PPP flows to the low income developing countries, and the volume was very low for all the period. Based on the statement of the Infrastructure Consortium for Africa (ICA, 2017) for recent data, from the USD 100 billion in public-private partnership projects, more than half has been invested in Asia and one third in Sub-Saharan Africa. Vietnam and Bangladesh have the largest number of projects, while Lao PDR is an undisputed leader in terms

of volume. Public-private partnerships have also been used to finance regional projects. Across Africa there are several examples of regional infrastructure projects, especially in the energy and transport sectors (UNCTAD, 2016). For example, the Central Corridor is an integrated transport program across five countries (Burundi, DR Congo, Rwanda, Tanzania, and Uganda) with an investment of about USD 18 billion involving local and international actors from the public and private sectors (WEF, 2015).

Figure 5: Flows of PPPs to LIDCs and Ems

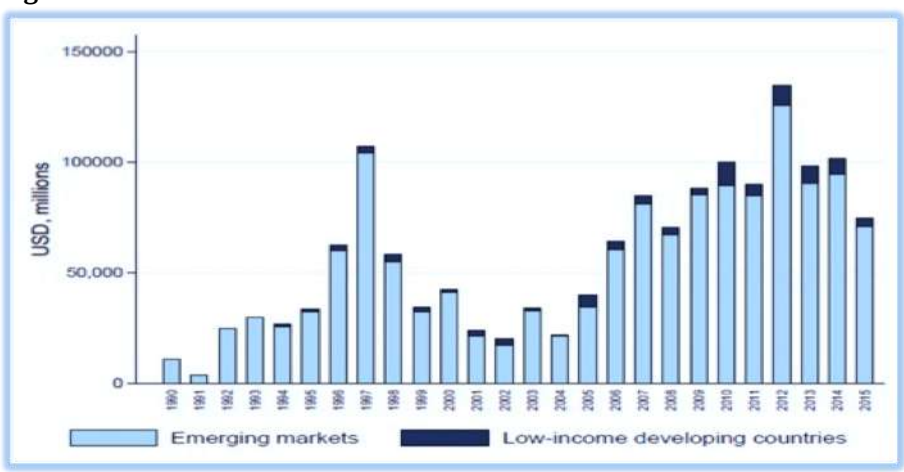

Source: World bank PPI database

4. Political and macroeconomic risk: the fluctuations in the exchange rate and interest rates, inflation and wide variety of political and regulatory uncertainties constitute the key political and macroeconomic risks, the managing of these risks poses significant challenges for the investors as many emerging markets are lack of liquid and suitable hedging instruments. Even where such markets exist, hedging is expensive and the instruments are limited (African Private Equity and Venture Capital Association (AVCA), 2017; World Economic Forum (WEF), 2016). For instance, 32% of private-equity investors and 65% of institutional investors indicate that the political and macroeconomic risks constitute barriers to their investment decision (AVCA, 2017; WEF, 2016). Taking in consideration these circumstances investors prefer small-scale

renewable opportunities, such as rooftop solar panels and wind farms, which are less politicized, or companies with high levels of exports, which are less exposed to domestic currency risk. Following this approach means that investors' willingness to invest in large-scale, public projects has been constrained or even limited (AVCA, 2017; WEF, 2016).

5. Conclusion

Infrastructure challenges in developing nations are complex and many. The demand surpasses the supply for infrastructure as well as the absence of the finance that will stimulate the rapid provision, this made a wide gap between provision and needs in all sectors. The political situation in developing nations does not encourage investors to invest in the infrastructure of these countries. In addition, the governments do not set the priority right in infrastructure strategy. High cost of materials for infrastructure development is also a challenge. The local content of production of goods and services must be increased to reduce production cost. Corruption level in developing countries is too high which allows incompetent hands to handle projects, which also cause the high cost of achieving the infrastructure.

Recommendations

- The cost of governance and recurrent expenditures are so high, leaving few resources for capital spending, so the good governance is crucial for ensuring the effective and efficient provision of infrastructure. This is because, good governance means that resource allocations will reflect national developmental priorities and thus respond to societal demands.
- The political risk of infrastructure development is also high and needs the attention of government.
- There should be effort oriented toward the mobilization of both public and private sector financing resources that are critical for infrastructure development.

- The challenges faced by the infrastructure in developing countries can be met by well-conceived and well-managed projects with active participation of both the public and the private sectors.
- Petrie (2010) documented eight key elements to strengthen public investment management and thereby increase the efficiency of public investment: Strategic guidance and preliminary screening, Appraisal, Independent review of appraisal, Project selection and budgeting, appraisal, and have been independently reviewed, should be selected for funding in the budget, Project.
- To enable the rapid structural transformation, the policymakers should focus on planning and that relates between infrastructure and transformation which is best forged when infrastructure projects are clearly designed and made part of a wider development strategy that recognizes and actively fosters the positive feedback loops between infrastructure, productivity and growth.
- There is a need to follow a holistic approach to infrastructure financing, including development of domestic financial markets in developing countries, which constitutes regulatory reform for pension and insurance institutions to enable funds to invest in infrastructure whilst retaining appropriate fiduciary standards. This also requires governments and international financial institutions (IFIs) in low income countries (LICs) to guarantee that any such investments are carefully scrutinized and.
- Finally, from the last statement of G20 which state that 'Mobilizing private investment toward infrastructure is crucial ... This is a win-win objective and it requires international cooperation... Developing infrastructure as an asset class holds great promise to channel the savings of today into public infrastructure, efficient transportation services, basic sanitation, energy flows and digital connectivity that will make each person of today a global citizen and worker of tomorrow.

- **References**

1. African Private Equity and Venture Capital Association (AVCA) (2017). Annual Limited Partner Survey. London: AVCA. Retrieved from: www.avca-africa.org/media/1828/avca-4th-annual-limited-partner-survey-october-2017-final-v2.pdf.
2. American Heritage Dictionary (2019). Infrastructure. American Heritage Dictionary of the English Language, fifth edition, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company. Retrieved from: https://ahdictionary.com/word/search.
3. Calderón, C., and L. Servén (2010). Infrastructure and Economic Development in Sub-Saharan Africa. Journal of African Economies, 19(s1), pp. 13–87.
4. Cavallo, E., and C. Daude (2011). Public Investment in Developing Countries: A Blessing or a Curse? Journal of Comparative Economics, 39(1), pp. 65–81
5. Department of Defense Dictionary (2010). Infrastructure. Department of Defense Dictionary of Military and Associated Terms, p.229. Retrieved from https://fas.org/irp/doddir/dod/jp1_02-april2010.pdf.
6. Di Bella, G., and F. Grigoli (2016). Power It Up: Strengthening the Electricity Sector to Improve Efficiency and Support Economic Activity. IMF Working Paper, No. 16/85, (Washington D.C.: IMF).
7. Elu, J. (2000). Human Development in Sub-Saharan Africa Analysis and Prospects for theFuture. Journal of Third World Studies, Volume XVII: 2.
8. Eregha, E. Z. (2007). Democratic Governance and Development in Africa: Challenges of African Union (AU).
9. Fulmer, Jeffrey (2009). What in the world is infrastructure? PEI Infrastructure Investor (July/August): pp. 30–32.

10. Foster, V., and C. Briceño-Garmendia (2010). Africa's Infrastructure: A time for transformation. (Paris: Agence française de développement; Washington D.C.: World Bank).
11. ICA (Infrastructure Consortium for Africa) (2017). Infrastructure Financing Trends in Africa – 2016 (Abidjan: ICA).
12. Kumar, D. (2005). Infrastructure in India. ICFAI Journal of Infrastructure.
13. Online Etymology Dictionary (2012). Infrastructure. Retrieved from https://www.etymonline.com/word/structure
14. Payne, J. (2010). Survey of the International Evidence on the Causal Relationship Between Energy Consumption and Growth. Journal of Economic Studies, 37(1), pp. 53–95.
15. Petrie, M. (2010). Promoting Public Investment Efficiency: A Synthesis Country Experience. Paper presented for World Bank (Washington D.C.: World Bank).
16. UNCTAD (2014). World Investment Report 2014, Investing in the SDGs: An Action Plan, (New York and Geneva: UNCTAD). Retrieved from https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_en.pdf.
17. UNCTAD (2016). Economic Development in Africa Report 2016*:* Debt Dynamics and Development Finance in Africa (New York and Geneva: UNCTAD). Retrieved from: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/aldcafrica2016_en.pdf
18. UNCTAD (2018). Infrastructure plans in developing countries fail to link to integrated economic reforms needed for prosperity – United Nations report (New York and Geneva: UNCTAD). Retrieved from: https://unctad.org/en/pages/PressRelease.aspx?OriginalVersionID=471

19. WEF (World Economic Forum) (2015). Africa Strategic Infrastructure Initiative Project Overview: Accelerating Project Infrastructure in Africa. (Geneva: WEF).
20. World Economic Forum (2016). Risk Mitigation Instruments in Infrastructure: Gap Assessment. Global Agenda Report. Davos, Switzerland: World Economic Forum. Retrieved from: http://www3.weforum.org/docs/WEF_Risk_Mitigation_ Instruments_in_Infrastructure.pdf
21. World bank (2018). private participation in infrastructure database (2018), PPI report. Retrieved from: https://ppi.worldbank.org

Economics **F**inancial **B**anking & **M**anagement **J**ournal
ISSN 1187-2335
Volume: 05./ *N°:*02 *(2019)*
AVAILABLE ONLINE: HTTP://REVUES.UNIV-BISKRA.DZ/INDEX.PHP/LFBM/

The Economics contribution of Cryptocurrencies: A Portfolio Analysis in Cameroon

CHOU AWARA Stephen[1], TCHITCHOUA Jean[2]
[1] University of Yaounde 2 Soa, stevoman79@gmail.com
[2] University of Yaounde 2 Soa, jtchitchoua@yahoo.com

Received: 12/09/2019 Accepted: 16/10/2019 Published:.12./01/2020

Abstract :

This paper investigates the economic contribution of cryptocurrencies, notably bitcoins, in ameliorating the portfolio of a Cameroonian investor in international assets. The methods used are simple correlation, the dynamic conditional correlation of the MGARCH family as well as comparative analysis of portfolios based on the Markowitz modern portfolio theory. The results show that cryptomonaries/bitcoins remain good diversification tools, as their inclusion tends to improve the efficiency of a portfolio's border due to their very low correlation with other financial assets.

Keywords: Cryptocurrencies; Bitcoins; Portfolio; Cameroon.
Jel Classification Codes: C15, F21, G11

خلاصة :

تحقق هذه الورقة في المساهمة الاقتصادية للعملات غير المشفرة، ولا سيما العملة المعدنية، في تحسين حافظة المستثمر الكاميروني في الأصول الدولية .والأساليب المستخدمة هي ترابط بسيط، والعلاقة المشروطة الديناميكية لأسرة شركة ماغارش، فضلا عن التحليل المقارن للمحافظ استنادا إلى نظرية حافظة الأوراق المالية الحديثة في ماركويتز .وتظهر النتائج أن العملات المخفية/البيتونتين تظل أدوات جيدة للتنويع، لأن إدراجها يميل إلى تحسين كفاءة حدود حافظة الأوراق المالية نظرا لترابطها الشديد مع الأصول المالية الأخرى.

الكلمات الأساسية :العملات المشفرة؛ العملة المعدنية؛ الحافظة؛ الكاميرون.
رموز تصنيف جيل : C15, F21, G11

Corresponding author**: Dr Tchitchoua Jean, **e-mail: jtchitchoua@yahoo.com

1. INTRODUCTION

Ever since its introduction on the 1st January 2009 by Satoshi Nakamoto, cryptocurrencies and bitcoins, have been gaining grounds in the financial landscape as revolutionary means of payment and finance. Christine LAGARDE (2018) declared how the Financial Stability Board (FSB), was studying ways to monitor the growth of crypto assets with an eye towards identifying emerging threats to stability. In March 2018, the G20 agreed with the FSB's assessment that cryptocurrencies do not currently pose a threat to stability, but may do so at some point in time in the future, and also pointed out that these institutions agreed to continue further research on cryptocurrencies. The impact of cryptocurrencies has also been growing timidly over the years in other economies. A precise timestamp cannot mark the introduction of cryptocurrencies/bitcoins in Cameroon. However, its presence has been increasingly felt since the proliferation of Multi-Level Marketing (MLM) in late 2016. Many Cameroonians are being exposed to MLM, Ponzi and pyramiding schemes such as Mize, Origin Unite, Q-net, as well as many MLM schemes with bitcoins as their main underlying asset such as Bitconnect, Bitclub, Bitworld, etc. The increasing crackdown by the Cameroonian government of these fraudulent businesses as demonstrated by the closing down of the huge and popular MIDA Ponzi scheme (banned in 2018) and many others has made the public to develop a negative opinion about, not only quick money-making businesses but also bitcoins. Many people see bitcoins as a fraudulent and mysterious currency largely used as a vehicle for scamming, defrauding honest citizens and promoting illegal dealings. Kajatzi and Moro (2017) relay such sentiment as they point out how for most ordinary people, cryptocurrencies/bitcoins remain a mystery: an intangible and difficult to understand currency with little or no use in the real economy.

We are then faced with a problem where cryptocurrencies are gaining more attention from the international community by virtue of their potentials in technology, finance and exchanges in the real economy, while they face a great resistance in Cameroon.

The main objective of this paper is to evaluate the economic contribution of cryptocurrencies as an innovative tool of finance in Cameroon. Specifically, we are: 1-analysing the correlation between cryptocurrencies and other financial assets and 2- the contribution of cryptocurrencies to portfolio management. The following research questions were developed: 1-Which assets strongly or weakly correlate with bitcoins? 2- Do cryptocurrencies improve the efficiency of a portfolio? This leads to the formulation of the following hypothesis: 1- Bitcoins are weakly correlated to other financial assets. 2- The inclusion of bitcoins in a portfolio is likely to improve the efficiency of the portfolio.

2. Literature Review

2.1 Definition of Terms:

a. Cryptocurrencies: In a 2012 report on Virtual Currency Schemes, cryptocurrencies are defined as a form of unregulated digital money, usually issued and controlled by its developers, used and accepted among the members of a specific virtual community. The International Monetary Fund ("**IMF**") has categorised cryptocurrencies as a subset of virtual currencies, which it defines as digital representations of value, issued by private developers and denominated in their own unit of account. The European Banking Authority ("**EBA**") refers cryptocurrencies as virtual currencies, which it defines as digital representations of value that are neither issued by a central bank or public authority nor necessarily attached to a fiat currency but are used by natural or legal persons as a means of exchange and can be transferred, stored or traded electronically. As of 27 June 2017, 787 cryptocurrencies and 135

crypto-tokens have been launched and traded with a total market capitalisation of over US$98 Billion.

b. Bitcoins: Dimpfl (2017), Bitcoin is a cryptocurrency with no central monetary authority, country of origin, or physical representation, designed and created by the entity Nakamoto Satoshi (2008). He points to the fact that the market capitalization of Bitcoin more than doubled in 2016, increasing from 6.5 billion USD on 31 December 2015 to 15.5 billion USD on 31 December 2016. While Osterrieder, Chan, Chu, Nadarjah, (2017) point out that since 2009, numerous cryptocurrencies have been developed, with, as of February 2017, 720 in existence. Bitcoin is the largest and most popular representing over 81% of the total market of cryptocurrencies (CoinMarketCap, 2017). For this study, the term bitcoins shall be employed interchangeably with cryptocurrencies to mean the same thing.

c. Blockchain: Blockchain is a mechanism that employs an encryption method known as cryptography and uses (a set of) specific mathematical algorithms to create and verify a continuously growing data structure. He can takes the form of a chain of "transaction blocks", which functions as a distributed ledger (H. Natarajan, 2017).

d. Bitcoin Mining: Mining is the integral process wherein generation, transmission and validation of transactions of cryptocurrencies are done. The main purpose of mining is to generate and release new coins into the coin economy. Whenever a transaction takes place, miners validate them by including them into the block they are currently solving (Krishnan, Saketh and Vaibhav, 2015).

e. Portfolio: A Portfolio is an appropriate mix of or collection of investments held by an institution or a private individual. (Bogdan Bilaus, 2010) Portfolio management is the art and science of making decisions about investment mix and policy, matching investments to objectives, asset allocation for individuals and

institutions, and balancing risk versus performance.

f. Multi-Level-Marketing (MLM): Is a marketing strategy in which the sales force is compensated not only for sales they personally generate but also for the sales of others they recruit, creating a down line of distributors and a hierarchy of multiple levels of compensation.

2.2 Relationship between the terms.

A plethora of cryptocurrencies exists in international cyberspace, with bitcoins being the most popular. Bitcoins use the blockchain technology to maintain its feature of a fully decentralised currency without any central bank control over it. However, to maintain its supply and ensure that it remains sufficiently scarce, new bitcoins are injected in circulation only after a series of increasingly difficult computer algorithmic problems are resolved through what is called bitcoin mining. The demand and supply of bitcoins over the past years has given bitcoins an exceptional value. A value which has pushed many opportunists to exploit cryptocurrencies for hacking as well as for scamming the public into get-rich-quick money-making businesses. A value which has also enticed scholars from different fields to research on the properties of the cryptocurrencies. An important property which bitcoins and cryptocurrencies in general revealed to possess is their low correlation in relation to other financial assets. Poorly correlated assets stand as a cornerstone of the Modern Portfolio Theory which is widely utilised in finance. The more assets in a portfolio are poorly correlated, the more efficient the portfolio becomes in the form of better risk-reward ratio. . Financiers consequently seek to exploit this low correlation property that bitcoins have to investigate if they can benefit from them with the aim of optimizing the gains derived from their portfolios.

2.3 Evolution of cryptocurrencies and Bitcoins transaction

Raskin and Yermack (2016) recount how in a videotaped 1999

interview, Friedman seemed to anticipate the arrival of bitcoin ten years later when he stated, "I think that the Internet is going to be one of the major forces for reducing the role of government . . . The one thing that's missing, but that will soon be developed, is a reliable e-cash". They shed more light on what most observers consider as the first private digital currency to establish itself as a medium of exchange in the real economy: the M-Pesa, a currency denominated in mobile phone unit which was launched in Kenya by Safaricom in 2007. In 2008, Nakamoto Satoshi created the first bitcoin.

Bouveret Antoine (2018) showed how transactions involving bitcoins are done via two cryptographic keys. That is, the holder of bitcoins have one public key which is like a bank account number to send and receive bitcoins and a private key which is required to complete a transaction and eventually submit it for validation. To ensure that the same cryptocurrency is not spent twice, each member of the network verifies and validates transactions using technologies derived from cryptography. At the end of the transaction, the network members who verify and validate the transactions are usually rewarded with newly minted bitcoins. A detailed explanation of the functioning of bitcoins is beyond the scope of this paper. However, some in-depth explanations can be gotten from appendices in Catalini and Gans (2017) explaining: What is a Blockchain?, Proof of Work and Mining, Permissionless versus Permissioned Blockchains and Privacy of Transactions, Types of Transactions Enabled by Blockchain Technology, etc.

2.4 Statistical properties of bitcoins

Shi, Chen, Wolfgang, Lee and Bobby Ong (2016) Proceeded with an econometric analysis of the dynamics of cryptocurrencies returns by exploring volatility modelling, option pricing, and forecasting. According to Dr. Kasper (2017), bitcoin volatility is known to be high, as he compared it to that of several currencies and assets like stocks, gold, etc. Leopoldo, Catania, and Grassi

(2017) concentrated on the dynamic properties of cryptocurrencies financial time series and not on their unconditional distribution as in previous studies, see Chu et al. (2015). Moreover, they investigated a larger set of cryptocurrencies that had not been done yet. Ardia (2018) shows how Phillip et al. (2018) use a stochastic volatility model to also find evidence of long-term memory in the volatility dynamics. They also use specifications which can account for structural breaks in GARCH, namely Markov switching GARCH models, to show that Bitcoin daily log returns indeed exhibit regime changes in their volatility dynamics. Bueno, Fortes, and Vlachoski (2017) in their paper investigate the empirical distribution of the Bitcoin exchange rate returns by using four types of widely-used heavy-tailed distribution and show that the Skewed t-distribution has the best empirical performance.

2.5 Bitcoin pricing and the detection of equilibrium exchange rate

Yang and Kim (2015) analyse a comprehensive bitcoin transaction dataset and investigate the interrelationship between the flow of bitcoin transactions and its price movement. Pieters (2016) demonstrate that internationally traded cryptocurrency can be used to detect both the existence and the magnitude of the distortion caused by capital controls and exchange rate manipulations. Lee, Chuen, Guo, and Wang (2017) results show that the correlations between the cryptocurrencies and traditional assets are low, and incorporation of CRIX index (an index of most prominent cryptocurrencies) will improve the performance of the portfolio that consists mainly of mainstream assets. Houy (2014) in his article led a study on the economics of bitcoin transaction fees by using a very simple partial equilibrium setting with a market for physical goods with bitcoins as a means of exchange. Adam Hayes (2014) aimed at identifying the likely source(s) of value that cryptocurrencies exhibit in the market place using cross-sectional empirical data

examining 66 of the most used cryptocurrencies.

2.6 Bitcoins Innovations in Finance and Cryptocurrencies in Cameroon

Kajtazi and Moro (2017) followed the approach of Brière et al. (2015), exploring the effect of bitcoins on the overall risk-return ratio of a portfolio of well-diversified assets. The authors, also hold that Bitcoin is theoretically disinflationary. Therefore, Bitcoin can act as an alternative to fiat currencies in fighting inflation. For Yermack (2013) bitcoin's daily exchange rates exhibit virtually zero correlation with widely used currencies and gold. Symitsi and Chalvatzis (2018) answer whether there is merit in introducing cryptocurrencies within portfolios of exchange rate, gold, oil, and stocks.

Following the 4th edition of the TRANSFORM AFRICA Summit in Kigali – Rwanda in 2018, the Cameroonian Minister of Post and telecommunications, made known the vision the government has on cryptocurrencies and their role in the digital economy to help bolster development.[1] The minister further hailed the importance of cryptocurrencies in an interview granted to Cameroon tribune by asserting that "cryptocurrencies can help solve our problems of development." Cameroonians also partakes in the creation of cryptocurrencies, contributing in increasing their total supply worldwide. The director general of PayKap on the 1st February 2018, put in circulation what is being qualified as the 1st Cameroonian cryptocurrency called Fricacoin (with abbreviation FRI). Its production is limited to 1 billion units and 1 million Fricacoins today is valued at about 10 Euros.

3. Research Data and Methodology

3.1 Data

The primary data was collected from respondents directly on the

[1] Transform Africa Summit, 7 – 10 May 2018 in Kigali Rwanda. https://cameroon-report.com/economie/economie-numerique-le-cameroun-a-lhonneur-a-kigali/

field in 2018. It has 5 variables and 210 observations. For secondary data, first and foremost, the exchange rate of bitcoins against FCFA (BTCXAF). This is the key data to measure bitcoins ability in improving a portfolio. Then, international securities such as oil, gold and a number of prominent hard currencies like the US dollar (exchange rate of the US dollar, Euro and the Chinese Yuan with respect to the FCFA). These assets were selected as they represent major assets in international trade. Thus, the secondary data is a time-series data with 2145 observations of daily asset prices, spanning from 16/07/2010 to14/09/2018 and 6 variables presented in the form of Open, Close, High and Low prices. However, closed prices representing the last values of transactions at the end of each trading day shall be used. Also, log-returns of the variables are used to obtain the returns and variance of portfolios, given the different securities daily returns. Alain Ruttiens (2013) presents the computation of daily returns as:

$$return = log\left(\frac{Close_Price_t}{Close_Price_{t-1}}\right)$$

Also, in a bid to follow the standard practice in financial reporting, final results such as standard deviations and returns shall be annualised. Alain Ruttiens (2013) annualised returns calculation:

$$r_y = r_d \text{ x } n.$$

Where r_d represents daily returns and n = 250 days, being the number of trading days annually.

3.2 Methodology

To investigate Cameroonians perception of bitcoins, simple count and percentage comparisons supplemented by bar charts and pie charts shall be used on the primary data collected. To analyse

bitcoins contribution to portfolio, this research paper largely follows the methodology employed by Symitsi and Chalvatzis (2018). Both constant correlation and dynamic conditional correlation shall be conducted to measure the strength of the relationship between bitcoin and the other assets. Then the equal-weighted portfolio, the constrained global minimum variance portfolio strategies, as well as the Sharpe ratio shall be used to measure and compare the contribution of bitcoin in series of portfolios, with and without bitcoins.

3.2.1 Correlation coefficient and Dynamic Conditional Correlation

A correlation analysis is performed on the Bitcoin/FCFA against each security in the portfolio so as to measure the ability of the Bitcoin/FCFA to improve the risk-return of the portfolio from diversification. It is expected to be low according to literature review. The low correlation goes a long way to qualify the bitcoin as an asset very good for diversification since assets with low correlation in a portfolio have the tendency to reduce the risk of the portfolio. Given that interpreting the actual value of σ_{XY} is difficult, because X and Y may have different units of measurement, scaling the covariance by the standard deviations of the variables eliminates the units of measurement, which defines the correlation between X and Y:

$$\boldsymbol{\rho} = \frac{\mathbf{Cov(X,Y)}}{\left(\sqrt{\mathbf{Var(X)}}\right)\left(\sqrt{\mathbf{Var(Y)}}\right)}$$

Dynamic conditional correlation takes into account the dynamic time-series nature of the data. This technique has been applied by a number of authors in order to conduct a better analysis on portfolio management, notably Yilmaz T. (2010) and Symitsi and Konstantinos (2018).The dynamic conditional correlation (DCC) model proposed by Engle (2000) is used. Berg, Yanxiang, and Lien (2005) describe its procedure. They start by pointing out that the

DCC model is a multivariate GARCH (MGARCH) estimator with the following specification:

$$\boldsymbol{E_{t-1}(r_t r_t) = H_t = D_t R_t D_t} \qquad (1)$$

Where r_t is a $nx1$ vector of mean zero residuals obtained from the AR models and D_t is a diagonal matrix given by:

$$\boldsymbol{D_t = diag\left\{\sqrt{Er_{it}^2}\right\}} \qquad (2)$$

The steps for estimating the DCC are as follows:

Step 1: Estimate a univariate AR-GARCH(1,1) model of each variable.This produces consistent estimates of the time-varying variance (D_t) for the hedging instrument.

Step 2: Calculate the standardized residuals $\boldsymbol{\varepsilon_t = D_t^{-1} r_t}$, where r_t is the residual from the AR_GARCH model.

Step 3: Estimate an ARMA(1,1) model on $\boldsymbol{e_{i,j,t} = \varepsilon_{i,t}\varepsilon_{j,t}}$, $\boldsymbol{e_{i,j,t} = \varepsilon_{i,t}\varepsilon_{j,t}}$ and $\boldsymbol{e_{j,j,t} = \varepsilon_{,t}\varepsilon_{j,t}}$ jointly:

$$\boldsymbol{e_{i,j,t} = a_0 + a_1 e_{i,j,t-1} + u_t - \beta_1 u_{t-1}} \qquad (3)$$

The parameters for the covariance and variance processes are assumed to be the same. Thus the parameters in Equation 3 are estimated by stacking the variance and covariance series of $e_{i,i,t}$ together. Equation 3 is derived from the following GARCH(1,1) process of the covariance between instruments *i* and *j* :

$$\boldsymbol{q_{i,j,t} = \bar{\rho}_{i,j} + \alpha\left(e_{i,j,t-1} - \bar{\rho}_{i,j}\right) + \beta\left(q_{i,j,t-1} - \bar{\rho}_{i,j}\right)} \qquad (4)$$

Where $\boldsymbol{\bar{\rho}_{i,j} = a_0 / (1 - \alpha_1)}$, $\boldsymbol{a = a_1 - \beta_1}$ and $\boldsymbol{\beta = \beta_1}$

Step 4: Calculate the variances of instruments *i* and *j* and the covariance between them ($\boldsymbol{q_{i,j,t}}$).

Once the parameters in Equation 3 are estimated, one can calculate the covariance from Equation 4 using initial values of $\boldsymbol{q_{i,j,t}}$ set to $\boldsymbol{a_0 / (1 - \alpha_1)}$

Step 5: Calculate the correlation between instruments *i* and *j*

$$\boldsymbol{\rho_{i,j,t}} = \frac{\boldsymbol{q_{i,j,t}}}{\sqrt{\boldsymbol{q_{i,i,t}q_{j,j,t}}}} \qquad (5)$$

3.2.2 Portfolio return, variance, performance measures and Sharpe Ratio

Beste, Leventhal, Williams and Dr. Lu (2002) presented Markowitz portfolio return and variance calculations. Portfolio return is given as**:** $\mu_P = \sum_{i=1}^{n} x_i \cdot \mu_i$ where x_i represents the weights of each security on a proportional basis, and its sum must be equal to one. The variable μ_i represents the expected return on investment of the i^{th} security**.** The variance of the portfolio on its part is given as**:**

$\sigma^2 = \sum_{i=1}^{n} x_i^2 \cdot \sigma_i^2 + \sum_{i=1}^{n} \sum_{j<i} x_i x_j Cov(i,j)$

With $Cov(i,j)$ representing a measure of covariance between the i^{th} and the j^{th} asset.

Amenawo, Riman, and Eyoanwan (2016) as well as Alexander Kempf and Christoph Memmel (2006) show how to minimize the risk of a portfolio for a given level of return, as well as the resulting weights of each variable.

$$\boldsymbol{Min\ w'_t \sum_t w_t}$$

$$w_{MV} = \frac{\sum_t^{-1} I}{I' \sum_t^{-1} I}$$

$$\mu_{MV} = \mu' w_{MV} = \frac{\mu \sum_t^{-1} I}{I' \sum_t^{-1} I}$$

$$\sigma^2{}_{MV} = w'_{MV} \sum w_{MV} = \frac{1}{I' \sum_t^{-1} I}$$

s.t w'_tI = 1 and $w'_t \geq 0$

Where w_t is an $N \times 1$ vector of portfolio weights invested in each portfolio, $\sum_t w_t$ is the $N \times N$ covariance matrix and I is an $N \times 1$ vector of ones. w_{MV} is the weights of the global minimum variance

portfolio. The first constraint ensures that the sum of all weights is equal to one, while the second constraint ensures that the weights are all positive each. μ_{MV} and σ^2_{MV} both represent the return and variance of the global minimum variance portfolio.

According to Investopedia.com, the Sharpe ratio developed by Nobel laureate William F. Sharpe is the average return earned in excess of the risk-free rate per unit of volatility or total risk.

$$\textbf{\textit{Sharpe Ratio}} = \frac{R_P - R_f}{\sigma_p}$$

Given R_P = Return of portfolio, R_f = Risk free rate, σ_p = Standard deviation of portfolio

4. RESULTS

4.1 Analysing Cameroonians knowledge of cryptocurrencies

From the questionnaire administered a staggering 74% of respondents reported they learned about cryptocurrencies from friends, colleagues, family members, etc. This is closely followed by the internet through which people gain awareness at the tune of about 21%.

Figure 1: How Cameroonians Discover Cryptocurrencies

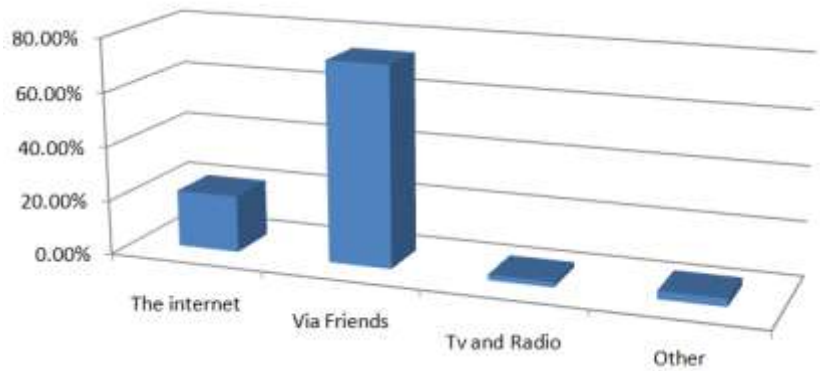

Source: Author's formulation in excel 2007

A whopping 92% of respondents believe cryptocurrencies as more of Ponzi-pyramiding schemes which, just like the MIDA, promises skyrocketing returns on investment, but being also very risky. Only about 5% of the respondents actually think of cryptocurrencies as

currencies as performing medium of exchange functions in an economy.

Figure 2: Knowledge of Cryptocurrencies Advantages

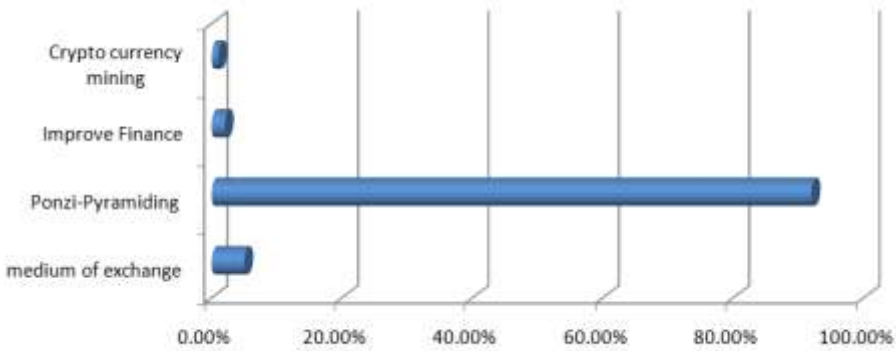

Source: Author's formulation in Excel 2007

The study then seeks to find the perception of the respondents about cryptocurrencies, to know if they could invest in it. While only 3% though of cryptocurrencies as good, 29% regarded it as bad. The majority of the respondents (68%) couldn't make a clear-cut judgement.

Figure 3: Peolple's perception of cryptocurrencies

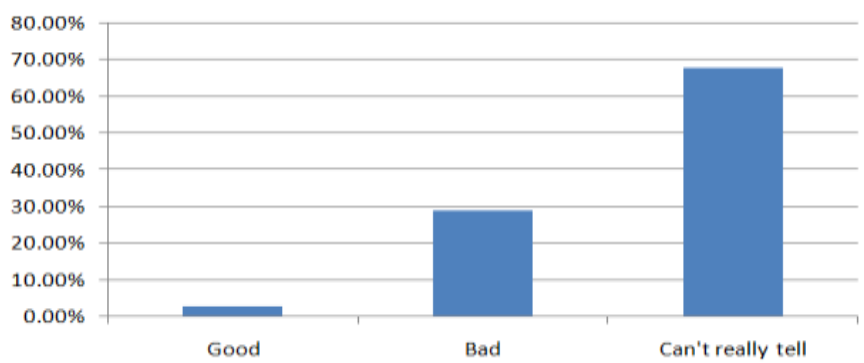

Source: Author's formulation in Excel 2007

4.2. Analysing the contribution of cryptocurrencies on portfolio

4.2.1. Asset prices

The movement of bitcoin/FCFA (BTCXAF) prices over time exhibit very high prices and volatility compared to all the other

assets. As of this day, the exchange rate of 1BTC to FCFA stands at 3 443 680.77 FCFA[2]. It is observed when bitcoin was born, 16/07/2010, 1 bitcoin was exchanged for 26.07 FCFA. Then, the BTCXAF reached its maximum rate at 10 187 899 FCFA on Dec 15, 2017, before heading steadily downwards to the current rate.

Figure 4: The Value of 1 Unit of Each Asset in Terms of FCFA

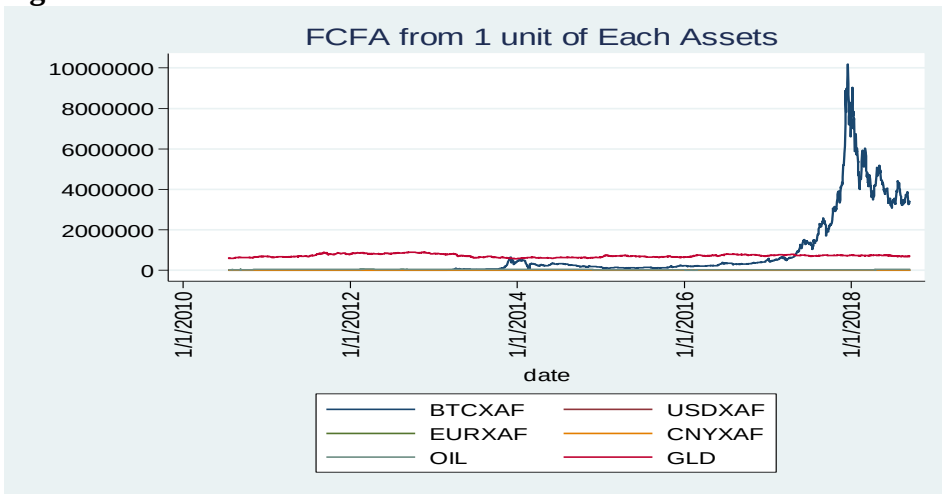

Source: Author's formulation in Stata 14.2, from data on assets prices

4.2.2 Asset returns

Bitcoins daily log returns in FCFA display the widest volatility. The Chinese Yuan also displays volatility which is more or less high due to the spike it recorded together with bitcoins in 2014 causing huge volatility in their maximum and minimum values. All the other assets display relatively similar volatility of daily log returns. This is very consistent with financial literature which holds that daily returns tend to be very small compares to returns in higher time frames.

[2] The current exchange rate of Bitcoins against the Franc FCA (BTCXAF) on the 09/14/2018

Figure 5: Daily Returns of Each Asset in FCFA

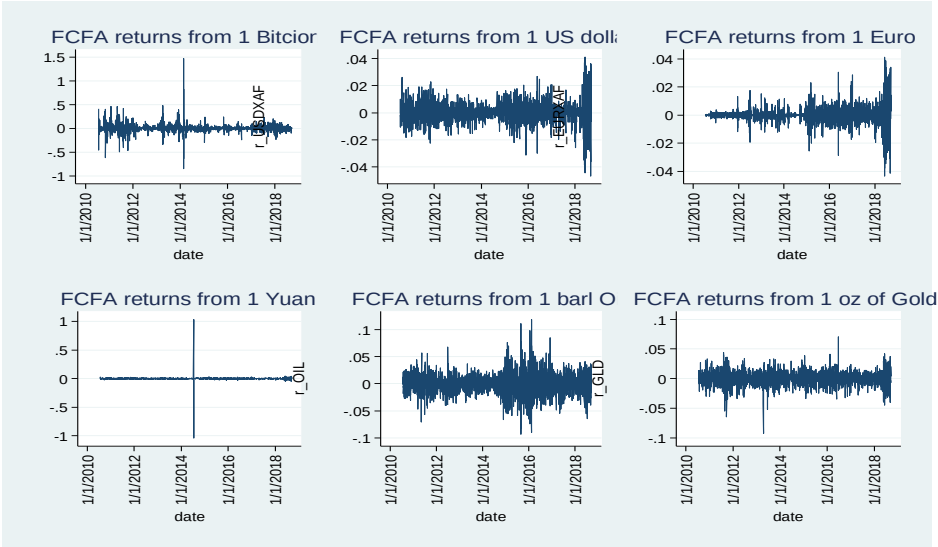

Source: Author's formulation in Stata 14.2, from data on assets prices

4.2.3 Analyses of correlation results

Correlation between the returns from Bitcoin vis-à-vis other currencies tends to be very low, if not the lowest. For instance, the correlation coefficient between Bitcoin returns and Chinese Yuan returns tends to be the lowest, standing at 0.0019. On the other hand, the correlations between the other assets not involving the bitcoins are all higher than those involving the bitcoins. For example, the correlation between the returns of US Dollar and Euro stands out to be the highest, at around 0.5874, followed by the correlation between the return of US dollar and Gold which stands at 0.46. The extremely low level of correlation between the bitcoin and the other financial securities is a good indicator that bitcoins are a good portfolio diversification asset. This result is consistent with the financial literature which ascertains a weak correlation between cryptocurrencies and other traditional assets.

Table 1: Correlation Coefficients for All Assets

	R.BTCXAF	R.USDXAF	R.EURXAF	R.CNYXAF	R.OIL	R.GLD
R.BTCXAF	1.0000					
R.USDXAF	-0.0303	1.0000				
R.EURXAF	0.0037	0.5874	1.0000			
R.CNYXAF	0.0019	0.1766	0.1172	1.0000		
R.OIL	-0.0035	0.2593	0.2411	0.0500	1.0000	
R.GLD	0.0347	0.4668	0.3592	0.1335	0.2232	1.0000

Source: Author's formulation in Stata 14.2

After taking into account the dynamic time-series nature of the data, the dynamic conditional correlation matrix also replicates the results of the constant correlation matrix.

Table 2: Dynamic Conditional Correlation Coefficients for All Assets

	R.BTCXAF	R.USDXAF	R.EURXAF	R.CNYXAF	R.OIL	R.GLD
R.BTCXAF						
R.USDXAF	-0.0238699					
R.EURXAF	-0.0014619	0.5914833				
R.CNYXAF	-0.0055116	0.2542534	0.156565			
R.OIL	0.0011385	0.2628514	0.2220968	0.0725182		
R.GLD	0.0479543	0.4369952	0.3644583	0.1502381	0.2451553	

Source: Author's formulation in Stata 14.2

4.2.4 Portfolio analysis

The results obtained are consistent with the financial literature on Markowitz portfolio theory since portfolio return and portfolio risk are directly related. For example, the 2 assets portfolio has high annual return of 70% with very high volatility of 66.17% standard deviation for portfolio including Bitcoin, and also high annual return of 1.8% with high volatility of 11.2% standard deviation for portfolio without bitcoins. The returns and risk keep falling as the number of assets in the portfolio increase. At the 6 assets portfolio, we notice a remarkable drop in both risk and returns. The portfolio with bitcoins displays a lower risk of 25.46% and a lower return of 24.52%. This represents the

efficient frontier of our portfolio. The findings are also consistent with the notion of diversification in that, increasing the number of assets in a portfolio reduces the risk of the portfolio.

4.2.5 Comparative analyses of portfolios

We can observe that for each portfolio type, returns from portfolios with bitcoins are always higher than those without bitcoins. A more straightforward comparison can be done on a risk-adjusted return basis given by the Sharpe ratios. The sharp ratio was computed using the risk-free annual rate of the 2018 Cameroonian sovereign bond which stood at 5.6% per annum. The negative Sharpe ratio displayed for the portfolio without bitcoins simply describes a situation in which the risk premium of a portfolio is lower than the risk-free rate.

Table 3: Different Naive Portfolio Sizes With and Without the Inclusion of Bitcoins

		Return	Standard Dev.	Sharpe Ratio
2 assets portfolio	With BTC	70.19%	66.17%	0.976122
	Without BTC	1.84%	11.20%	-0.33571
3 assets portfolio	With BTC	46.94%	44.32%	0.932762
	Without BTC	1.22%	8.89%	-0.49269
4 assets portfolio	With BTC	35.73%	35.97%	0.837642
	Without BTC	1.46%	19.12%	-0.21653
5 assets portfolio	With BTC	29.04%	29.71%	0.788991
	Without BTC	1.67%	17.08%	-0.23012
6 assets portfolio	With BTC	24.52%	25.46%	0.743026
	Without BTC	1.72%	15.20%	-0.25555

Source: Author's formulation in Excel 2007, from data on assets returns.

4.2.6 Optimal portfolio

Considering the above comparison of portfolios with and without bitcoins, an optimal solution on the composition of assets which shall satisfy the minimum variance condition is employed using the global minimum variance of the two portfolios. The aim is to obtain the optimal weights needed to yield the best returns given minimum risk. The optimal portfolio which minimises the portfolio variance produces portfolio

returns for the bitcoin portfolio which are much higher (1.48% per annum) than portfolio returns of the no bitcoin portfolio (0.88% per annum). The optimal portfolio also gives valuable information on the weights of the assets in each portfolio.

Table 4: Comparative Table between Optimal Portfolio Weights With and Without Bitcoins

	Optimal portfolio with Bitcoin				Optimal Portfolio Without bitcoin		
ASSETS	**weights**			**ASSETS**	**weight**		
R.BTCXAF	0.44%	**Portfolio return**	1.48%	**R.BTCXAF**		**Portfolio return**	0.88%
R.USDXAF	20.43%	**PortfolioVariance**	0.007154	**R.USDXAF**	20.16	**PortfolioVariance**	0.007187
R.EURXAF	77.23%	**Port. SD**	8.46%	**R.EURXAF**	77.74	**Port. SD**	8.48%
R.CNYXAF	0.31%			**R.CNYXAF**	0.31%		
R.OIL	0.25%			**R.OIL**	0.25%		
R.GLD	1.34%			**R.GLD**	1.54%		
TOTAL	100%			**TOTAL**	100%		

Source: Author's formulation in Excel 2007, from data on assets prices.

5. CONCLUSION

The research shows that the average Cameroonian has a shallow understanding of cryptocurrencies. The results obtained from comparing sets of portfolios with and without bitcoins show that portfolios with bitcoins present a better risk – reward ratio as opposed to the portfolios without bitcoins. This we attribute to the very low correlation between bitcoins and the other portfolio assets.

6.REFERENCES

Amenawo, I., Hodo B., Eyoanwan, and E. Eyo(2016)"Determining Optimal Portfolio in a Three-Asset Portfolio Mix in Nigeria". Journal of Mathematics, 2016, p533

Antoine, B. (2018). "What Are Cryptocurrencies? Finance and Development." June 2018 issue. P26

Ardia, D.,Bluteau, K. and Ruede, M. (2018)."Regime changes in Bitcoin GARCH volatility dynamics." P2-5

Berg, Yanxiang and Lien. (2005).“Dynamic Correlation and Its Determinants: Challenge or a New Tool for Hedging House- Price Risk?” P6-7

Beste, A., Leventhal, D. and Jared W., Dr. Qin, L. (2002). “The Markowitz Model Selecting an Efficient Investment Portfolio.” P2

Bilaus, B. (2010). Portfolio Management for institutional investors.

Bueno, P.B., Fortes, E.A., and Vlachoski, K. (July 2017). “Speculative investment and risk management of Bitcoin exchange rate returns.” P1

Catalini, C. and Joshua S. Gans.(2017). Some Simple Economics of the Blockchain. Appendix 2 – appendix 4. https://ssrn.com/abstract=3013699

Catania, L. and Grassi, S.. (2017). “Modelling Crypto-Currencies Financial Time-Series.”CEIS Tor Vergata Research Paper Series Vol. 15, Issue 8, No. 417. P3. http://papers.ssrn.com/paper.taf?abstract_id=3084109

Chen, S., Yi-Hsuan, C., Chen, Wolfgang, K., Lee, T. and Ong, B. (2016). “A first econometric analysis of the CRIX family” p40-41

Dimpfl, T.. (2017). “Bitcoin Market Microstructure.” p1-3

Dr. Kasper, J. (2017). “Evolution of Bitcoin Volatility Comparisons with Least Developed Countries’ Currencies.” P2

Engle, R.(1999). “Dynamic Conditional Correlation – A Simple class of GARCH Models.”Forthcoming Journal of Business and Economic Statistics. Revised 2002

Hayes, A. (2014). “What factors give cryptocurrencies their value: An empirical analysis.” P1

Kajtazi, A. and Moro, A.(2017).“Bitcoin, Portfolio Diversification and Chinese Financial Markets.”P2-10

Kempf, A., and Memmel, C. (2006). “Estimating the Global Minimum Variance Portfolio.” p333-334

Krishnan, H.R., SaiSaketh, Y., Vaibhav, V.T. (2015) “Cryptocurrency Mining – Transition to Cloud.” (IJACSA)

International Journal of Advanced Computer Science and Applications, Vol. 6, No. 9, 2015.P115

Kush, A., Madhu, A. (2014). "International Journal of Management and Commerce Innovations" ISSN 2348-7585 (Online) Vol. 2, Issue 1, pp: (99-102), p99

LAGARDE, C. (2018). A Regulatory Approach to Fintech. Finance and Development. June 2018 issue. P10

Lee, D., Chuen, K., Guo, L. and Wang, Y. (2017). "Cryptocurrency: A New Investment Opportunity?"P1, P10

Pieters, G.C. (2016). "Bitcoin Reveals Exchange Rate Manipulation and Detects Capital Controls." P1

Raskin, M., Yermack, D. (2016)."Digital currencies, decentralized ledgers, and the future of central banking." Peter Conti-Brown & Rosa Lastra (eds.), Research Handbook on Central Banking, Edward Elgar Publishing. P1-3

Ruttiens, A. (2013) "Mathematics of the Financial Markets Financial Instruments and Derivatives Modelling, Valuation and Risk Issues." P278

Symitsi, E. and Chalvatzis, J.C. (2018)."The Economic Value of Bitcoin: A Portfolio Analysis of Currencies, Gold, Oil and Stocks." P6-16

Yang, S.Y. and Kim, J. (2015). "Bitcoin Market Return and Volatility Forecasting Using Transaction Network Flow Properties." P1

Yilmaz, T. (2010). "Improving Portfolio Optimization by DCC and DECO GARCH: Evidence from Istanbul Stock Exchange" p1